اذكار مستقام

صاحب ملا حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

وقيل اصل اما ان ما قلبت النون لتقاربها الا الخرج فاجتمعت
الميمان فادغمت الميم في الميم فصار اما ثم فتحت الهمزة لدفع
الالتباس بين اما التي للشرط وبين العطف بها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وحرف لان عند صاحب الكافية قوله اما كلمة معنى
وهي حرف وعند صاحب التفصيل هي كلمة اور وسيجيء التي تضمنها وهي
وهي حرف وعند صاحب التفصيل هي كلمة

اما بعد حمد الله اما كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة كما قال
سيبويه قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما لزمت
الفاء الخبر كراهة ان يوالي بين ٩ في الشرط والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الابتداء
لم يلا صيغتها فعل فلا يليها الا الاسم ويستعمل في الكلام على وجهين احدهما
ان يستعملها المتكلم لتفصيل ما اجمله على طريق الاستيناف كما تقول جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما خالد فاهنته واما بشر فقد اعرضت عنه
والثاني ان يستعملها آخذا في كلام مستأنف من غير ان يتقدمها كلام ومنه
ما يأتي في اوائل الكتب وبعد ظرف من الظروف الزمانية وكثيرا
ما يحذف من المضاف اليه ويبقى على الضم ويسمى غاية وههنا
لم يحذف المضاف اليه فلم يبن وترك منصوبا على الظرفية والعامل
فيه اما عند سيبويه وجميع النحويين لانها لنيابتها عن الفعل تعمل في الظرف فعند
خاصة ولا يجوز ان يعمل فيه اردت على معنى اردت بعد الفراغ من
حمد الله ولا العطف ان العطف على معنى اردت ان العطف بعد الفراغ من حمد الله
لان ان تعطف ما بعدها عن الفعل فيما قبلها نص على ذلك سيبويه فلم
يجوز

لا يقال يوم الجمعة ان زيدا منطلق
بل يقال ان زيدا منطلق يوم الجمعة ما ما

المحل منصوبه او مجروره فلم يعتد وابا لحركة المحلية فكذلك في الفعل
لم يعتدوا بالحركة المحلية **قوله** والتنوين انما اختص التنوين
بالاسم لانه انما يدخل على الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف
نحو زيد ورجل واحد وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف وهو التنوين التمكني ومنعه لا يكونان
الا في الاسم واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو صه فانك اذا قلت صه
بغير التنوين فمعناه افعل السكوت واذا نونت كان المعنى سكوتا
ما وذلك لا يتصور ايضا الا في الاسم واما عوضا عن المضاف اليه
في نحو اذ كان اصله اذ كان كذا وكذا حينئذ والاضافة لا يتصور الا
في الاسم فقد عرفت ان التنوين الداخلة لاجل هذه المعاني لا يتصور
الا في الاسم واما التنوين اللاحق قافية الشعر بدلا عن حرف الاطلاق
في نحو قول جرير اقل اللوم عاذل والعتابا فقولي ان اصبت لقد
اصابا فان الاصل عتابا واصابا فحذف حرف الاطلاق وناب
التنوين منابه والتنوين الثاني الذي يلحق القافية المقيدة في قول
رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق فان الاصل المخترق ساكنا ثم
لحقه التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم وقولهم التنوين يختص بالاسم
اراد به الثلاثة الاول دون الاخيرين **قوله** والفعل ما وضعه

اي التنوين الترنم والقافية ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله

حو والتنوين انما اختص

وسوف صح

قد وسوف والسين واعلم ان للفعل حدا

وعلامات فحده ما ذكره الزمخشري وغيره وهو ما دل

على اقتران حدث بزمان واما العلامات فمنها دخول قد وانما اختص

دخولها بالفعل لانه وضع لتقريب الماضي من الحال نحو قد قامت

الصلوة او لتقليل الفعل في المستقبل لان الكذوب قد يصدق فيمتنع

دخولها الا على الماضي والمضارع ومنها دخول السين وسوف

وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما وضعا للاستقبال والاستقبال

ممتنع الا في الفعل نحو سيخرج وسوف يخرج وفي سوف

زيادة تنفيس وتأخير بناء على ان كثرة الحروف تدل على

كثرة المعاني ومنها دخول الجوازم نحو لم يخرج ولما يضرب وانما

اختص دخولها بالفعل لاختصاص الجزم به كاختصاص الجر

بالاسم على ما سيجيء ومنها اتصال الضمير البارز المرفوع نحو

اكرمت واكرما واكرموا واكرمن بالبارزة على المتسكنة

غالبا لا يختص بالافعال بل تسكن في الصفات نحو زيد ضارب

اي ضارب هو كما تقول زيد ضرب واما البارزة فلا تتصل

الا بالفعل ولم يتعرض المصنف لذكر البارزة ولعله اراد بالا

بالاتصال

بالاتصال في الخ واتصل بالضمير المرفوع الوقوعي دون الوقاعي
لا يتناول هذا الا الضمير البارز الا ترى انك اذا قلت ضربت
وضربنا صح ان يقال قد اتصل بهذا الفعل شيء بخلاف ما اذا قلت
زيد ضرب فانه يمتنع ان يقال ان الفعل قد اتصل به شيء
الا بالاتصال اصطلاح النحاة لان هي يشهد بانه ما اتصل به شيء
واما المرفوعة فقد احترزنا بها عن المجرورة والمنصوبة فان
المجرورة لا تتصل بالفعل اصلا وانما تتصل بالام والحروف نحو غلامي
ومررت بك واما المنصوبة فقد اتصل بالحروف نحو اتى وبك
وانك اخوانه وبالام ايضا عند الشيخ عبد القاهر فانك اذا قلت
الضاربك والضاربه فالضمير ههنا ضمير المنصوب عنده على
ما يجيء بعد لا يقال ان اسماء الافعال قد اتصل بها الضمير المرفوع
البارز من نحو هاتوا مثلا وهو علامة الفعل والحال ان اسماء
الافعال ليست بافعال لانا نقول لا نم ان ما اتصل بها من الحروف
ضمائر مسندة هي اليها بل هي حروف لا محل لها من الاعراب
كالكاف في اياك واراك والتاء في انت
وانما كان اسنادها الى الضمائر المتكلمة مثلا اعدا لانها لو كانت
الضمائر لفاعليها لوجب ان يكون اسناد جميعها اليها كما في

الافعال واذا كانوا يقولون يا هؤلاء هلم ويا قوم صه وكذلك ولا
شك ان اسناد هما الى ما سكن فيهما كذلك ما تو امتداد الى
ضمير مسكن وانما الحق الواو اذا انا بان المسكن فيه ضمير الجمع
الواحد فيه كنحو الواو في اكلوني البراغيث وفي قوله
تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على احد الناء وبنات الثلاث
ومنها لحوق تاء التانيث الساكنة احترزنا بالساكنة
عن المتحركة فانها تختص بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما الساكنة
فلا تكون الا في الفعل نحو ضربت ونعمت وبئست وانما
اختص المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لثقل الفعل وخفة الاسم لان
تعادل بينهما **قوله** وله ثلثة امثلة الماضي والامر والمستقبل
الماضي وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك
وهو مبني على الفتح وسبب بنائه ظاهر وهو انه فعل والاصل
في الافعال البناء لان العامل الموجبة للاعراب اعني الفاعلية
والمفعولية والاضافة معدومة فيها فبالحري ان تبنى ولا
تعرب واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون
فهو انه لما في مشابهته بالاسم وقوعه موقعه في مررت
برجل قام كما تقول مررت برجل قائم فخص بالحركة على فعل
الامر الذي

الامر الذى لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاصل
ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه
او به والماضى لما كانت مضارعته غير تامة لم تعرب
ولكن عدل عن اصل البناء الذى هو السكون الى الحركة
والامر لما لم يضارعه بوجه ما ترك على اصل البناء وانما
اختيرت الفتحة لخفتها وتقل الفعل فهو ابدا مفتوح الاآن
يعرض ما يوجب سكونه او ضمه اما السكون فعند الاعلال
نحو دعى ورمى والاصل دعو ورمى وقد ثبت فى اصول
التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبتا
الواو والياء الفا والالف لا تعل الحركة وكذا عند
لحوق بعض الضمائر فرارا عن توالى الحركات الاربع
فيما هو فى حكم كلمة واحدة اعنى الفعل والفاعل اذا
الفاعل كالجزء من الفعل على ما يجئ واما الضم فهو واو الضمير
نحو ضربوا لان الواو اذا كانت مدة فما قبلها مضموم
ابدا **قوله** والثانى ما يتعاقب على اول الزوايد
الاربع وانما اعقبت هذه الزوايد الاربع
على اول المضارع لانه لما وجب المخالفة بين الماضى

والمضارع وكان الفعل اما صادرا عن المتكلم وحده او عنه
مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب طلبوا وجوه فائدة
على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سننهم في طلب الايجاز
فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين
لكثرة دورها في الكلام اذا الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها
اعني الحركات فعمدوا الى الالف فجعلوها لبناء الابتداء
واختصوا بالمتكلم لموافقتها اول انا ولانها في الاصل
اخف فيستمر المتكلم بالالف ثم عمدوا الى الواو فوجدوا
زيادتها اولا في الاستتباع لان الفاء ربما يتبعه وما
واوا فلو زيدت عليها واوا اخرى ثم قلبت الواو
العاطفة لادى الى اجتماع الامثال فكان يشبه
نباح الكلب فخصوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل
منها نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها
للخطاب والتانيث لكونها علما صحاحا للخطاب والتانيث
في الماضي ولم يكن الفرق بينهما بالسكون في احد الموضعين
لوقوعها اولا بخلاف الماضي ولم يكن ضمها ايضا لالتباس
الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول ولا كسرها ايضا لان
ذلك يلبس

المعنى فتخلل الفاصل بين العصا ولحائها واما الفعلية فلا يخ
فعلها من ان يكون مضارعا او ماضيا او الامر لا ثانى و
وقوعه هذا الموقع لكونه طلبا غير ثابت بنفسه فحال
ان يكون ثابتا لغيره فان كان مضارعا فلا يخ من ان يكون
مثبتا او منفيا فان كان مثبتا فهو وارد على اصل الحال وبنفسه
فلا يجوز الواو نحو جاءنى الامير يقاد الجنائب بين يديه وان كان
منفيا فجاز فيه الامران لورود على اصل الحال ومن نهجه
فى الاستعمال فيجوز الواو وتركه نحو جاءنى زيد لا يركب او ولا يركب
وان كان ماضيا فكذلك يسوغ الامران لانحرافها عن نهجها
او لا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة مثبتا كذلك ومن لوقوع النفى
منها منفيا نحو جاءنى زيد قد ركب او قوله تعالى او جاءوكم حصرت
صدورهم اى قد حصرت صدورهم وهذا قولك لكنت
اسعى فى امر كذا ما كان يغنينى السعى او ما كان واما الظرفية
فالظرف فيها لا يخ من ان يكون عاملا فى ضمير صاحب الحال
المستكن فيه او فى اسم مظهر بعده واما الاول فضمير واو النسبة
لا يخرا طرفا فى سنك المفرد بل هو مفرد غير نصيبه على ما سبقت
اليه الاشارة وذلك نحو جاءنى زيد على فرس واما الثانى

ليس بمستقيم

لدلالتها على الحدث لما عرفت ان الفعل يدل على الحدث

١٦١ كان صح

او وقد ركب صح

يغنيه صح

فسابغ فيه الواو وتركه نحو جاءني زيد وعلى كتفه سيف

او على كتفه سيف وذلك لما يجاز بها من شبهي الجملتين

الاسمية والفعلية لفظا ومعنى واما الشرطية فلا يكاد يقع

بتمامها موقع الحال فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط

على الحال بل لو اريد ذلك تحيل الجملة الشرطية خبرا عن ضمير

ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو يسأل يعط فيكون الواقع

موقع الحال هو الجملة الاسمية دون الشرطية ولعل السر فيه

ان الجملة الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا

يكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل قوة ومزيد

اعتناء كذلك كما في الخبر والصفة فان الخبر لعدم استغنائه عن

الخبر يعرف الى نفسه مما وقع بعده ما فيه ادنى صلوح

لذلك وكذا الموصوف لمباينته وبين الصفة من الاشتباك

والاتحاد المعنوي حتى انهما في جملة شيئا واحدا في غير

خلاف الحال فانها تنقطع عن صاحبها جدا ولذلك

سموها قطعا فلم يسوغوا وقوعها حالا الا بعد ان ابرزوها

في معرض الاسمية التي ليست بتلك المثابة نعم قد اوقعوا الجملة

المصدرة بحرف الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة

الشرط وتلك

الشرط وتلك الجملة لم تخل من ان يعطف عليها ما يناقضها او لم
يعطف والاول ترك الواو مستقبحة نحو ائتك ان اتيتني وان
لم تاتني او لا يخفى ان النقيضين من الشرطين في مثل هذا الموضع اي موضع حال
لا يبقيان على معنى الشرط بل يتجه لان المعنى التسوية كالاستفهامين
المتناقضين نحو قوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم
ام لم تستغفر لهم واما الثاني فلا بد من الواو نحو ائتك
وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك الواو لانقلب بالشرط
حقيقة وقد ذكر الجرجاني في مسائله العشرين بان الواو ههنا
للعطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير
ائتني وان لم تاتني وان اكرمني وان لم اهنني مجتمعا بان المستقبل
والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر فان بجملة المصدرة
بان لم تجر حالا الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان
كذلك لم تبق لان دلالة على الاستقبال واذا جاز وقوع الم
الشرطين المتناقضين حالا لخلوهما عن معنى الشرطية فليجز في الواحد
على ان قولك ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع اذ يصح
وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل منه مثله
الكتاب وصرت برجل معه صقر صائدا به غدا الى مقدرا

الصيد به عند الكافي قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله
امنين محلقين رؤسكم ومقصرين اي مقدرين التحليق و
التقصير فوضح ان المستقبل لا يمنع وقوعه حالا في الجملة
وانما تقع الجملة موقع المفعول الاول
والثاني في باب اعلمت لان الجملة لا تكون
مسندا له والمفعول الاول والثاني
من باب اعلمت مبتدا في الحقيقة
لانه من باب دخل المبتدا
هذه المواضع الستة التي ذكرها المصنف رحمه الله ان الجملة
فيها تقع موقع المفرد وزادها شيخنا الخوارزمي كالمستغنية عن
هذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت نحو اعلمت
زيدا عمرا وشرف ابوه او ابوه شريف او ان بائعه بكر
او غيره ماله ومنها خبر لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل
شرف ابوه ومنها خبر ما ولا المشبهتين بليس نحو
ما زيد ولا رجل ابوه قائم على قياس ما تقدم ويجمع
هذه المواضع الستة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا كانت
خبر المبتدا او قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة
لنكرة او حالا وقد يظن ان منها الجملة المضاف اليها
اسماء الزمان والمكان نحو يوم يقوم زيد واذ الخليفة عبد
الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة في مثل هذه
الموضع الجملة الحقيقية التي لا يكون في معنى المفرد بل الواقعة
موقع المفرد والجملة المضاف اليها اسماء الزمان والمكان

قوله محلقين حال من امنين ورؤسكم مفعول مقصرين
اي جميع شعورها ومقصرين حال معطوف على محلقين
اي هو شعورها والعامل فيها لتدخلن وقد
الحال الواو المحذوفة التي تدل عليها
ضمير اللام

هذه الآية

اي بوجه من الوجوه

اي على الاشياء الستة

جملة اسمية

جملة فعلية

جملة فعلية

جملة فعلية

جملة فعلية

جملة فعلية

جملة فعلية

يشتمل خبر ان وخبر كان والمفعول الثاني في باب علمت
والثالث في باب اعلمت وخبر لا التي لنفي الجنس
وخبر ما ولا المشبهتين بليس والله اعلم بالصواب

او حالا

موقع

بل بل

موقع

دون المعنى

جملة في اللفظ دون المعنى لان الجملة الحقيقة لا تقع مضافا
اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه في مثل هذا الموضع هو
المصدر حقيقة دون الجملة قوله ويكون فيها ضمير عايد الى
الاسم الاول السبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا
او تقديرا ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة مقطوعة
عن التعلق عما قبلها بالكلية فلا يصلح خبرا ووصفا او حالا
فان قلت هذا يشكل بالجملة الحالية عن الضمير نحو لقيتك
والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان نحو قوله
تعالى قل هو الله احد قلنا كلامنا في الجملة الواقعة موقع
المفرد وما ذكرت من الجملتين غير واقعة موقع المفرد فلا
يرد علينا اما الاول فلان الحال المجردة عن ضمير صاحبها لا
تكون الا جملة والحال المفردة لا تجرد من ضمير ذو الحال بحال لا تقول
جاءني زيد ابا عمرو مثلا والجملة الخالية عن ضمير غير واقعة موقع
المفرد اصلا واما الثانية فلان ضمير الشان لا يخبر عنه بالمفرد البتة
فالجملة الواقعة خبرا له لا تكون واقعة موقع المفرد والحاصل
انا قد حكمنا ان الجملة الواقعة موقع المفرد انما هي الواقعة
في هذه المواقع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع في هذه المواقع

هي الواقعة موقع المقدم السبب في جواز اخلاء الجملة الحالية عن
الضمير جريها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينه وبينها الا ترى انك اذا قلت
اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك في هذا الوقت والظرف
لا يفتقر الى عائد منه الى ما تقدمه وكذا ما يجري مجراه واما الجملة الواقعة
خبرا عن ضمير ان فان جاز اخلاؤها عن الضمير فلا وجب لانها عبارة
عما كني عنه بالضمير وبيان له فهي هو في المعنى المؤكد فجرت مجرى قولك
زيد اخوك في كون الخبر هو المبتدا خلا يفتقر الى ما يصل بينهما
فقف وسترى ذلك وعند بيان هذه الاشياء الستة للتحصيل
وقوع الخلل هناك اذ ليس الكتاب كمنه عين ولا اثر وهذا
الذي بسط من عذري في بسط الكلام في هذا الموضع وقد
نبهت ههنا على رموز خلا عنها الاصل المنتخب منه قوله
الاعراب ان يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل
انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم
اعرب الرجل حجته اذا بينها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد فلم تعرف
ما تعني زيد لم تعرف اتعجب انت ام نافٍ للاحسان
عنه او مستفهم عما هو الاحسن منه ثم الاوصاف او الاسماء
فاذا نصبت زيدا تبين ان المراد هو اذا رفعت ظهر ان المراد منه
في الاحسان

نفي الاحسان عنه واذا جرت مجرى فاحسن علم ان المراد من الاحسان
وقيل انه ماخوذ من عربت معدته اذا فسدت والهمزة للسلب
لان الاعراب ازالة اللبس والفساد وانما جعل الاعراب
للاختلاف في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاطراف
علم احوال الكلمة ولا يحسن المصير الى الحال الابعد الفراغ من
الاصل فلهذا جعل الاعراب اختلاف آخر الكلمة وانما قيد
اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل ولم يطلق احترازا
عن الاختلاف في آخره من في قولك اخذت من زيد
ومن ابنك ومن الرجل فان مثل ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا
لان الحرف لا حظ له في الاعراب وانما الحركة في نون
من لاجل التقاء الساكنين **قوله** وما في آخره الف
لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المعرب غير التثنية
والجمع على حدها لا يخلو ان يكون صحيح الآخر او معتله فالاول
آخره يختلف لفظا بحركته في الاحوال الثلاث نحو جاءني زيد
ورايت زيدا ومررت بزيد واما الثاني فلا يخ
من ان يكون آخره الفا او واوا او ياء فان كان الفا فا
الاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف نحو هذا

(لان الكلمة اصله والاصوات هو آخر الكلمة)

من ابنك لم يكثر الاستعمال فلهذا اضعف فيه الفتح لذلك

قوله على حدها يعني الجمع الذي اعرابها على حد التثنية في كون اعرابه بحرفين هما الالف والنون والياء والنون والمراد حد الجمع هو جمع السالم الذي يكون في الرفع بالواو والنون وفي النصب والجر بالياء والنون

(انما قال غير التثنية لان اعرابه بالحروف لا بالحركات)

نحو مسلمون احترازا عن الجمع المكسر واعرابه لفظي نحو جاءني رجال ورايت رجالا ومررت برجال)

عصاً ورأيت عصاً ومررت بعصاً والفرق بينهما

المبني ان اعرابه تقديري لان الحركة مقدرة في آخر الكلمة ولولا

ذلك لتعذر الواو والياء الخامسة في عصي ورحى واعراب

المبني محلي ولا تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم

بين المحلي والتقديري وان كان ياء ينظر فان تحرك ما قبلها

كالقاضي والمعتدي فارتفاعه تقديري وكذا انجراره لاستثقالهم

الضمة والكسرة على الياء لتحرك ما قبلها اما الضمة فلكونها

اثقل الحركات واما الكسرة فلافضائها الى اجتماع ثلاث

كسرات اعني الياء وكسرتي ما قبلها واما انتصابه

فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة وذلك نحو جاءني القاضي

ورأيت القاضي ومررت بالقاضي وان كان قبلها ساكن

فهو جار مجراه الصحيح في تحمل الحركات الثلاث نحو هذا

ظبي ورأيت ظبياً ومررت بظبي وان كان آخره

الالف واو فلا يلزم ما قبلها الا ساكناً وهو جار مجرى

الصحيح نحو دلو لرفعهم في الاسماء المتمكنة ان يتطرف

واو ما قبلها حركة وقلبهم واو دلو وحقو في الجمع على

افعل نحو ادل واحق مما يحققه قوله واصل الاعراب ان يكون

بالحركات

ثم حيث

اما لعدم ما يمنع الالف الذي في آخر يا

من الفتحة اعني ثقل الفتحة عن الياء لان

الفتحة اخف الحركات

بالحركات اعلم ان الحركات هي التي جعلت دلائل الاعراب
ولذلك الائمة لا يخلون بها الى الحروف الا لضرورة وذلك
في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم
واعلم اولا انها اسماء محذوفات الاعجاز حالة الافراد فاصل
اب ابو كعصو بدليل ابوان فكان القياس ان تقلب الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي
وقال الزجاج حذفوها فرقا بين المثبت فالحذف بالمثبت
اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمن الاضافة ودلالته على المضاف
اليه غير المذكور التي اما فاذا اضيف الى غير ياء المتكلم زال بعض
الثقل اذ الاضافة ازالت التضمن اذ المتضمن هو المضاف اليه
وقد صرح به فردوما حذف منها لاجل الثقل فاذا رد والمحذوف
فلم يثبت لهم ان يجعلوا اعرابها بالحركات بعد رد الواو لانفتاحها
عليها ولم كما يجعلوا الواو الفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح
ما قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما نووه من اعراب التثنية
والجمع على حدها بالحروف على ما يجيء فاعرب هذه الاسماء الستة
الاحاد بالحروف التي هي الالف والواو استقامة للطباع الى
قاعدة الاعراب بالحروف في التثنية والجمع ليتلا يبقيا

الاعجاز يقال اعجز

وبالحرف غير المثبت صح

كالمستوحشين بلا نظير لهما في الاحاد وخصوا لهذا التثنية لانها معتقبة
للاضافة والاضافة فرع الافراد فضاهت التثنية في كونها فرع
الواحد فقالوا جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وليهم في
طريقان ذكر طريقا التغير احدهما انهم حذفوا حركة ما قبل الواو في احوال الثلثة
وابقوا حركة الواو كما فعلوا في انهم وامرة ثم اسكنت الواو في حالة
الرفع والجر تخفيفا فصار ابوه وابيه بعد الانقلاب ياء في الجر ور
كما في ميزان لوقوعها ساكنة بعد كسرة وتقلب الواو الفا في حال
النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اباه والثاني انهم لما
نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد حذف حركته وقبلوها
الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال الجر الى ما قبلها
وقلبت ياء كما ذكرنا فصيرها النقل حال الرفع والقلب حال النصب
والقلب والنقل حال الجر وذكر جدي رحمه الله تعالى في تعليل اعراب
هذه الاسماء وجها اخر وهو ان الواحد على النصف من المثنى والمفرد
على النصف من المضاف وكذلك حركات على النصف من هذه الحروف
لان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة وكذلك الالف والياء فلما جعل
اعراب المفرد والواحد بالحركة لزم اعراب المثنى والمضاف
الزوايدين عليه بشطر الحروف الزوايد على الحركة بشطر واحد

هذه الستة دون سائر المقتضيات للاضافة المحذوفات الاواخر

لانها اطردت فيها الى الاصل في التثنية اعني ابواه واخواه ولا يقال

يديان الا في شذوذ يقول هذه الواحد يدي ومن العرب من يجعل اعراب هذه

الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة ذاهبا بالمضاف مذهب المفرد

فيقول ابوه وابه واعلم الاجود وهو به القياس مشهورا

وكذلك حموه وحمه وفوه وفمه وفي الحديث فاعضضه بهن ابيه

ومن ابيات الكتاب وقد بدا هنك من المئزر وفي كلامهم يقال

فاه حمها وجاراها وفي الحديث الا حموها الموت وفي قولهم يصبح

ظمآن وفي الجرف وفي فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء واصل فم فوه

فحذفوا الهاء حذفا غير قياس كما حذف حروف العلة لما

في خفايا ابا ها ولم يكن في كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما

واو قابدلت منها الميم لتقارب مخرجهما فلما اضيف رد

الى اصله ذاهبا مذهب اخواته ومنهم من يجعل هذه الاسماء

مقصورة فيقول في الاحوال الثلث اباه كما يقال عصاه

قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقول

ابي حنيفة رضي الله عنه لو لوريا ياه يا قيس وارد على هذا ثم ان هذه

الاسماء اذا اضيف الى ياء المتكلم لم يرد حرف العلة الا لو ردت

فالفرق اصل والمضاف فرع واعراب الاصل بالحركة لان الفرع اصل وكذلك اعراب الفرع تابع الى اصل

فقال فاضح اب ورايت اباه ومررت باب بالحركة كذلك جعلها في الاضافة بالحركة بقوله ابه وابه

الجاهلية فاعضضه بهن ابيه

وهي كلمة كناية ومعناه شيء اي انه كناية عما لا يعرف اسمه او يكره التصريح به اصله هنو على وزن فعل بدليل

هنوان وهنوان لكن الاشهر النقص فاصحى

المئزر مهموز الفاء اصله فاتور على وزن مفعل بكسر ميم بمعنى الازار والغرض من ايراد قوله هنك فانه مقصوص اعرب بالحركة قال سيبويه انما سكنه للضرورة فاصحى

ثانيهما

اعلم

فاعضضه بهن ابيه من سائل عنه هل يجب القود على من رمى انسانا بالحجر فقتله لا امر لا يجب القود ولو رماه بابا قبيس وهو جبل بمكة فاصحى

امر القصاص

لا تثنية الواحد بالجمع نحو ابن وابنة وعامل يلزم ذلك في فم حيث لم يكن
له جمع سلامة ردت فقيل في وقد جاء في كما جاء فمه واما ذوا
فانها لا تضاف الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة لانها وضعت
وصلة الى الوصف باسماء الاجناس على ما حكي عن ونحو ابار ذو بي
ارو منها ذوو ها شاذ والتثنية والجمع المصحح وانما اعرابها بالحروف
لانهما متفرعان على الواحد والاعراب بالحروف فرع على الاعراب
بالحركة فجعل الفرع للفرع كما جعل الاصل للاصل وانما اختص التثنية
بالالف والجمع بالواو واشتركا في الياء لان الحروف ثلثة فاختص
واحد بهذا وواحد بذلك واشتركا في واحد ضرورة وجه اختصاص
الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من الجمع
السالم لاختصاصه بالعقلاء الذكور بخلاف التثنية والالف اخف
من الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال والاثقل بما هو
الاقل فيه وانما جعلا علامتين للرفع لان الواو هي اخت الضمة فهي
على الرفع اولى منها على غيره فجعل علامة للرفع فتح الجمع والالف لما كانت
بمنزلتها في التثنية جعلت عليها فان قلت هلا جعلوا الالف
في التثنية علامة للنصب لكونها اخت الفتحة وجعلوا الواو
في الجمع عليها قلنا لما في ذلك من وقوع الشركة بين الرفع والجر

وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة انما هي بين الجر والنصب دون
الرفع فاشتركا في الحكم اولى من اشتراك الجر والرفع في الحكم ولما
جعلا في الالف والواو علامة الرفع في التثنية وجمع جعلوا
الياء علامة الجر فيهما لكونها اليكسرة وكسر اما قبلها في الجمع وقبلها
في التثنية فرقا بينهما والفتحة لخفتها اولى بالتثنية كما مر فلم يبق
للنصب علامة فيها فحملوه على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان
الجر اشبه بالاسماء من الرفع لانه لا يدخل على القبيلتين بخلاف الرفع
فاحمل عليه اولى لا سيما في التثنية والجمع المخصوصين بالاسماء
والثاني ان الجر اخف من الرفع فاحمل عليه اولى لكون الخفة مطلوبة
والثالث ان بين النصب والجر من التباين ما ليس بينه
وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم الكلام
بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية نحو ضربت
زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو مررت بك ورأيتك
والرابع ان النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فالحمل
عليه اولى وذلك لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط الحلق
والرفع من شفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف
الاعراب ام دلائل الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه

سيبويه وهو انها حروف الاعراب فالالف في زيدان بمنزلة
الدال المرفوعة من زيد اي بمنزلة الدال وفي اختصاص الضمة بالا
بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور من
زيد واما النون فيهما فعوض عن الحركة والتنوين الثابتين
في الواحد فان قلت اذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال
المرفوعة من زيد فاي حاجة للعدول الى زيادة النون بدلا من الحركة
قلنا ليس معنى قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوعة انه
بمنزلة الدال المتحركة بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال وفيه
اختصاص الضمة بالفاعلية ففي هذه الحروف دليل على معنى اص
اختصاص الحركة بحال دون حال فمست الحاجة الى زيادة الد
النون بدلا من لفظ الحركة ومعلوم ان الحركة تغاير الاعراب
وانما فتحوا نون الجمع وكسروا نون التثنية للفرق بينهما فان قلت
اليست الغيبة قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما
قلنا ان الصيغتين قد تتحدان في بعض الاسماء المعتلة فلا يحصل
الفرق ثمة الا باختلاف حركة نونيهما نحو المرتضيين والمصطفين
والمصطفين ووجه اختصاص الكسرة بنون التثنية والفتحة
بنون الجمع هو ان الاصل في هذه النون ان تكون ساكنة لانها
في حيز النصب والجر

فان قلت جاء رجلان لا بالام التعريف يكون التنوين عوضا
عن الحركة والتنوين فاذا قلت جاء الرجلان يكون النون
عوضا عن الحركة فقط والله اعلم بالصواب

الحاصل ان فيه ثلاث اشياء حرف الاعراب الذي
هو نفس الكلمة ولفظ الحركة واختلاف هو الاعراب
وما شبه حرف الدال منه عن كونه حرف الاعراب بزيادة
الالف وكانت حرف الاعراب اذ بعد نفس الكلمة وقد
حصل منه الاختلاف الدال عليه الحركة لا لفظ الحركة
فافهم

اي فالحاصل ان هذه الحروف حروف الاعراب
والاختصاص المذكور نفس الاعراب والنون
عوض عن الحركة التي هي دليل الاعراب

حرف مبني الا انها قد حركت لالتقاء الساكنين والاصل في تحريك
الساكن الكسر لان حركة الساكن لا تلزم الا حركة بناء فاوثرت لها
ما هو بعد الحركات من المعربات وهو الكسرة اذ قد وجدناها لا
تدخل على النوعين من المعربات وهما الاسم غير المنصرف
والفعل المضارع بخلاف اختيها فاستوثرت نون التثنية
بما هو الاصل لكونها قبل الجمع ثم فتح نون الجمع فرقا بينهما ولم يضم
لثقل الضمة ووجه آخر وهو ان نون التثنية انما وقعت بعد الالف
او ياء مفتوح ما قبلها فلم تستثقل فيها الكسرة واما نون الجمع فقد
وقعت بعد واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاستثقلت
الكسرة فيها اما التوالي الاجناس واما لخروج من الضمة الى الكسرة
ففتحت تخفيفا والثالث كلا اذا اضيف الى مضمر جعل اعرابه
كاعراب المثنى لوجهين احدهما قول المتقدمين وهو ان كلا وان
كان اسما مفردا والفه منقلبة عن الواو والياء على اختلاف فيه
فحكم القياس ان يبقى في جميع احواله على الالف كعصا وعصا زيد
الا انه شبه بالمثنى على لزومه الاضافة كلتا وبهما يايد حملان عليه
في الاسماء فقلبت الفه ياء مع المضمر دون المظهر فقيل كلا
اخويك في احوال الثلث وكلاهما في الرفع او لاخط لا ليه وعليه

في الرفع فحمل كلا عليها فتقول في النصب والجر كليهما كاليهما
وعليهما وانما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم لما رأوا الى وعلى يحتاجان
الى الى ما يدخلان عليه ورأوا الضمير المجرور يحتاج الى ما يتصل به
ولا يمكن الا يكون متصلا به فلما دخلت الى وعلى على الضمير
المجرور كان الاول في افادة محتاجا الى الثاني والثاني في وجوده الى
الاول فامتزجا امتزاجا تاما فصارا كاسم واحد في ان الواحد
الشطرين لا يستقل بدون الثاني فلما حصل هذا الامتزاج
مع المضمر دون المظهر لان المظهر مستقل بنفسه غير محتاج
الى ما يتصل به احبوا ان ينبهوا علامة ليستدل بها على هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء لان هذه الياء لا توجد اصلا في اواخر الكلم
وانما توجد كثيرا في اوسطها كسيد وميت وذيل وغيب
ونحو ذلك واذا لم يوجد الامتزاج في المظهر لم تقلب الالف ياء فان قلت
ان هذا الاتحاد يوجد مع جميع الحروف الداخلة على المضمر قلنا
نعم لكن قد امكن ههنا نصب العلامة فقلبوا الالف الميسور لا يسقط
بالمعسور والوجه الثاني وهو ما ذكره المتاخرون ان الاسم المفرد
للفظ ومثنى المعنى فجعل حكم الاضافة الى المظهر حكم المثنى وعند
الاضافة الى المضمر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا على الاعتبار

حقها وانما انعكس القضية لان المظهر هو الاصل والمضمر هو
الاصل والمظهر فرع والمثنى فرع فجعل الفرع مع الفرع والاصل
مع الاصل وهذا معنى قوله اذا اضيف الى المظهر فحكمه
حكم العصا لفظا اى كما ان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال
الثلث الثلث فلذلك لفظ كلا ويقال ان قوله لفظا
احتراز عن الخط فان حكم كلا ليس كحكم خطا لان العصا لا
يكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو قطعا وفي
الف كلا اختلاف فمن جعلها من الواو يكتب بالالف
ومن جعلها من الياء كان القياس ان يكتبها بالياء وقيل
انها في حال الرفع تكتب بالالف وفي حال النصب والجر
بالياء لضرورة الى الياء في الحالتين قوله ويستوى
الجر والنصب في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة
الموجبة لاستواء لفظي الجر والنصب في التثنية والجمع السالم
وانما جمع المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان لم تتم
فيه العلة التي اوجبت الحكم هناك ولهذا نظايره لا تخفى عليهما
واما ما لا ينصرف فانما استويا فيه لانه منع الجر لشبه
الفعل على ما سنبين ذلك كان او لم الحركات بان يقوم

واما جمع المؤنث السالم بالالف والتاء فانما استويا فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث مع عدوها

مقام المفتوح لكسرة الفتحة ما بينهما من التاء في والتا كل واما الكسر
التسوية في المضمر بينهما فيجيء من بعد ان شاء الله تعالى قوله
ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم
ان النون في الافعال الخمسة عوض من الحركة في يفعل وانما
عوضوها عنها لانها لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة
ولم يمكن ان يجعل الالف معقب الاعراب لان هذه الضمائر
بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل
الضمائر حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من
نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب مناب الحركة فوجدوا
اولى الحرف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها في كلامهم
ولم يمكن زيادتها ههنا لكان الضمائر وزادوا حرفا شبيها بها
وهو النون واختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
فاستوثر بها ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض
عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسم
فقيل هما يفعلان ولم يفعلا ولن يفعلا وكذلك البواقي ثم انهم
اجروا حرف المد واللين في فعل المعتل اللام مجرى هذه النون
في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة لانها

اشبهت الحركات من حيث انها مركبة منها على قول بعض
النحويين والحركات ماخوذة منها على قول بعضهم وعلى كلا
التقديرين فالمناسبة حاصلة وايضا الحركات لا تقوم
بها كما لا يقوم بانفسها فحذفت بالجزم حذف الحركة
فقيل لم يغزو لم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في
الرفع لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو والياء في
النصب نحو لن يغزوا لن يرمي وتثبت الالف في النصب
بثباتها في الرفع لامتناعها عن الحركة وهذا الحكم اي حكم
حروف المد واللين غير مذكور في المتن في اكثر النسخ
وفي بعضها مذكور فلذا شرحناه قوله الاسماء على ضربين
لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف
آخره باختلاف العوامل لا لفظا ولا تقديرا فيكون
حركة آخره او سكونه لا يقال او جب ذلك بل هو مبني عليه
قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل التنوين
علامة الانصراف لان اول الحروف بالزيادة للعلامة هو حرف
المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد للالتباس الواقع

بين الواحد والتثنية والجمع فزاد وابقا يناسبها وهو التنوين
قوله وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم ان
احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما شابه الفعل وكان
التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه اياها
لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا
للتنوين في اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام
التنوين وحاجزه في الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع
الا انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا لحاق التنوين بالاضافة
ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر على انفراده
لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولهذا انفردوا مع على الواو حيث
قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على
حدة وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا لما شابه الفعل
منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهو لا اذا انفردا
الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر
مفتوحا هذا من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح
منه في العبارة لان الفتح من اقسام البناء وما لا ينصرف ليس
بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب

الاستعمال

ان استعمال الفتح هنا حقيقة لان النصب ليس يدل على الحركة فقط
بل يدل عليها مقترنة بالدلالة على المفعولية فاذا جعل الاسم منصوب
فمعناه ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال
ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد
لا يدل على ما يدل عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق
النصب عليه بدلالة حركة قامت مقام اختها وثابت عنها
العلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى الذي لاجله
سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا
لم يصح ذلك في الظاهر اذ هو بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر
مفعولا قوله والاسباب المانعة من الصرف تسعة اعلم
انما منع الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه قد شابه بها
الفعل لان الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر
على ما سياتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان للاول وفرع
على الاصل اذ العلمية فرع الجنسية والتانيث فرع التذكير لجهة
في الامر العام مجردا عن الزيادة والمؤنث مع الزيادة فرتبته
اذا مقدمة على رتبته وكذا وزن الفعل لان امثلة الاسماء مخالفة
لامثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعية وكذا

الوضع لان المعرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا
العدلات تأخر عن المعدول عنه وكذا البحة لان الغة العرب مقدمة عندهم
على ما يأخذونه من غيرهم وكذا ابطه والتركيب تأخرهما عن الواحد والمفرد
اما الالف والنون المضارعتان لالفي التانيث فتفرعان على
الفي التانيث من حيث مضارعتهما اياهما على ما سنبينها عن
قريب قوله متى اجتمع في الاسم سببان من الاسباب
المذكورة او تكرر واحد منها منع الصرف لمشابهة الفعل من وجهين
من حيث ان الفعل فرع هذا من جهة الاشتقاق والاشتقاق و
وهذا الاسم قد دخله الفرعية من وجهين واما السبب الواحد فلا
يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم مع السبب الواحد متمايل بين
الاصل والفرع فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه
الاصل لاصالة لان الاصل في الاسماء الصرف واذا اجتمع فيه
اثنان ترجح جانب الفرع على جانب الاصل فيمنع الصرف
قوله وما وجد ذلك فيه احد عشر اسما خمسة حالة التنكير
انما منع الصرف هذه الخمسة حالة التنكير لاجتماع السببين فيها
او واحد مكرر وراء التعريف اما افعل صفة فلكونه صيغة والوزن
الغالب لان افعل في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان
مؤنثه

مؤنث فعلى فلا صفة والالف والنون المضارعتين لالفي التانيث
في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون هنا زيادتان زيدتا
معا كما ان الفين كذلك ثم وان مؤنث ما فيه الالف والنون مخالف
لمذكره نحو سكران وسكرى كما ان مذكر ما فيه الف التانيث مخالف
لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء التانيث لا تجتمع مع الالف والنون
ههنا كما لا تجتمع مع الفين ثم فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة هذا
اذا كان فعلان فعلى اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف
نحو سعدان وسعدانة وحريان وعريانة لخروج الالف والنون عن
مضارعة الالفين من الوجهين الآخرين حيث كان مؤنثه من
لفظه ودخلته التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد حصل له بالعلمية وجه
من المضارعة وهو امتناع التاء لان العلمية تمنع من الزيادة كما تمنع
من الحذف واما المعدول في نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث
ومثلث ورباع ومربع الى عشار ومعشر عند بعضهم فلا صفة
والعدل قال الله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلث ورباع لانها معدولة
عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة ورابعة اربعة ولا يقال ان الوصفية
غير مؤثرة في المعدول عنها بدليل صرفهم مررت بنسوة اربع ونحوه
حيث كانت عارضة فالظاهر ان الوصفية لا تؤثر فيها لعدم افتراق الحال

فان قيل لم يجوز صفة مثنى وثلثة لا جنحة لان
مثنى مؤنث واجنحة جمع قلت لانه جمع مضاف
وفيه نظر لان الاجنحة جمع الجناح ومثنى مفرد
فكيف يكون صفة وجوابه ظاهر باعتبار المعنى حلبي

المعدولة والمعدول عنها لانا نقول ان الاسمية قد غلبت على المعدول
عنها كما في ثلثة رجال واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف بسماء
الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كان
عارضة واما المعدولة فلا تستعمل الا وصفا وكانت الوصفية لازمة
لها فتؤثر الا يرى انك لا تقول ثلاث رجال وانما تقول رجال ثلاث
فان قلت ما عدل عنه ثلث لا يستعمل الا وصفا لا يقال ثلثة ثلثة
رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلاثة بمعنى ثلاثة بعد ثلثة ومع هذا لم
تؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع اربع غير
منصرفين للوصفية ووزن الفعل قلت ان الوصفية قد لزمت
عند التكرار فلا يلزم في كل منهما واحدة فيجوز ان ينصرف واما في
الجموع فلا يمكن ان يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الاسم
المفرد او ما هو في حكمه كيعلبك لا الاسمان واما ثلاث فانه اسم مفرد
قد لزمت له الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم بعضهم ان العدل
قد ذكر فيها يعني الانتقال عن صيغة الى صيغة اخرى وعن الاسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي لما ذكرنا في عدم الا
فتراق بين الثلاث وثلثة ثلثة في المعنى واما ما فيه الالف الثانية
مقصورة او ممدودة فانا منع الصرف سواء كان اوصفة
لان الف

لان الف التانيث فيه قامت مقام السببين اذ الالف علم
التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة عليه حيث لم يكن في الكلم
جبل ضم اليه الالف بل الكلمة موضوعة عليه حتى يجري مجرى تاء تانيث ثان
فهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزومه فان قلت اليس
التاء في طلحة ايضا لازمة فما بالها تنزل منزلة سببين قلنا
انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون التانيث واللزوم في حبلى بشرى
عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف في الكلمة وعلامة التانيث
في حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى الا انهم
لما زادوا قبلها الفا للبناء فقلبوا ما همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة
وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف لم تجعل اصلا الا انهم قالوا في جمع حمراء
حمارى فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى ياء لانكسار
ما قبلها ثم جعلوها ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كانت الياء الثانية
منقلبة عن الهمزة كما كان ياء خطية لوجب ان يعود الهمزة في همزة شيء
في هذا النحو صحارى على مثال جحاريع كما ان اظهار الهمزة في نحو خطية
شايع كثير فان قلت اذا كان علامة التانيث هي الثانية والاولى
ليست في شيء من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف والنون
المضارعتان لالفي التانيث قلنا انما اعتبروا هذين

الالفين بالفي الثانية ذهابا بهما مذهب القرين للشمس والقمر
والقمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما واما الجمع الاقصى فانما منع الصرف
لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب
لا يتصور ان يقترن به سبب آخر يخالفه من الاسباب الثمانية
وانما يقترن به في معنى هو كالتكرار له ومكرر على الحقيقة لانه جمع ليس
على زنة واحدة فكانه جمع آخر ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور
وانا عيم وساير الجموع التي ليست على زنتها واحد مبني عليهما ولك
هذا اشارة المصنف حيث قال كاساور وانا عيم وما كان على مثالهما من الجموع
وانما قال ذلك لانهما قد جمعا مرتين فقيل سوار واسورة واساور
ونعم وانعام وانا عيم فحصل فيهما سبب منكر ثم حمل عليهما نحو
مساجد ومصابيح لمشابهتهما اياهما في جهة الجمعية والوزن والاشتباه
في الجمع مرة اخرى **قوله** فان كان الاوسط متحركا كان الاسم منصرفا
كصبا قلت وانما صرف هذا الجمع لانه قد خرج عن مثال اقصى الجموع
فاشبه الآحاد كوكبية ورماحية وعلانية **قوله** وان كان
ثانيه الحرفين بعد الالف ياء حذفتها في الرفع والجر ونونت الاسم
وانما نون جواري في الجر والرفع لانهم قد حذفوا الياء من مثال فواعل لانه
جمع وبناء تمد وانهم كثيرا ما حذفوا الياء في المفرد اجتزاء عنه بالكسرة
ان الكتابة ان الكتابة

قبلها

قبلها نحو يوم يدع الداع والكثير المتعال فلما كان ذلك جائزا اذا المفرد النزم
في الجمع كان باب سيد ومسيب يجوز فيه التخفيف والتثقيل فاذا
جئت الى باب كينونة لم يجز الا التخفيف لكونه اثقل فلما حذف الياء حذفا
لازما فتح اللام في مثال الفعل الجموع وصار على مثال مخلل سحاب فصرف
اما في المنصوب فلم يحذف لانك تقول سال الوادي ورأيت بالواو ولا تقول
قطعت الوادي لان الياء يستحق الحركة في حال النصب فيجري مجرى الياء
في ضارب فتكون جواري كضوارب فلا يكون للتنوين فيه اليه سبيل

قوله وستة حالة التعريف وانما انصرف الاسم الاعجمي حالة التنكير لانه بالتنكير
قد زالت العلمية واذا زالت العلمية لم يبق سببا لكونها مشروطة بالعلمية
في التاثير في منع الصرف فبقي بلا سبب وانما شرطت فيها العلمية لان
الاسم الاعجمي اذا لحقه التعريف في حال العلمية كان ذلك في غاية البعد اذ لم يكن الاسم الاعجمي المعرب
متحصنا لهم واما العجمة النكرية فلا يعتد بها فلا يمنع الصرف نحو جام
وفيروزان سمي به العرب لانهم قد ابوا اسماء الاجناس مجرى علمنا
فادخلوا اللام عليها وتصرفوا فيها تصرفهم في سائر الاسماء نحو رجل وفرس
مثلا فلم يعتد بعجمتها وكذا ما فيه الالف والنون فاذا نكر صرف لزوال
احد السببين وكذا ما فيه وزن الفعل وهو ليس بوصف كاحمد
ويزيد لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لزوال احد السببين وانما لم ينصرف

غوه
عبارة عن الاسم جنس غير رجل

فاما فيه الالف والنون المزيدتان وصفا
ليس بفعلان فعلى نحو عثمان فانه غير منصرف
لا يكون صفة
للعلمية

اصله ابكيونة على وزن فيعلولة فقلبت الواو ياء
لما وقعت فصار كينونة فاعلم

بل تقول قطعت

نحو احمد وان جاء وزنه في الاسماء نحو كاجدل واكلل لانه في الافعال
اكثر منه في الاسماء ولذا كان غالبا على الفعل كان بمنزلة المختص به
فلا فرق بين ان يسمى باحمد وبين ان يسمى بضرب في ان وزن الفعل
يمنع الصرف وكذا المعدول عن المعرفة نحو عمر وزفر لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة لزوال احد السببين واما قال عدل عامر وزافر
الموقتين لانهما لو كانا معدولين عن نكرتين لوجب ان يكون
كل واحد منهما اسما مستعملا للنكرة وليس شيء في النكرة يسمى عمر و
وزفر واما زفر في قوله تعالى الظلامة منه النوفل الزفر فانه صفة
كذا فر وليس بمعدول فلو سميت بزفر هذا صرفته وعمر اذهب
في هذا لانه لم يوجد الا في الاعلام فاذا لم يستعمل في النكرة علمنا
انه عدل عن عامر معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما تقديرا
نحو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التانيث
انما تؤثر في منع الصرف اذا كان لازما ولا يكون لازما بالتا الا
اذا كان منقولا عن الجنسية الى العلمية لان التسمية يمنع حذف
وتوجب لزوم التا والاعتبار لزومه صرف الصفات المؤنثة
نحو ضاربة وكريمة واما التانيث بالالف مقصورة او ممدودة
فلازم ابدا بناء الكلمة عليها وما وقع في اكثر النسخ في نحو طلحة

وسلمى

وسلمى فالظاهر انه خطاء وقد وجدت في بعض النسخ سلمة مكان
سلمى وهو الصواب ولعل سلمى وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان اللذان
جعلا اسما واحدا اذا لم يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدى كرب وكذا
وبعلبك فانه لا ينصرف للعلمية والتركيب فان نكر صرف لزوال
احد السببين اما اذا تضمن الثاني معنى الحرف فالاسمان مبنيان نحو
خمسة عشر وسيجيء بيانه ويجوز في نحو معدى كرب ان يضاف الاول
الى الثاني ايضا اذ ذاك الصرف وتركه على ان يجعل كرب اسم قبيلة مثلا
فيقال معدى كرب او كرب في الاحوال الثلث **قوله** وهل مالا
ينصرف في المعرفة ينصرف في النكرة الا نحو احمر ويجوز في الثاني
وانما لم ينصرف نحو احمر اذا سمي به للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر عن
العلمية لم ينصرف ايضا عند سيبويه وينصرف عند الاخفش
حجة الاخفش ظاهرة لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير فبقي على سبب واحد واما حجة السيبويه فهي انه كان في الاول
احواله غير منصرف للوصفية والوزن الفعل فلما سمي به زال الوصف
فلما نكر اعيد الى اصله ثبت له ذلك منع الصرف وان كان الوصفية
زائلة ليجري على الحكم الاصلي بعد ان دخله التنكير الذي هو الاصل وقد
ناظر ابو عثمان الاخفش في المسئلة فسأله عن سبب صرف

اربع في نحو مررت بنسوة اربع مع الوصفية والوزن فقال الاخفش
كان في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل لا للعارض
فازنه بنحو احمر بعد التنكير حيث كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة
واما ما في الثالث فانه لا ينصرف نكرة على ما سبق فاذا سمي به
كان ابعد من الصرف فاذا نكر بقي غير المنصرف ايضا لبقاء السبب
المنكر واما فعلان فعلا فكاحمر خذ والنعل بالكالنعل واما جمع الاخفش
اذا سمي به لم ينصرف لانه قد شابه الاعجمي المعرفة حيث لم يكن له
في الاحاد نظير فان نكرته لم ينصرف ايضا في قول ابي الحسن الاخفش
كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان المشابهة بالاعجمي بمنزلة سببين
واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه
ايضا اذ التنكير لا يذيل المشابهة الاعجمي وان جعلنا مشابهة الاعجمي
سببا والتعريف سببا يجب ان ينصرف على مذهب ابي الحسن الاخفش
بعد التنكير لزوال احد السببين كما مر في احمر واما عند سيبويه
فيعود الى اصله قوله والثلاثي الساكن الاوسط يجوز
فيه الصرف وتركه نحو هند ودعد وقد اجتمع فيهما التعريف
والتانيث ونوح ولوط وقد اجتمع فيهما العجمة والتعريف
فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة فيهما قاومت
احد السببين

التانيث من كون الوسط ساكنا

لوجوه العلتين

الاخفش الاسماء الاربعة فاوجبت احد السببين وانزلت منزلة فعل

احد السببين فصرفت لذلك وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها
لوجود السببين واللغة الفصيحة التي عليها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى
كذبت قبلهم قوم نوح المرسلين وقال ولما جاءت رسلنا لوطا وامامما
فيه سبب ثالث من هذا النوع كما وجوده في اسمين بلدتين فان فيهما
التعريف والتانيث والعجمة فلم يجئ فيه الا منع الصرف لان الخفة
اذا قاومت احد الاسباب فبقي اثنان **قوله** واما المؤنث الثلاثي
المتحرك الاوسط فجاء مجرى الرباعي نحو قدم اسم امرأة وذلك لتنزل الحركة
منزلة الحرف الرابع ويدل على اجرائهم الحركة مجرى حرف انهم قالوا في النسبة
الى صبي صبلي وصبلوي بالحذف والقلب ولم يجوزوا في نحو حبارى الا
الحذف نحو حبارى ولم يقولوا حبارواي لوقوع الالف خامسة ثم انهم جعلوا
نحو شمرى فلم يجيزوا فيه الا الحذف وان كان الالف رابعة لتنزل الحركة منزلة
الحرف حتى كان الالف خامسة وكذلك ههنا ابو وانحو قدم مجرى عناق
فلم يصرفوها اذا كان اسم امرأة وان سميت رجلا به صرفته لان الحركة
وان تنزلت منزلة الحرف الرابع الا انها لا تقوى قوته فلم تؤثر في منع
الصرف ما لم يكن في المسمى تانيث بخلاف الحرف الرابع عناق فانه تنزل منزلة
تاء التانيث ولهذا لم يرد في الرباعي في التصغير والحركة لم تنزل منزلة التاء
الا ترى تقول في التصغير قدمة وعنيق والحاصل ان هذه على ثلث مراتب

الاولى لما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف ان سميت به رجلا او امراة
والثانية لما زاد على ثلثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير
الا بعد ان يكون الاسم قد جرى له التانيث قبل التسمية المذكرة الا يرى
انك اذا سميت امراة رجل منصرف حيث لم يكن اسم مؤنث قبل التسمية
والثالثة للمتحركة الاوسط فانه يمنع الصرف اذا كان اسم امراة لنقصانه
عن التاء بدرجتين **قوله** وكم خذام فيه مذهبان واعلم ان فعال في
كلامهم على عدة انحاء فالاول ما في معنى الامر نحو نزال وتراك وهو
قياس في كل فعل ثلاثي عند سيبويه وهي مبنية لوقوعها موقع فعل
الامر عند اصحابنا وعند الكوفيين كذلك لتضمنها معنى لام الامر وانما بنيت
على الكسر لالتقاء الساكنين وفعال هذه مؤنثة بدليل قوله ولانت اشجع منه اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وذكر
عبد القاهر ان نزال عدل عن انزل وانت الفاعل لقصد تانيث الفعل
كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند وفايدة تانيث الفعل
التوكيد والمبالغة كانه على معنى انزل ثلث مرات فجعل الياء التي هي ضمير
الجماعة في قولك افعلوا جماعة كذا دلالة على قصد تكرير الفعل وجعله ثلث
مرات ونظيره ذكره ابو عثمان في قوله تعالى رب ارجعون قال ان
المعنى رب ارجعني ارجعني ونظيره والمعنى الف الف قال

فما عدا

فما عدل النزال استعمل في الكلام مؤنثاً والثانية ما كان علماً وهو

اما ان يكون معدولاً عن فاعلة كحذام وقطام فانهما عدلا عن حاذمة

وقاطمة واما ان يكون معدولاً عن المصدر المعرفة كفجار علم للفجرة وحماد

للحمرة وهو ايضاً علم الا انه من اعلام الاجناس دون الاشخاص وفعال

هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر المعرفة لفتان احدهما

وهي الجارية البناء على الكسر تشبيهاً لها بالتي في معنى الامر حين شاركتها في الصيغة

فجعلوها مشاركة لها في الحكم ذهاباً بالحكم مذهب الصيغة والثانية وهي

الاعراب مع منع الصرف لما فيه من العلمية والتانيث والعدل فان نكر صرف

لزوال العلمية والتانيث المؤثر لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية واللغة

التي عليها استعمال الفصحاء وهي الاولى وعليها البيت الذي انشده

اذا قلت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام البيت وهو لعمر بن

صعب في امرأته حذام وقيل انه لامرأة من العرب والثالثة فعال التي

تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث وهي ايضاً بنية على الكسر كلك

فعال التي في معنى الامر ولم يستعمل فعال هذه في غير النداء الا ما روي ومنه قوله

اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولا يجوز في الصفة جاءني

لكاع الا ان يجعل لكاع علماً لامرأة ثم يعدل عنه هذا قال الامام عبد القاهر

وانما اختص بالنداء لان التوبيخ لا يكون الا في النداء

النميمة

الاقوال الجيدة

للجشيم ص

باب ح

واصله ان حذام امرأة حذرت قومها من الغارة فانكروا ما قالت فلما نزلت الغارة قالوا صدقت حذام فضرب به مثلاً

كلك

اي شاء

الزنة وهو مذهب سيبويه فجعلوها مشاكلة لها في الحكم ذهاباً بالحكم مذهب الصيغة

عامصدرية

اي ارجع

اي في غير ضرورة

اي تعريف فعال هذا لا يكون الا في النداء

للتساعد عن ليس بعلم ولا مشار اليه ولا تعرف

بالاضافة ولا بموصول فوضح الشارح بالاول فعال الامر

وفاسقة ليس يعلم وانما يعرف بالنداء امثال هذا القسم فلهذا اختص بالنداء
في حال السعة **قوله** واذا اضيف او دخله الالف واللام انجر بالكسرة
اعلم ان الجر اما لا ينصرف عند الاضافة او دخول الالف واللام على قول فريق يقول
ان المقتضي بالمنع في هذا الباب هو التنوين ومنع الجر بشفاعة التنوين اما
هو خروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم
يستحق ~~[illegible]~~ لان سقوطه تبع لسقوط التنوين واذا لم يتصور سقوط
التنوين لخروجه من حيز الوجود لم يتصور سقوط الجر اذ لا يتصور العلاة
بغير حامل واما على قول فريق يقول الجر مقتضى بالمنع فالجر ههنا لوجهين احدهما
يقال ان القصد انما يمنع الصرف بعض ما لا يكون في الفعل لا كله فمنع الجر
في بعض الاحوال دون جميعها لكما يجري اعراب مجرى اعراب الفعل في تونه في
الجر في كل حال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا دخله الاضافة او لام التعريف
خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه
وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل
فكان يجب ان يعاد موها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد تغييرا
للاسم من حروف الجر لانهما يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها
لا تحدث في معنى الاسم شيئا فلم يفيد بدخولها جوابا ثانيا وهو ان حروف
الجر جاءت لتوصل الى افعال الى الاسماء فقولك ذهبت بزيد بمنزلة اذهبت

استحال تقدير سقوط فلا يسقط الجر اذ ذاك صح

ولها صح

زيد

زيدا فكان معدوما في حالة الفعل غير جهة المفعول فيصير كانه لم يتصل بالاسم واما الام
فبخلاف هذا اذ هو من جملة الاسم واحد حروفه **قوله** والمبني نوعان
لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانه ابدا عرضة لتوارد
المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما يتمكن مناسبة ما بينه وبين حالا تمكن فيه
اعني الحرف والفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة الاعراب
او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف المعرب
اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجه يفيده
طردا وعكسا لان المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس يتضمن معنى الحرف
والغايات تشبهه وكذا الصدر في المركب لشبه الحرف والجر يتضمن معناه
ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما واما اسماء الافعال نحو هيهات
وشتان لا تشبه الحرف ولا تتضمن معناه وهي من المبني اللازم **قوله**
كاين ومتى وكيف انما بنيت اين لتضمنه اما معنى حرف الاستفهام والمجازاة
لانك اذا قلت اين زيد فكانك قلت في الدار ام في السوق ام في المسجد
ام في غيرها فاذا قلت اين تجلس اجلس في الدار اجلس فيها
وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا وكذلك متى لانك اذا قلت
متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج
فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا

فمعناه ان تجلس

فان قيل لم تضمن الاسم معنى الحرف قلت ليصير
الكلام مقتصرا الا يرى ان قولك اين تجلس
اجلس اقصر من اين تجلس اجلس
من قولك ان جلست في الدار اجلس
وان جلست في المسجد اجلس الى ما يطول
جدا وكذلك اين زيد اقصر من قولك ان في الدار ام في السوق
ام في المسجد ولاجل هذا ضمن الاسماء معنى الشرط والاستفهام
ليسهل الكلام اصباح

وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف
زيد اصحيح ام سقيم ولا يكون للمجازات **قوله** او ما اشبهه كالذي والتي
شبه الموصولات بالحرف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها
ولا تستقل بالافادة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء
السكون للهرب من التقاء الساكنين واختير الفتحة لخفتها **قوله**
والعارض خمسة اشياء انما بني المضاف الى ياء المتكلم على الكسر لان
الاعراب فيه يؤدي الى احد الامرين اما انقلاب الياء الفا ولو
في حال النصب او الرفع واما خروج الياء عن الدلالة وكلاهما خلاف
الاصل فبني على الكسرة ابقاء على الدلالة والياء واما المنادى المفردة
المعرفة فانما بني لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبني فبني ما
وقع موقعه الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد يوجه الخطاب
اليه وانما بني على الحركة لعروض البناء فرقا بين ما يكون البناء فيه
عارضا وبين ما هو عريق في البناء وانما بني على الضم لانه لم يكن بناؤه
على الفتح لالتباس الحركة الاعرابية بالحركة البنائية فيما لا ينصرف اذا كان
نحو يا احمر على الكسر لالتباس بالمضاف الى ياء المتكلم المحذوف عنه اجتزاء بكسر المنادى
بالكسرة نحو يا غلام ولم يبن المنادى النكرة لانها لم تقع موقع كاف
الخطاب اذ المراد واحد غير معين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ولا

لان الاضافة يمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين لكونه
علما للتمكن فلا يجمع مع البناء **قوله** واما النكرة المفردة مع لا التي لنفي الجنس
اعني ما هو يتضمن معنى من وهو في معنى عاض
في نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من
اي النكرة الموصوفة اي الاستغراقية لوقوعها سياق النفي بغير تقدم فيه اعتماد على العلم به
رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لتناسب عمل لا عمل ان فايدة الاستغراق
لان لا تختص ينصب المضاف والمضارع له حالة الاعراب لان بناءها
اولا انه اخف وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول
اي ثلاثة والنصف مناسب للفتح لان الكلمة تركيب واحد
لتنزله من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والتي لتضمنها معنى الحرف اذ الاصل
اي الاول اي في آخرها اي في المركب
خمسة عشرة وبنيا على الفتح لخفته المطلوبة على الخصوص هنا واما نحو بد
اي في المركب
بعلبك فلا بني منه الا الصدر حيث لا يتضمن شيئا من حرف واما ما
حذف منه المضاف اليه نحو جئتك من قبل فانما بني لان الاسم اذا حذف منه
المضاف اليه ونوي فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة
اي المضاف اليه اي الاسم المضاف
معنى من معاني الحروف واذا اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان
اي في الاسم الذي حذف المضاف اليه ١٢
معنى الاضافة مفهوما من لفظ المضاف اليه فلا يتضمن المضاف معناها
واما بني على الضم جبرا للمحذوف منه باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان
النصب والجر يدخلان حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبل فلم يبن على الفتح
من فهم
والكسر ايقاعا للمخالفة بين الحركة الاعرابية والبنائية **قوله** والمبني اللازم
من الافعال الماضي والامر بغير اللام قد سبق الاشارة في صدر الكتاب
ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان في الاعراب فبناؤهما لا يكون

الا لازما واما المضارع فقد استحق الاعراب بسبب المضارعة فابنى
منها مبنى بناء عارضا وذلك ما لحقه نون جماعة النساء نحو يفعلن وانما بنى
تشبيها بالماضى نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على اصل
البناء ايذانا بان الاصل فى الافعال البناء كما صحوا نحو القود تشبيها على ان اصل
يوب وانما بنى عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه
لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك وبنى على الفتح كما هو بنى **قوله** واعلم
ان هذه الكلمات منها ما يعمل ويعمل فيه واعلم ان هذه الكلمات الثلث تنقسم
بحسب القسمة العقلية على اربعة اقسام لانها اما ان يكون عاملة ومعمولة
فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعامة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة
ولا معمولة فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير
المتمكنة الا القليل منها وحروف الجزاء واما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا
فيها وهو ايضا واقع كالفعل الماضى والامر بغير اللام والاسماء غير المتمكنة
الجازمة للفعل المضارع واما ان لا يكون عاملة ويكون معمولا فيها وهذا
القسم قد اهمله المصنف انه غير واقع متوهما لانه لا يتصور معمول فيه الا وان
يكون عاملا لان المعمول فيه اما الفعل المضارع ولا شبهة فى ان كل مضارع
عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه
نون الجمع فان اسماء الاعداد لا يصح اضافته البتة وهو متمكن حيث يقول

عشرون

عشرون وعشرين لانا نقول لا نم نعم انه لا يعمل الجر الا انه ينصب الاسم الكائن او الحاصل فالحكم
بعده على التمييز فيكون عاملا ولا يحال العلم لا يصح اضافة البتة ولا ينصب
التمييز ايضا اذ لا ابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من التاويل
فيصح اضافته اذ ذاك فهذا الذي غر المص من ايهام هذا القسم غير انه
واقع لان من الاسماء ما لا يقبل مضافا البتة من ذلك نحو طرا وقاطبة
فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا
القسم ايضا واقعا **قوله** والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي الى الاسماء
المتضمنة بمعنى ان تجزم الفعل المضارع وقد بينت لتضمن معنى الحرف نحو
من تضرب اضرب وكذا اخواته الا ايا فانه لم يبن وان تضمن معنى الحرف
لوجهين احدهما ايذانا بان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا الفعل
ايذانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى
وهو الجزاء وبعض على ما هو ضده وهو كل وهم يحملون الشيء على ضده لا
يحملونه على نظيره **قوله** والعامل ما اوجب كون الكلمة على وجه مخصوص
وقد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع
وقد عرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع
قد يطرأ عليه فيه بسبب المضارعة فاعلم ههنا ان تعلق الفعل او ما اشبهه
من الحروف والاسماء وغيرها بوجه ما بالاسم بسبب ثبوت وصف فيه

كالفاعلية او ما اشبهها من الحروف والاسماء او المفعولية او ما جرى مجريها

او الاضافة ونحوها وهذه معان ومعقولة يستدعي نصب علامة ليستدل

بها عليها فجعلوا وجوه الاعراب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل للاعراب

عليها وسموا تلك المعاني مقتضيات للاعراب الذي هو الاشياء التي

تعلقها به سبب لحدوث هذه المعاني عاملا وكذا مضارعة الفعل

المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره تستدعي ايضا حكم الاسم عليه في الاعراب

فرفعوه حيث وجدوه خطا في المضارعة وذلك عند وقوعه بنفسه موقع

الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجدوه لا

لا يقع بنفسه موقعه لكن موقعه ما يجعل في تقدير الاسم او انما اشبهه حيث

كان النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه فيه خطا

عن رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما يلفه عن تقدير الاسم او ما

اشبهه حيث كان الجزم مفقودا في الاسم وسموا مضارعته للاسم

لاعرابه والمعنى الذي هو به او فيه خطا في المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم

عامل رفعه والحرف الذي هو معه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان

واخواته عامل النصب والحرف الذي هو جزمه عن تقدير الاسم او شبهه

عامل الجزم اذا عرفت هذا عرفت معنى قولهم العامل عندهم ما اوجب

كون الوجه مخصوصا فان العامل الشبه يحدث المعنى المقتضي للاعراب

لكون او

تكون اخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله** والفعل ضربان سيأتي عن
الشرح **قوله** لما رأيت انه الاول في الثاني وعرفت علته هذا التأثير
يريد انك اذا رأيت الغلام في غلام زيد يؤثر في الثاني فيجره وعرفت
ان علة هذا التأثير هي الاضافة امكنك تعدية هذا الحكم الى كل ما وجدت
فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علية الاول ان
الاول اثر في الثاني ولعل الاول اصوب وابدا الموفق المستعان **الباب**
الثاني في العوامل اللفظية القياسية **قوله** قدمنا القياسية لاطرادها
لاخفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في كلامهم
يجري الشاذ النادر عن القياس الخارج عن الاصل ولان المطرد بمثابة
الكلي وغيره بمثابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي **قوله** ولان الفعل منها
وهو الاصل في العمل انما كان اصلا لكونه اشد تأثيرا واكثر فائدة لدلالته
على الحدث والزمان والاسم والحرف انما يعملان بعد تقويتهما به **قوله**
واما الفعل فانه يعمل الرفع والنصب يشبه لان عمل الفعل مقصور على الرفع
والنصب لان الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى
ذلك فبالحري ان يكون عمله مقصورا على الرفع والنصب **قوله** اما الرفع
فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها مستوية الاقدام في اقتضاء

اي عرفت علة تأثيره

اي علية الاصح

اي عرفت صح

علة التأثير

الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامله مقدما عليه وقد سبق تفسير الاسناد
في صدر الكتاب وانما وجب تقديم الفعل لان الفعل هو اللفظ الدال على ثبوت
معنى لشيء في زمان معين فاذا الاسناد كالخبر الذاتي لمفهوم الفعل والاسناد امر
اضافي في الذهن حتى تصور الاسناد لا بد ان ينتقل الى المسند اليه والا لكان المعنى
الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية فاذا فرض ورود الاسناد انتقل الذهن
الى المسند اليه وذلك هو الفاعل واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب
في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا فلهذا قال يرفع اسما واحدا وذلك لان
وصف الفاعل عند النحويين ان يسند اليه الفعل مقدما عليه ولم يشترط ان يكون
احدث شيئا بدليل قولهم طاب الخبز ومات زيد فاذا كان شرط الاسناد
الاحداث فليس لك ان تسند الفعل مرتين وقولهم ضرب الرجلان
والرجال ليس بناقض لان المعنى به انه لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين
بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد عمرو **قوله** فان لم
يكن مظهرا فمضمر اعلم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد ومضمر
وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل
ومتصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربت وضربن واما مستكن
سواء كان لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي في زيد
ضرب **قوله** ثم ان الفعل على ضربين متعد وهو ما يتصل الى المفعول به

من غير واسطة الحرف نحو ضربت زيدا وهو على ثلثة اضرب متعدي
لا مفعول واحد كضربت زيدا ومتعدي لا مفعولين وهو على نوعين
لان المفعول الثاني لا يخ فان يصح حمله على الاول او لا يصح والاول هو افعال
القلوب نحو علمت زيدا قائما ويسمى شرحها والثاني نحو اعطيت
زيدا درهما ويجوز الاقتصار بها على احد المفعولين نحو اعطيت زيدا ولا
تذكر ما اعطيته واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان تسكت
جميعا نحو فلان يعطي وانما تفعل ذلك ليفاد به نوع من المبالغة والتوكيد
ايذانا بانه معطي على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز الاقتصار
على احد المفعولين نحو علمت زيدا ومنطلقا لان وضعها على ان تعريف
الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما لفقد ما عقدت عليه
حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما ومنه قولهم من يسمع
يخل وضرب متعد لا ثلثة مفاعيل وهو فعلان منقولان بالهمزة
عن المتعدي لا مفعولين وهما اعلمت ورايت تقول اعلمت
زيدا عمروا فاضلا ورايت زيدا عمرا فاضلا وقد جاز الاقتصار ظننت
واحسبت وازعمت وقد تضمن اخبرت وخبرت وحدثت وانبأت
ونبأت بمعنى اعلمت فيتعدى تعديته **قوله** وقد يقام المفعول مقام
الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول به ربما يتوفر العناية بذكره فيبنى

ان لم يذكر المفعول
ما يراد من الكلام فلا يحتاج
الى ذكر الفاعل

له الفعل ويجعل مسند اليه ويجعل ذكر الفاعل نسيا منسيا وعلامة البناء
والمفعول في الماضي ان يضم اول ماضي كاته ويكسر عين الفعل في الثلاثي
المجرد وعلى الزيادة والمزيد فيه والام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه و
والملحق بهما نحو ضرب واستكرم فان اول ماضي كان هو التاء اذا لا عبرت
همزة الوصل ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان
يضم حرف المضارعة ويفتح العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه والام
الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه والملحق بهما نحو يضرب ويستكرم ويدحرج
ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذه الاسم الذي لم يسم فاعله فاعل لفظا
لكون الفعل مسند اليه مقدما عليه ومفعول معنى نحو كان زيد وطاب الخبز

قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد الى احد المفعولين
المتعاديين اياما كان سايغ نحو اعطي زيد درهما واعطي درهم زيدا
الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن وهو زيد لانه
عاط اي آخذ واما في المفعولين غير المتعاديين فلم يسوغوا الاسناد الى
الاول نحو علم زيد قايما يجوز ان تقول علم قايم زيدا وذلك لان المفعول الثاني
في هذا الباب هو الخبر في الحقيقة فلا يحسن جعله مخبرا عنه وقد اجازوا من
الابنية الاسناد الى الثاني حيث امن الالتباس فاجازوا ظن قايم زيدا
لانه لا يلتبس ان القيام هو المظنون دون الذي ولم يجيزوا ظن اخوك زيدا

في ظننت

ذلك يلتبس بلغة من يكسر حروف المضارعة فيقول تعلم بالكسر
ثم عمدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا
فزادوها وتعينت للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب
ثم طلبوا للمتكلم مع غيره فما تزاد في اول الفعل فوجدوا
اليق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للمتكلمين
في الماضي اولا انها اقرب الحروف شبها من حروف المد
واللين لكونها غنة في المشموم كما انها مدة في الطلق
فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق
الزيادة دون الماضي قلت لان صيغة المزيد عليها
بعد صيغة المجرد والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان
الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق واللاحقة

اعلم ان العلماء اختلفوا في فعل المضارع وقال البعض انه حقيقة في الحال مجاز في المستقبل وقال البعض حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقال الاخرون انه مشترك بينهما ١٢

للمشموم

للاحقة وهو زمان الحال والمستقبل

اي المزيد عليها

قوله ويسمى المضارع انما سمي مضارعا لانه يضارع
الاسم اي يشابهه وذلك من جهة اللفظ والمعنى والا
سمي اما اللفظ فلموازنته اسم الفاعل في حركاته وسكناته
وعدد حروفه نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج واما
المعنى فمن وجوه احدها انه يشابه فيختص اعني انه صالح
للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص احدهما بدخول اللام و

فان قيل ان قوله حركاته وسكناته يقتضي ان يكون اسم الفاعل على تلك الهيئة مع انه ليس كذلك فان سكون ثانيه لعلامة بعض حركاته فلم يكن ثالث ساكن ١٢

والسين او سوف كما ان اسم الجنس شايع في امته ثم يختص
بواحد بعينه بدخول لام التعريف وثانيها انه بذلك قد شابه الاسم
في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية والاضافة واختصاصه
بواحد منها عند دخول احد العوامل وثالثها انه بالشيوع قد اشبه
الاسماء المشتركة كالعين ونحوه ورابعها مبادرة الفهم في
كل واحد منهما الى اسم الفاعل والفعل المضارع الى الحال عند
الاطلاق نحو زيد مصلي وزيد يصلي واما الاستعمال فمن وجهين
احدهما وقوعه موقعه نحو زيد قايم وزيد يقوم والثاني دخول
لام الابتداء على كل واحد منهما نحو ان زيدا لقايم وان زيدا
ليقوم فلما اشبه هذا النوع من الفعل الاسم في هذه الوجوه سمي
مضارعا واعرب بوجوه اعراب الاسم وعوض الجزم
مكان الجر لما سنبينه في موضعه ان شاء الله تع قوله
فاذا ادخلت عليه لام الابتداء خلص للحال يعني اللام
في قولك ان زيدا ليفعل مخلصة للحال فان قلت اذا كانت اللام
للحال فكيف جامعت حرف الاستقبال في قوله تعالى
ولسوف يعطيك ولسوف يرضى حيث في قوله تعالى ولسوف يعطيك قلنا

فكيف جامعت اللام حرف الاستقبال وهو السين وسوف

الى اللام

ان اللام تفيد التاكيد والحال وفي الآتيين قد تجرد بمعنى
التاكيد ونظيره ح وف التعريف في يا الله فانه يفيد التعريف
مع انه عوض عن همزة الٓه ثم تجرد في النداء للتعويض فقد
مضى لا عنها معنى التعريف فلهذا جيز نداؤه مع ان الجمع
الجمع بين وف التعريف ووف النداء ممتنع ولذا
قطع همزته نحو يا الله ه **قوله** ص والثالث الموقوف
الآخر وليس الامر اعلم ان صيغة الامر الحاضر توخذ
من المستقبل لا مخالفة بين صيغتهما الا ان يفرع الزايد
ثم بعد ذلك ان كان ثانيه ساكنا تجلب همزة الوصل
ضرورة امتناع الابتداء بالساكن وان كان متحركا تركته
على حاله فتقول من تضرب اضرب ومن تدحرج
دحرج ومن تحاسب حاسب وهذا معنى قوله مشتقا
على طريقة افعل اي تشتق من مضارعه كاشتقاق افعل
من تفعل واما قولهم من تكرم اكرم بقطع الهمزة فلان الاصل
في تكرم تؤكرم بالهمزة لكونها ماضيه على اكرم فجاؤا
بالامر على الاصل تفاديا بذلك من الالتباس بين الامر
من المجرد الثلاثي وبين الامر من المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من

اي نظير اللام في افادة التعيين في الحال

للمخاطب

وانما قال الموقوف آخره ولم يقل مجزوم الآخر لان الامر عند الكوفيين معرب مجزوم بلام مقدرة وعند البصريين مبني موقوف الآخر والصحيح ما ذهب اليه البصريون لان الفعل انما كان معربا بالمشابهة التي كانت تحصل بدخول حرف المضارعة فيه فلما حذف عاد الى البناء ولهذا اشار المصنف الى مذهب الصحيح بقوله الموقوف الآخر افصاح

المضارع فرارا من اجتماع المثلين في فعل المتكلم نحو اذكرم وقد
حذفوا من الكلمة الواو والياء على وتيرة الاطراد ثم اعلم ان الامر
موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل
في الافعال البناء على شبه الاسماء اليه والاصل في البناء
السكون وانما اعرب منها ما اعرب وبني على حركة ما بني منها
لحصول المشابهة بينه وبين الاسماء ولا مشابهة بين فعل الامر
وبين الاسم بوجه من الوجوه فبقي على اصل البناء
والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل في افعل لتفعل
كقولهم في امر الغائب ليفعل وعلى ذلك قراءة النبي عليه السلام
فبذلك فلتفرحوا فحذفوا اللام جريا على سنن في طلب التخفيف
فيما يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تعادلا بذلك وقوعه
اللبس بينه وبين المضارع فبقي الفاء ساكنا فاجتلبت همزة
الوصل وبتدئ بها واحتجنا ذكر وابان علة وجود الاعراب
في افعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف
المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن
المعارضة فكان حكمها ثابتا ولهذا كان قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا امثاله معربا لوجود حرف المضارعة وحرف المضارعة

وللبصريين ان يقول
ح يكون متضمنا معنى الحرف
واذا تضمن معنى الحرف
وجب ان يكون
مبنيا

وانما كان الاصل في البناء السكون
لان البناء مقابل الاعراب والاعراب اولى كان

حذف

محذوف في محل النداء فكانت علة الاعراب منفية

فيكون الاعراب منفيا وهو المطلوب **قوله** وحرف ما دل

على معنى ليس بمعنى اسم ولا فعل الحرف ما دل على معنى في غيره وذلك

لان الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعاني الاسمية وا

الفعلية ولا غرو لمفهوم ما تا على الانفراد الا يرى ان معنى

مثلا لا يحصل على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا

سائر الحروف لا يقال ان في تدل على الاشتمال وعلى الاستعلا

والى على الانتهاء وهذه كلها معان لا يحتاج في تصورها الى غيرها

لانا نقول ان هذه حروف تدل على المعاني المذكورة

نحو ما ذكرت ولكن عند انضمامها الى الاسماء والافعال

لا تدل عليها دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع

كما يقال الاشتمال واقع وعلى سائر حروف فهذا معنى قوله

واذا اداة بينهما لا يكون حديثا ولا محدثا عنه **قوله**

واذ قد ان كلا من الاقسام الثلاثة يسمى كلمة

فاعلم انه اذا ائتلف منها اسمان او اسم وفعل

وافادا اسمعا كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما يطلق على

ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتاتى الا بعد الاسناد

نحو هو وهل

اي ما دلالته على معنى في غيره جواب سؤال مقدر

وروابط جمع رابطة وهي التي تربط الشيء بشيء

والمراد بالاستقلال بمعنى احتياج اللفظ في دلالة المطابقة الى غيرها فقد فرج بهذا التعريف الموصولات عند سبيل الحروف لان الاسماء الموصولات لا يحتاج في دلالتها على معنى المطابقة الى غيرها والحروف مالها يحتاج في دلالتها على معنى المطابقة الى غيرها ما مام ح عند انفرادها صح

الحرف

هذا

والاسناد

عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
التامة اى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين
فعلين ضرورة امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرفين
اسم وحرف ولا بين فعل وحرف عرفت ان دلالة الحرف ليست
بدلالة الاستقلال وانما هو عبارة عن انحيازها الى الاسم والفعل
فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات
والتحقق والفعل هو الدال على المعنى والنسبة فالاسناد ينعقد
بينهما لا محالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون فى احدهما
معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبى وهذا
معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او فى معنى فعل وقد نص
على ان زيدا اخوك فى تاويل مواخيك وعمرو غلامك ما دام مملوكك
فمن هذا عرف ان الكلام يفتقر الى ثلثة شرائط احدها
التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قائم واقوم والثانية
كون ذلك التاليف من اسمين او اسم وفعل والثالثة كون
ذلك التاليف على وجه الاسناد لا على وجه التعداد
والاضافة او التقييد اعنى التوصيف نحو غلام زيد او
الرجل الذاهب **قوله** اذا ائتلف اشارة

الى التركيب

ولا بين ح

بين ح

قوله ح

او غير ذلك ح

لا الشرطية الاولى وقد احترزنا عن افراد الكلم و
وقوعه اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشرطية الثانية
وقد احترزنا عن الاقسام الاربعة المشار اليها
وقوعه وافاد اشارة الى الشرطية الثالثة وقد
احترزنا عن التعداد والاضافة والتوصيف ونحوها
ثم اعلم ان جملة تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالتبع
بين النحويين **قوله** والجمل اربع قد عرفت ان الكلام و
الجملة لا يتأتى بدون الاسناد فنقول ان المسند والمسند
اما ان لم يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية السكوت
عليهما ويجعلهما الجملة الاولى او قد عرض لهما ذلك و
والثاني هو الجملة الشرطية نحو ان يأتني زيد اكرمه و
والاول اما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا
ولا تقديرا او يكون مؤخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني
هو جملة الاسمية نحو زيد قائم واقائم زيد والاول اما ان
يسد مسد المسند ظرف او ما هو بمنزلته او لا والثاني
هو جملة الفعلية نحو ضرب زيد واقائم الزيدان وهما

الامر وغير ذلك والاول [illegible] هو الجملة الظرفية نحو في
الدار زيد وامامك بكر فان قلت قولهم عندي مال
جملة اسمية لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم
مرفوع المحل على الخبرية فكيف عدها ظرفية قلت الجواب
عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر اعني الواقع
بعد الفعل لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء التسعة التي
هي المبتداء والموصول والموصوف وذو الحال وحرف
الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم
الواقع بعده عمل كل فعل في فاعله وفاقا لان الظرف
ههنا لنيابته عن الفعل يعمل عمله لاسيما وقد اعتضد بالا
وذلك نحو قولك زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار اخوه
ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة
وشي وانت في الدار اخوك وما فيها ابوك واما الاول وهو
الظرف الذي لم يعتمد على شيء قبله فالكلام الواقع بعده لا يخلو من
ان يكون حدثا او غير حدث والثاني لا يعمل في المظهر بعده
عند اصحابنا بل ارتفاعه بالابتداء والظرف المقدم خبر

عتماد

فوت لفظ بمك

مثال اول

ذلك بيان اعتماد

مثال الثاني

مثال الثالث

مثال الرابع

مثال خامس

مثال سادس

مصدر

او غير مصدر

اسم الفاعل

اسم المفعول

اسم بعد الظرف

الوشي نوع من الثوب الملون بالوان مختلفة وقيل ضرب من الثياب المنقشة

والمراد بالحدث المشتقات منها المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغيرها شرح

بخ ٥

بضميره وهو ما تضمنه من الضمير مرفوع المحل بالجرية نحو
عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عندهم وفي
الظرف المقدم ضمير وهو معه واقع خبرا له وعند
الكوفيين ارتفاع مال الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا
اعتمد فانهم لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطونه لاعمال
اسمي الفاعل والمفعول وافقهم الاخفش منا في المسئلتين
اعني في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد وهذا
اذا كان الاسم الواقع بعد الظرف غير حدث فان كان حدثا
فارتفاعه بالفاعلية عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف وذلك
قولك يوم الجمعة الخروج واما مكي الوقوف ومنه وقوله تعالى ومن
اياته ان تقوم السماء والارض بامره اذ التقدير قيام السماء وعند الخليل لا فرق
بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء
عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس فاذا تلخص هذا
فقول قولهم عندي مال جملة طرفية عند الكوفيين والاخفش
وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع ما تضمنه
من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متاولا بالفعل نحو استقر

(اي الذي ذكرنا) (يريد ان الظرف اذا لم يعتمد على شيء فاعل ان الوقوع) (الفعل لان الحدث واجب لكونه مرفوع الفعل) (الظرف بين الحدث وغيره اذا كان مرفوع الفعل فاذا كان) (هذه مسئلة) (اي عند الخليل) (اي ما ذهب اليه الخليل في ارتفاعه بالابتداء) (لا عرفت في المقدمة ان الظرف ضمانه يعمل فيما بعده) (ان لم يعمل فالخبر) (اي عند البصريين) (متاولا بالاستقر)

اعلم ان كلام الشارح ههنا يدل على ان اسم الفاعل مع فاعله جملة عند الكوفيين لان عندهم متعلق باسم الفاعل
فاذا عندهم مع فاعله جملة بلكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لان جملة الاولى مرتبة على جملة الثانية وسيصرح عن قريب انه مع الضمير
ليس بجملة

او حصل دون اسم الفاعل بدليل وقوعه صلة للموصول نحو الذي
في الدار زيد والصلة لا تكون الا جملة وعلى كلا المذهبين فالكلام فيه
للجملة الظرفية صحيح لان المجموع او الجزء الثاني جملة ظرفية بلا شبهة

قهه وكل منها تقوم مقام المفرد فتكون اعرابه محلا

اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام المفرد فيقدر في محلها اعراب
المفرد النيابة عن مقامه وهو المعنى من قوله فتكون اعرابه
محلا وذلك بحكم الاستقراء في ستة مواضع احدها خبر المبتدا
وذلك نحو زيد ذهب اخوه وزيد ابوه ذاهب وبكر ان
تعط شكرك وخالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا
لسده مسد المفرد على ما ذكرناه آنفا وعند الكوفيين ظرف
ان التقدير عندهم مستقر عندهم وانه مع ضميره ليس بجملة بل
ملتبسين ذلك في موضعين وثانيها الخبر في باب ان نحو ان زيدا
ذاهب ابوه وبلغني ان عمرا ان ذهب اخوه كان عمرا
غلامه استقر وجاء في زيد لكن عمرا لم يجئ وليت زيدا ان
تاتيه مكرما ولعل زيدا في الدار وثالثها الخبر في باب كان نحو كان
زيد قام ابوه وابوه قائم وان تعط شكرك واما مك

فتراه

والظرف لا يكون جملة الا اذا كان متعلقا بالفعل ويلزم من هذه
ان يكون متعلق الظرف في محل النزاع الفعل لان متعلق بالفعل
لتكون به من تعلق الامر والا لزم ان يكون متعلقا بالفعل
الامر فاذن يكون متعلقا به في محل النزاع فالحق

قريب مبتدا وذاهب خبره مرفوع بالواو مبتدا ثان مع خبره جملة اسمية محلها
الرفع على الابتداء ثان مع خبره خبر للمبتدا الاول وخبرها
الرفع على الابتداء الخبر جملة اسمية محلها الرفع
لانها منها بمنزلة
الجزء من المركب فالحق

لا اصله زيد ذاهب ثم حذف ذاهب فاقيم
مقام ذاهب اخوه هكذا سائر الجملة
وخالد في الدار خالد مبتدا في الدار محله الرفع
على الخبرية على المعنى المذكورة

قريب مبتدا وذاهب اخوه جملة اسمية في محل الرفع
على الخبرية على معنى ان وضع موضع ما يظهر فيه الاعراب
الاعراب لموضع تقديرها على الجملة الاسمية لانها دال على
الاسناد الذي باعتبار كون الجملة فالحق

ابوه جملة الفعلية مرفوعة المحل على خبرية

ان الضمير المفرد خبر المبتدا واصل
خبر المبتدا ان يكون مفردا

ضمير الممكن فيه راجع الى الخالد
الذي هو مبتدا
ان
لان

فهذه الجملة منصوبة المحل على الخبرية ورابعها المفعول الثاني
في باب حسبت نحو حسبت زيدا قائما ابوه على حاله ما تقوم
وحكم هذه الثلثة حكم خبر المبتدا او خامسها صفة النكرة
نحو مررت برجل اخيك كريم او ابوه كريم او ان تره الجملة حسنة
او في حسبه شرف والجملة لا تقع صفة الا النكرة لوجوب التعا
بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا والجملة نكرة
لكونها خبرا سابعا كالمفرد فموصوفها لا يكون الا نكرة و
سادسها الحال واعلم اولا ان الحال لاستغناء صاحبها
عنها وثبوتها في حال ذو حال ومجيئها فضلة ابدا لم تجد
بصاحبها ذلك الاتحاد فاقتضت الحال لذلك ان يكون
الاشتراك بينهما بمزيد ربط وذلك عند كونها جملة واما عند
كونها مفردا فلدلالة الاعراب لفظا على نسبة وتعلق بها
معنوي لم يقتر الى تكلف تعلق آخر ثم ان للحال اصلا واستعمالا
وهما في الاستعمال ملحوظان اما الاصل فهو ان يكون صفة
منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللازم الا في الحال
المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا فلا ينحرف بها عن الابتداء
واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل منتقلا لفظا بدون

حرف النفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكبا اللهم الا في
الالفاظ العامية وكلام المولدين بل غير راكب ثم اذا جاء الواقعة
موقع حال متى سبقت بمبتدا هذا الاصل والنسخ جرت مجرى
المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف
ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها بتوسط ما يدل على الا
الرابطة بينها وبين صاحبها حقيقة وادعاء هذا فنقول اما الجملة
الاسمية فحقها ان تصدر بما يدل على الربط وهو الواو الموضوعة
لافادة معنى الجمع لكونها منحرفة عما هو اصل الحال اعني التجدد ولا
ولا انتقال لكون الجملة الاسمية في الامر العام مفيدة بمعنى الثبات
والدوام نحو جاءني زيد وغلامه راجل وقد تحذف في الندرة
نحو كلمته فوه الى في واجب عوض عن يديه ونحو قول الشاعر
ولو لا جنان الليل ما كان عاجز لآل جعفر بسر ماله كم بمزقا وعلى
هذا اذا كانت منفية نحو لقيت زيدا ولا مال له بل الواو هنا
لانحرافها عن اصل الحال وعن كونها جملة في الاستعمال جميعا او جب
الصم الا ان يكون الحال مؤكدة نحو هو الحق لا شبهة فيه وقوله تعالى
ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه فههنا لا يصير
الواو لكون الحال تامة التعلق بصاحبها بل جرت مجراه في

وهم العرب الذي يولد وفي العجم والعجم يولد وفي العرب

فالجملة الحالية ان خلت عن ضمير صاحبها
وجب الواو لتكون مرتبطة به غير منقطعة
فلا يجوز قام زيد على الباب وجوزه
بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة
مقول

احترازا عن مثل زيد ضارب عمرو الدالة
على احد الزمانين واحترازا ايضا عن
مثل الضارب عمرو امس فانها جملة اسمية
ولا تفيد الثبوت لانها صلة للموصول
وان كانت جملة اسمية فالمشهور
جواز ترك الواو لدلالة الاسمية على المقارنة
لكونها مسمة لا على حدوث صفة غير ثابتة لدلالة
على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في

منوان استقر الحكم ومنوان الحال م بمزيد
رابطا

الواو

قولهم زيدا ضربت عمرا وافاد في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو
وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا وانما زيدا التي عطفا صار علمه ولانه تعالى
من سبب زيد وكان الضمير المتصل بانما زيد متصل بعمرو وانما فتحت بعد لولا
لان بعدها مبتداء محذوف الخبر والمبتداء لا يكون الا مفردا واذا قلت لولا
ان زيدا منطلق لكان كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد ولو كسرت
لكان بمنزلة قولك لولا زيد منطلق والجملة لا تكون كيف والمبتداء مخبر عنه
والجملة لا يصح الا اخبار عنها وانما فتحت بعد علمت واخواته لان تك
اذا قلت علمت انك ذاهب فكانك قلت ذهابك حاصلا الا انه نزلك
الثاني المفعولين مع ان لطول الكلام بان وصلة فحذف مع المصدر لانه مختصر اللفظ
وقد ذكر اهل بيانه اذا قيل علمت ان زيدا منطلق جرى في صلتها ذكر الحديث والحدث
فيصير كانه قيل علمت زيدا منطلق وهذا كلام يغلطها فيه من ينظر الى ظاهره فيتوهم
انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل غرضهم ان الحديث والحدث عنه اذا جرى
ذكرهما في صلتها دل ذلك على ان المقصود الاخبار بعلم زيد منطلق واذا كان كذلك
علم ان المراد علمت انطلاقه واقعا فلم يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقه
لم يدل على ذلك اذ لا يكون معه حديث وحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر
وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها لان علمت تعلق عند لام الابتداء نحو علمت
لزيد منطلق على ما سياتي بيانه فاذا دخلت صار علمت معلق وما بعده
من مظنة الجملة فيكسر وتدخل ما الكافة على جميعها فتكفها عن العمل صح
على هذه الاحرف الستة فتغيرها عن العمل وتهيئها للدخول على الفعليتين نحو انما زيد قائم

وانما قام زيد وعلى هذا سائر الحروف وقد ذكر علماء علم المعاني ان انما لقصر الحكم على
الشيء او لقصر الشيء على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام
وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم
وقوله تعالى انما يأمركم الله والسفهاء والكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب والحكم
ان هذه الحروف كما يبطل عملها عند دخولها ما الكافة بها كذلك يبطل عملها ما فلا
ليت ولعل بالتخفيف وتشبيهاً للدخول على القبيلتين الا ان المكسورة اذا خففت
لزمتها اللام فرقا بينها وبين ان الناصبة واذا دخلت على الفعل فقد دخل على الافعال
الداخلة على المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وعسى فوانها والمفتوحة اذا خففت
يعوض عما ذهب من عنها ودخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين والسوف
وقد ووف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لان ما لا تجامع مع ان الناصبة كما لا
للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للحال او الاستقبال وذلك نحو ان زيدا لقائم وان كان
زيد لقائما وان ظننت لزيد منطلق وان علمت لزيد لمنطلق فاعلمت
وان سيخرج وان السوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني زيد
لكن عمرو حاضر وكان تذبيه خفيفان قوله والاثنان هذان مرفوعهما قبل النصب
ما ولا المشبهتان بليس ما ولا النافيتان على ليس فيجعل لهما مرفوع ومنصوب
على لغة الحجاز ذلك بتشبيهما اياها من جهتين النفي والدخول على المبتدأ والخبر ثم ان ما
اذهب في الشبه وذلك لاختصاصها بنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي
الاستقبال فلذلك كانت عاملة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا وما رجل
افضل منك ولم يعمل لا الا في النكرة نحو لا رجل افضل منك وامتنع لا زيد منطلقا اظهارا

لضعفها

لضعفها في الشبه وانما خصصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة منها
بالمعرفة لكونها لنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في النكرة فرد
حتى هنا ذلك بمعنى ليس وان كان بمعنى ليس وبنو تميم لا يعملونها ويرفعون
ما بعدها على الابتداء ولغة التنزيل هي الاولى قال علي تبارك وتعالى ما هذا بشرا ان هذا
وقال الله تعالى ما هن امهاتهم ويبطل عملها عند نقض النفي بالا نحو ان شبهتها بليس
وذلك لان وجه الشبه هو النفي محسب وقد بطلت الا ذلك واما ليس فانها المغني
تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل الفعلية وكذلك تبطل عملها عند تقديم الخبر على
على الاسم اظهارا لضعفها وفرعيتها لانها قد اشبهتها فعلا غير متصرف شبها
ضعيفا من جهة المعنى فلم يقووا على العمل عند عدولها عن سمتها الاصلي قال قلت
فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان اظهارا للفرعية وفي ما
ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان وانحوانها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستحقين لا
اخيرا ارتفاعا على الفعلية بينهن وبين الاصل ليلا تشبهن به بخلاف ما ولا فانهما
لم تشبهها تلك المشابهة القوية فاثر فيهما الاشتباه بالاصل

فوه

والا وجه آخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس تشتمل على الجنس كله بطريق البدل
فاذا قلت عليّ لا شغلت نحو لا رجل في الدار قد اشتمل النفي على كل رجل
حتى لا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان وهذا معنى قوله ويقال له نفي الجنس
وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى
اذا قلت لا رجل في الدار انك نفيت حكم الرجل وهو كونه في الدار
لا نفسه ثم ان هذه قد استحقت على ان في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي
بمنزلة ان في الايجاب وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملون على نظيره طلبا
للتناسب والتشاكل وتحقيقا للتقابل ثم ان الاسم اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل عندنا

او مضارعا له انتصب انتصابا صحيحا كما ذكره واذا كان مفردا يبنى على الضم
وقد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمولة في المضاف و
والمضارع له لما ان وقوع المضاف اليه يمنع من بناء المضاف ولكذلك ما يضارعه
فلا نعيد بناء والذي يحصل لك النصب الصحة من البناء في هذا الباب انك
تقول لا مسلمات في الدار فتفتح التاء لان لو كانت ليست حركة اعراب فتحقيقا
افتتاحها التي هي لا ولكن حركة بناء والمحققون قالوا ان الفتحة ليست للاسم وحده
لكن بالاسم مع لا وتقول لا ثياب صدق لك ولا اخوات نسب لك فتكسر لان
المضاف معرب وحركته اعرابية وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لان
الاضافة في هذا الباب الى المعرفة ممتنعة لتعرف المضاف ح ولا مساغ لدخول لا
هذه على المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد الا ان او غلا
في الدار واما خبر لا هذه فخبر فرع نحو لا غلام رجل كائن عندنا كما ان خبر ان كذلك
ثم انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم على انه بلا خلاف كما في ان وبعضهم على انه بالجملة
بما هو قبل دخول لا ولا محل لكل فيه فحجة الاول ان لا مخصوصة قد وان فوجب
ان ترفع الخبر كان وايضا معنى النفي فيها يقتضي تعقيب الجملة فوجب ان تكون
عاملة في ظرفيها وحجة الثاني ان لا فرع على ان فوجب ان لا تساويه في العمل
الخطا طالبة شبه المعدول عن الاصل وايضا ان لا مع النفي مرفوع المحل بالابتداء فوجب
ان يكون الخبر خبرا للمبتدا ولا تعمل فيه لا اذ الخبر لا يعمل فيه العامل اللفظي وجوازا لا رجل
وامراة كائنا عندنا بالرفع عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل للا في الخبر
والا يلزم اعمال عاملين في معمول واحد على ما سبق في ان والحكم ان اثبات الخبر
في هذا الكتاب بهو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون الخبر في كلامهم بل يحذفونه حذفا
لازما كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز الحذف ايضا عند الحجازيين منه كلمة الشهادة

ومعناها لا اله لنا في الوجود الا الله **قوله** فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع
نحو لا حول ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل
فيها ولا امرأة لانه مبني على السؤال نحو ان يقال اوجل في الدار ام امرأة فقول
لا يقال هنا وقد ذكر في لا حول ولا قوة الا بالله ستة اوجه احدها ان يقال
لا حول ولا قوة الا بالله فيجعل لا في كل واحد منهما نافية للجنس والثاني لا حول
ولا قوة بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس والثاني
زايدة موكدة للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب بالعطف على لفظ
المنفي لانه مفتوح يشبه المنصوب والثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول
ورفع الثاني فيكون عطفا على محل لا مع المنفي والرابع ان يقال لا حول ولا قوة برفع
الاسمين كما ذكرنا والخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على ان لا بمعنى ليس
وفتح الثاني والسادس عكس هذا وهو الوجه الثالث بمعنى صورة الا انه
ليس به عكس لان الثانية في الوجه الثالث زايدة غير عاملة وفي هذا الوجه
بمعنى ليس فارتفاع الاسم بها فهذه هي الوجوه التي نصوا عليها **قوله**
واما المعرفة فلا يقع بعدها الا مرفوعة اعلم ان لا موضوعة للنكرة اذ
اصلها النفي الشايع وذلك لا يتاتى مع التعريف فلم يوضع فلو قلت لا على المعرفة
فلم يقول لا زيد عندك كما قالوا ما زيد عندك وان جاء شيء منه فعلى ضرورة
الشعر والذي يكثر في الكلام التكرير نحو لا زيد عندك ولا عمرو وانما جاء هذا
مبنيا على السؤال نحو ان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول لا زيد عندي ولا
عمرو والمعرفة ولا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك كان الجواب لا اي
لا اصل ذلك وحكم النكرة المفصول بينها وبين لا حكم المعرفة في ايجاب الرفع
والتكرير نحو لا فيها رجل ولا امرأة **قوله** واحرف العاملة في المضارع تسعة

اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو ان المصدرية نحو احب ان
تقوم قالوا انما عملت لمشابهتها ان الناصبة المشددة صورة ولان الجملة بعدها
في تاويل المفرد في قولك احب ان تقوم اي قيامك كما يقال بلغني ان زيدا
يقوم في تاويل بلغني قيامه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لانها لتاكيد
كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصبة هي ان محضة والفاء
لا تنصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله ولن لتاكيد
النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اكدت قلت لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل
الا ان وعند الخليل اصلها لا ان فخففت الهمزة بالحذف وسقطت الالف
لالتقاء مع النون الساكنة وصاحب الكتاب يجعلها حرفا برأسه وقد يقول
قول الخليل يجوز اما زيدا فلن اضرب اذ لو كان اصلها لا ان لما تقدم شيء
مما في خبره وهذا لا يلزم لان الحروف يتغير احكامها بمعانيها عند التركيب
الا يرى ان لو اذا ركبت مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث منه معنى التحضيض
نحو لا اخرتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعند الفراء اصلها لا فابدلت
النون من الالف وقول من قال ان لن يفيد النفي كلا ليس بثبت والا لما جاز
تاكيد الفعل بعدها نحو لن افعل اليوم كذا وقد جاز بدليل قوله تعالى ولن
ابرح الارض حتى ياذن لي قوله وكي للتعليل اعلم ان كي قد يكون حرف
جر وقد يكون حرف ناصب فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها باضمار
ان تنصب بعدها لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا
بقولهم كيمه على حد قولهم لم والاصل كي ما على ان يكون كي داخلا على ما
استفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر الحروف الجزم نحو لم وفيم وان
كان الثاني كان نصب الفعل بها من غير اضمار ان وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام

عليها فيه

عليها في قوله تعالى لكيلا تأسوا ولو كان حرف الجر لما دخل الجار **قوله**
والرابع اذن اعلم ان اذن جواب وجزاء كقولك اذن اكرمك لمن
قال لك انا اتيك فقد اجبت بهذا الكلام وصيرت اكرمك جزاء
لاتيانه واعلم انها لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مؤخرا غالبا معتمد
على شيء قبلها فان اعتمد يعمل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل معتمد
على المبتدا الواقع قبلها اعني انا فهو اولى به لكونه خبرا عنه فيبطل عمل اذن لان
خبر المبتدا اسم والاسم ما حقه وضع اذا وقع موقعه الفعل كان مرفوعا وليس اذن
حقه وضع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما كان ان كذلك لانها قد يقع حيث
لا يجوز لها عمل على العمل كقولك انا اذن فاعل كذا واذا كان مما يلغى ويوقع قبله
المبتدا كان المبتدا اولى بالفعل الواقع بعدها وكذلك اذا قلت ان تكرمني
اذن اكرمك لم يجز النصب ووجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب
ولو نصبت ليبطل حكم الشرط وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور
واذن يصح له معنى من غير نصب اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها و
وكذلك اذا قلت والله اذن لافعلن فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها معتمد على اليمين
واعمالها يبطل حكم اليمين كما يبطل **قوله** وكذا اذا يدبه الحال لا يجوز ان تقول
كمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانك في حال الظن
الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب مبني على الاستقبال
الا ترى ان ان وكي ولن لا تخلصان وحاصل ان اذن بمنزلة باب
ظننت حيث يعمل تارة ويلغى اخرى الا ان الاعمال في موضع الالغاء جائز
في باب ظننت حيث لا يفيد بالاعمال معنى ولا يجوز في اذن حيث يبطل تغيير
المعنى ويفسد الغرض على ما تقرر **قوله** وان من بينها دخل على الماضي ويقدر بعد ستة احرف

حكم الشرط

في الحال

اعلم ان نصرف ان الكثير في الكلام من تصرف اخواتها فانها اصل والبواقي
فرع عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع الاظهار والاضمار
قلت كيف عمل الدخول على الماضي من خواص ان دون اخواتها وقد وجدنا اذن
ايضا يدخل على الماضي كما في قوله ان سعد اذن لقام بنصري معشر حشن
ان اذن في البيت داخل على الماضي بل هي حرف ملغاة توسطت بين
الشرط المقدر والقسم وجوابه ولا تعلق لها بما وقع بعده واما حصل ان اذن غير
داخل على الماضي في البيت لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدرية
بها الماضي واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملغاة كانه قيل لو كنت
من ميازن لقام بنصري اذن وجواب ثان وهو انه ما جعل الدخول على الماضي من خواص ان
بل مجموع الوصفين اعني الدخول على الماضي والاضمار ومعلوم ان مجموع الوصفين
من خواص ان وان لم يكن اقدرها على الاثر اذ من خواصها فصل وهي حتى اعلم ان حتى
حرف جر بمنزلة الى فاذا صادفها الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت
سرت حتى ادخلها كانك قلت سرت حتى ان ادخلها ليس لتأتي ان وتأويل المصدر بها
الحمل حتى وتما يدل على ان العمل لها لا لان المضمرة دون حتى قول ان عمر داويت
عين ابيه الدهيق بمطلي حتى المصيف ويقلو القعدان فالمصيف مجرور بحتى
ويقلو معطوف عليه ومعلوم ان النصب حتى لا يحتمل الا باضمار ان لانه بمنزلة
حتى المصيف وغلاء القعدان ولو كان حتى في قولك سرت حتى ادخلها هي الناصبة
بنفسها لوجب ان لا يجيء هنا منصوبا بعد الجر لانها لا تكون في موضع واحد جارة
وناصبة والمعطوف يجب ان يكون على اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل
يقلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على
اصلها والنصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضافا محذوفا كانه
قيل

كانه قيل سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك اتيتك فخروق الفجر ان المصدر
قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف واقيم المصدر نائبا منابه ثم ان الفعل بعد
حتى انما ينتصب اذا كان مستقبلا نحو سرت حتى ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسبب
قد مضى اعني السير وقد انقضى والمسبب اعني الدخول لم يمض وسيوقع بعد فهو في حكم المستقبل
نحو سرت امس حتى ادخلها يعني الى ان ادخلها فالسبب والمسبب قد مضيا جميعا
الا ان المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كان منتظرا وانت تحكيه
الآن بلفظه واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت حتى ادخلها الآن سرت امس
حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية فلا مانع لانتصاب بها لا مانع اي كان مع فعل
فصل ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان لان اللام
الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل كما ذكرنا في حتى ولا يمتنع اظهار ان
معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف اخواتها لان ما في الاصل للعطف اعني حتى والواو
واو والفاء فلو ظهر بعدها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك فاسد بخلاف
اللام فانها ليست من حروف العطف بل هي من حروف الجر فلا يلبس باظهار الاسم
بعدها واذا وقعت اللام على الفعل لا دخل عليه لا وجب اظهار ان نحو لئلا تعطيني كيلا
يتوالى اللامان فان اللفظ به شيء جائز **فصل** ولام الجحد هي اللام المزيدة
لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب واعلم انها تكون عاملة بنفسها لانها في الاصل من حروف
الجر وقد زيدت ههنا لتوكيد النفي فيجوز ان لا تعمل النصب مراعاة للاصل والتزم
اظهار ان معها لانها لما جعلت في النفي بازاء السين في الاثبات ولفظ الفعل ملتزم
مع السين فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا لظهر لفظ الاسم وفيه بحث يطلب
في المفتاح **فصل** واو بمعنى الى او الا اذا قلت لالزمنك او تعطيني حقي كان
المعنى لالزمنك الى ان تعطيني حقي او الا ان تعطيني حقي والاكثرون قالوا او
بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المضمرة بعدها ان لو كانت

بمعنى إلى أن لكان التقدير في قولنا أو تعطيني إلى أن تعطيني وهذا خلف
من القول في المص ترك هذه العبارة رأيا لهذا الاعتراض وإنما كان المنصب
بأن لم يكن بها تقديرها لا بها في الأصل من حروف العطف فلا تكون عاملة في
الفعل فإن قلت إنها ليست بمعنى العطف لأنهم فسروها بأي أو حتى أو إلا
قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة هي هنا لتبين عامل في الفعل أيضا فوجب
إظهار بيان أن بعدها قوله والواو والفرق هي الواو في نحو قولك لا تأكل السمك وتشرب
اللبن وسمي واو الجمع وإنما أضمرت بعدها أن ولم تعمل بنفسها لأنها لما جلبت لكانت واو
لا تخلو من أن تعمل اعتبارا لأصلها أو لمعناها الذي عرض لها في هذا الموضع وكلا
الاعتبارين لا يوجب لها النصب أما الأول فلأن معناها الموضوعة له التي لأجله
هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف لا يعمل النصب وأما الثاني
فلأن معناها العارض هو معنى مع ومعلوم أن مع لا يعمل النصب في الفعل وإنما قلنا
إنها بمعنى مع لأنك إذا قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن كانك قلت لا تأكل
السمك مع شربك اللبن فله أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة
وليس له أن يجمع بينهما في وقت واحد وإذا أردت أن تنفي كل واحد منهما فقل
لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم أي ولا تشرب اللبن والفعل بعد مع
أن المضمرة منصوب المحل على أنه مفعول معه كما في قولهم ما صنعت وإياك أي مع إياك
والفاء في جواب الأشياء الستة نحو زرني فأكرمك فالفعل منصوب بإضمار
أن وذلك أنهم لما قالوا زرني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو أكرمك
عليه إذ كان يجب دخوله فيه دخل فيه الأول نحو زرني فلأكرمك مثلا فعدوا
إلى صيغة يبين أن قصدهم أن يجعلوا الزيارة سبب الإكرام فضمروا أن وقعوا زرني بمنزلة
المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل منزلة المصدر وجب إضمار أن بعد الفاء ليكون عطف

الاسم على الاسم فقيل زيد فاكرمك اي ليكن منك مزيادة فاكرام مني فتى اختار مقدم خبر

ان ابدان بان الاول سبب للاخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه

فيحل عليكم غضبي اي فان يحل والمعنى لا يكن منكم طغيان فاحلال غضب مني واما يجب وينزل عليكم غضبي تفسير لا

الغضب فلقولك ما تاتينا فحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا بمعنى

لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك اتيان يتسبب حدثنا الى

الحديث واما الحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام بوضوح مجموع الاتيان

والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد

الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا

يمكن ملكه اذ اي ثبت بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك

فازورك والمعنى ايكون منك تعريف بيتك فزيارة مني واما التمني فنحو ليت لي

مالا فانفق اي ليت لي مالا فانفاقا واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل

فتصيب خيرا كانه قيل الا يكن منك النزول فاصابة خير مني ومقاربة التمني

انك اذا عرضت عليه النزول فقد حضضته عليه ولن تحضه الا على ما تؤمله وتتمناه اي يحب بقلبه

وليس هذا بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل ان تستفهمه عن ترك

النزول واذا قصدت ان تذكره وتحرضه عليه فقط فالفعل منصوب بعد الفاء في

هذه المواضع باضمار ان ثم ان الفعل المنصوب بعد الفاء مع ان المضمرة له اعراب

ولا يخ من الرفع والنصب وينقسم على ثلثة اقسام قسم جايز فيه الرفع فقط نحو ائتني

فاحدثك اي ليكن منك اتيان فحديث مني على ما مر وقسم جايز فيه النصب

والرفع نحو ائتني فتحدثني ان نصبت قدرت افعل اتيانا فحديثا وان رفعت قدرت

ليكن منك اتيان فحديث وقسم جايز فيه النصب لا غير نحو لينك تاتينا فتحدثنا المعنى

ليت اتيانا منك فحديثا واي لزم النصب لا غير بل ليت فعل وعلامة صحة الجواب بالفاء

ان يكون المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما يكون
الاول سببا للاخر كما ذكر فانحو ما تيتنا فتحدثنا جعل الاتيان سببا للحديث اى ان اتيتنا
تحدثنا وهذا معنى قولك ان فعلت فعلت لا ان يكون ذلك بالفاء شرطا **فصل**
واللازمة لم ولما لنفى الماضى انما عملت لم لاختصاصها بالفعل وانما وجب
ان تعمل الجزم لانها شبهت بان من حيث انها تدخل على الفعل المضارع فتنقله
الى معنى الماضى كما ان ان تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او مضارعا
فلما اشبهتها عملت عملها ولما جعلت له لم فى هذا النقل فجعلت عليها كوقوع انما وقلت
لم على المضارع ولم تدخل على الماضى لانها لما كانت عاملة والعمل يظهر فى المضارع
دون الماضى الزمت المضارع ولم يجيزوا دخولها فى الماضى كما اجازوا ذلك فى ان الشرطية
لان الاصل فى حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل انقل من الماضى فعدلوا عن
الاثقل الى الاخف واما لم فالاصل فيها ان تدخل على الماضى وقد وجب سقوط الاصل
فلو جوزنا دخولها على الماضى الذى هو الاصل لما جاز دخولها على المضارع الذى هو
الاثقل **فصل** وفى لما توقع قيل ان لم نفى فعل ولما نفى قد فعل فلما فى النفى بمنزلة قد فى الاثبات
وفى قد معنى التوقع فكذلك فى لما يقال قد ركب الامير لقوم ينتظرون ذلك وكذلك
لما يركب وقيل هى لم ضمت اليها ما فاذا دلت فى معناها ان تضمنت معنى التوقع
والانتظار زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم ولم ينفعه الندم اى عقيب
ندمه ولو قلت لما كان على ان لم ينفعه الى وقته **فصل** ولام الامر انما عملت لام الامر
الجزم لمشابهتها ان فى لزومها المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما ان
ان تنقل الفعل من كونه مخبرا به الى كونه مشكوكا فيه وانما كسرت ومن حق الحرف
الواردة على حرف واحد ان تفتح على ما سبق غير ما بينها وبين لام التاكيد التى تدخل
على المضارع نحو ان زيدا ليضرب ولانها لما كانت عاملة عملا مختصا بالفعل اشبهت

اللام الجارة تعمل عملاً مختصاً بالاسم فكسرت كما كسرت ولتكن عند واو العطف
وفائه نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبهوا فلي من فليستجيبوا
بفخذ وكبد ونحوهما مما عليه مكسور فسكن اللام هنا كما كانوا قد سكنوا العين ثم نحو
فخذ وكبد ونظيره اسكان اول نحو مع الواو والفاء تشبيهاً بعضد حيث قالوا
عضد قوله ولا لنهي انما عملت لا هذه الجزم لما ذكرنا في لام الامر ثم النهي قد يكون
للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب
زيد ولا يضرب ولا تضرب ولا اضرب ولا نضرب قوله وان في انه ما
والجزاء وان وضعت للشرط وهي تقتضي الجملتين تجعل احدهما شرطاً والاخرى
جزاء وانما وجب ان تعمل الجزم لانها لما كانت مقتضية للجملتين وجب ان تكون
عاملة فاقتضتها عمل الجزم يطول ما تقتضيه لانه حذف وتخفيف وهي اعني ان للمستقبل
كما ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو لكن علت ان لانها كانت للماضي والماضي لا يستحق الاعراب
فبالحري ان تعمل الحرف الذي وضع لاجله ولا يرد على هذا ثم فانها تلزم المضارع لفظاً فان
قلت كيف زعمت ان ان للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فانني اعطيتك
قلنا انه وان كان ماضياً لفظاً الا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت امس
على معنى ان يقع خروجك امس لانك تقول ذلك مجوزاً ان لا يكون قد خرج وذا الكلام
على وجهه قوله وهما جزمان ان كان مضارعين علم ان فعلي الشرط والجزاء لم يخل من
ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً او العكس من ذلك اما
الاول فنحو ان تأتني اعطك فالفعلان جزمان جميعاً لان معناه يقتضي الجزمين وهو
عامل فوجب ان يكون عاملاً فيهما جميعاً لان نسبته الى كل واحد منهما على السوية واما
الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمتك لان الكلمة اذا كانت غير متوجهة
للاعراب فلا يتغير عن حالها وان كان العامل يلاحقها الا انها في محل الجزم على معنى انهما

وقفا معوقفا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب لكان مجزوما واما الثالث
نحو ان تأتني اكرمك فالاول مجزوم لاستحقاقه الاعراب وملاحقة حرف الجزم
اياه واما الثاني فلا يظهر فيه الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط
ماضيا والجزاء مضارعا فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه
وجهان الرفع والجزم نحو ان اتيتني اتيتك وان اتيتك اما الرفع فلان الجزاء تابع
للشرط فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم
وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا مجزوم معنى كما ان يغفر الله
لزيد خبر لفظا ودعاء مجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم فعلى الظاهر
لان الشرط والجزاء اشبهما ان يكونا مجزومين فلما امتنع جزم الشرط ترك
الجزاء مجزوما على البيت الذي انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي
ولا حرم فتى يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير ويروى يوم مسغبة ويوم
مسئلة ويروى حرم وحرم بفتح الراء وكسرها والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول
ليس لمالي منع عنك وقال ابو عبيد يقال مالي حرم اذا كان لا يقطع منه شيء
قيل ويجيء الجزاء بالفاء اذا كانت الجملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا
صريحا اعلم ان الجزم في الفعل الثاني في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر
فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء ولا يجيء في ابتداء الكلام
فاذا قلت ان تأتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب للشرط
وليس بكلام مقطوع ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه الا اذا صرف عن الجزم
نحو قوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف فالتقدير فهو لا يخاف فيكون ممتنعا من تقدير
الجزم اذ الجملة الاسمية يمتنع فيها الجزم فلما حصل ان الفاء تدخل حيث لا تقدر فيه
على الجزم فعلا كان ما بعدها او اسما اما الاسم فظاهر لان الجزم لا يدخله واما الفعل الا

فهو

فهو موقوف او مجزوم وان كان لا تقدر على السكانه مرة اخرى والنهي والدعاء
وكذا الماضي لانه لا يستحق الاعراب واعترض بالصريح على ما كان ماضيا في تاويل
المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما اذا قلت ان خرجت فقد خرجت
امس فقد خرجت بالماضي فلا يبقى لتاويل المستقبل فيه مجال فهذه الاشياء لما
لم تقدر فيها الجزم دخلتها الفاء لما ذكرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل
المجزوم كما جاء في قولك ان تاتني فانا اكرمك واعظم امرك بالجزم
حملا على موضع فانا اكرمك والفرق بين تقدير الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء
فيه وبين الذي فيه الفاء ان الجزم هاهنا اعني في الماضي الذي دخل من الفاء مقدر
في الفعل لتنزله منزلة المضارع وفي دخلة الفاء في موضع الجملة يجوز عليها لان
تقدير الجزم في خبر الجملة الاسمية او الامر او النهي مما لا يخفى استحالته الا ترى
انك اذا قلت ان تلقه فاكرمه فلا يتاتى لك ان تقول اكرمه مجزوم في التقدير لكنك
تقدر الجزم في المجموع فيتاول الكلام على معنى الفعل اخر يظهر فيه نحو ان تلقه يجب
عليك اكرامه وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس والمعنى ان تفعل ان اليوم
يكن ذلك لو حقوق او يقع مستحقا او ما اشبه ذلك وما في قولك ان خرجت خرجت
فلا حاجة لك ان تتاول الفعل على فعل اخر فظهر الفرق والى هذا ان حق الجزاء اذا
كان فعلا يكون جزمه او تقدير الجزم فيه وقد ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء
فان قلت اليس من مذهبهم ان الاعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا الذي
ذكرت يوجب ان يكون الجزم دالا على معنى فيكون حقيقة ولم يكن مجازا لانه اعني
الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة الا لكونه مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب
ودليل عليه كالفاعلية والمفعولية وغيرهما قلنا ان الجزم قد ابان ما اريد بالحرف من المعنى
وحفظ من الالتباس نحو ان تلبس ان والامر اذا دخل الجزاء بان التي هي الناصبة وليس

اعراب الاسم لهذا الغرض لانه بدل على معنى مفرد ليس هو في الفعل ولا في الاسم
وذلك المعنى هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو
في ضرب زيد عمرا ليعلم به معنى ضرب او معنى زيد وعمرو كما كان الجزم في ان تخرج
اخرج ليعلم به ان الحرف معناه الجزاء وفي لا تخرج ان معنى لا النهي ولكنه
لانه لان الفعل له من الفاعل والمفعول ظرفان في اقتضائه فاوجب ان يفصل
احدهما عن الاخر بي **قفه** وينجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك فاكرمك منتظم
مجزوم لانه جزاء شرط وقد حذف لدلالة الامر عليه المعنى ائتني فانك ان تاتني اكرمك
لانك لما امرته بالاتيان ثم اتيت له باكرمك مجزوما علم انه جزاء لاتيانه ان اتيتني ويلي
هذا الاستفهام نحو اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك ان تعرفني ازرك
لانك لما استفهمته عن بيته ثم وثبت بعده بالفعل علم انه جواب لما يقتضيه الاستفهام
من الاجابة والتعريف وعلى هذا النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيته عن
الفعل واثبت بعده الجواب بالفعل كان المعنى ان لم تفعل وان تنته عن الفعل
يكن خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا لان عدم
الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا يدل الا عليه لانه نهي فلا يدل على الاثبات قالوا ولهذا
امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا قلت ما تاتينا تحدثنا كان معناه ان
لم تاتنا تحدثنا وهذا خلف من القول ولا تاتينا ان تقدر فعلا مثبتا نحو ان تاتنا تحدثنا
لان النفي لا يدل عليه ولقائل ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي ما ذكر
والوجب ان يجوز لا تفعل يكن خيرا لك باضمار ان لم تفعل وقد ابوذلك مطلقا والاولى
ان يضرب عن هذا التعليل صفحا ويعلله بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما
هي المنافات لان النفي اخبار مقطوع به غير مشكوك فيه فلا دلالة له على الشرط الذي
هو الشك وعلى فرض ان يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الخمسة فانها تدرك الشرط

في كونها

في كونها غير ثابتة الوجود وعلى هذا التمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي
مالا انفقه والعرض نحو الا تنزل تصيب * خير انك لانك لما عرضت عليه
النزول ثم بحيث بالجواب علم انه مبني على الفاء وان قلت اليس قولك الا تنزل
يدل على ان لم تنزل فليف جوزته قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان لو كان
الكلام نفيا والعرض لا يكون منفيا بل يكون استفهاما على سبيل التوقع والرجاء ثم ان
من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في هذه المواقع انما ينجزم اذا قصد به
الجزم فان لم يقصد كان مرفوعا اما وصفا لما سبق نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني
اي وليا وارثا او حالا لاحقة نحو قوله تعالى فذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او قطعا
واستينافا نحو لا تذهب به تقلب عليه اي انت تقلب عليه قوله وذا من ماهية الاسماء
تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان هذه الاسماء وضعت مع وضع ان تضرب
من الايجاز والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال
ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا وان تضرب خالدا اضرب
خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا تقدر على استيفائه فاتي باسم عام يشتمل الجميع وترك استعمال
ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا الحكم بالمبهمة وبني لتضمنه
معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على تاويل
اي انسان تضرب اضربه واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء
على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو الجملة الجزائية وهي اعني اكرمه
والجملة الشرطية لا يجوز ان يكون خبرا لكونها في صلة من وبعضهم على ان الخبر هو الجملة
جميعا كانك قلت انسان ما ان يكرمني اكرمه وهي اعني من تختص باولي العلم وعلى هذا اما
نحو ما تصنع اصنع اذا المعنى شيئا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شيء فلما قصدوا تعميم العلم على
الشياع اتي به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرنا ومحله منصوب بالمفعولية واذا

واذا قلت ما يكن اخرج كان مرفوع المحل بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر
مجموع الجملتين اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده وجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدا
وقد خلا الجزاء هنا عن العائد وفي الشرط ضمير يعود الى ذلك وكذلك اي تقول ايهم يأتني
اكرمه والمعنى ان ما ان يأتني اكرمه وهو هنا مرفوع بالابتداء ولو قلت ايهم
تضرب اضرب كان منصوبا على المفعولية وعلى هذا متى وابن بمعنى من الظروف الزمانية
وابن من الظروف المكانية فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملا على معنى الازمنة
واذا قلت اين تذهب اذهب كان للاستغراق الامكنة وتلحقهما ما المزيدة فتزيدهما ابهاما
ابهاما نحو متى ما تخرج اخرج واينما تكن اكن وعلى هذا اي وهي بمعنى كيف الا انها
تجازى بها دون كيف نحو اينما تكن اكن وهي للاستغراق الا
كما ان كيف كذلك وعلى هذا منها تضمن الضمير وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون لا فعل
ما على ان يكون الثانية زائدة مثلها في ايما ما تدعوا فابدل الالف الاولى ياء تحسينا لفظ
والثاني ان يكون موافقا قبل ما ان طلبت بمعنى الكف ثم جرى مجرى كلمة واحدة وعلى هذا
فيشبهان اذ ما وهما بمنزلة اين ومتى الا انهما لا تجازى بهما الا مع ما وذلك لانهما
قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازاة لاقتضائه الابهام والاضافة
تنافيه فاذا كفتا بما صلتين بمعنى المجازاة **فصل** واي يكون واحدا من اثنين وضع اي
على ان يكون واحدا من اثنين او جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يضف الا الى
اثنين فصاعدا او لكون النكرة ثم يضاف اليها واحدة كانت او اثنين او جماعة
فصل ويدل على اسميتها الى اخره قد استدل على اسمية هذه الكلمات باربعة اشياء اسناد
الفعل ضميرا نحو ايهم يأتني اكرمه والاضافة تختص بالاسماء ودخول حرف الجر عليها نحو بمن
تمر امر وباضافتها نحو ايهم ودخول التنوين نحو ايا ما تدعوا وهذه الدلائل تعم جميع
هذه الاسماء بل تختص بعضها لان اذ ما وحيثما لا بد لهما من ذلك والدليل العام
على اسميتها

على اسميتها ولا لتنزلها مع افادة معنى الجزاة على معان يتصور استقلالها بانفسها لكونها
لا مقارنة معنى الجزاة اياها بخلاف ان الشرطية فان معناها مقتصر على افادة معنى
الجزاة ويدل على اسميتها ايضا انها لا تستغني عن الاعراب المحلي على ما مر والحرف
لا يكون له اعراب بوجه **فصل** ومنها اسماء تنصب اسما نكرة على التمييز اعلم ان
اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فافتقرت الى ما يبينها لانك اذا قلت
عندي ثلاثة مثلا فلم يعلم اي نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبينها ويزيل الابهام
ثم التبيين قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة في العشرة فما دونها فا
يجب ان تضاف الى امثلة اقل العدد التي هي افعل وافعال وافعلة وفعلة ومثلها
الجمع المصحح مذكره ومؤنثه كمسلمين ومسلمات فلا تقول ثلثة غلمان لانه للكثرة والثلثة
الى العشرة من عقود القلة السماع في الشيخ والشيخات وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمائة
الى ثمانمائة اذ القياس ثلث مياءات او مئين لان الثلاث يتبين بالمائة الا انهم
استغنوا بلفظ واحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس في ضرورة الشعر وفي دون الثلثة
لا يجوز الاضافة لان اللفظ باسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس والعدد
جميعا نحو رجل ورجلان بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد مخصوص من العدد واما التبيين
بالمنصوب فقد يكون فيما ينوب من الاعداد نحو قوله بعضهم ثلثة اثواب لانهم لما نونوا
نصبوا المميز لامتناع الاضافة كما في موضع كف تسبي با وفيما فيه النون نحو عشرون و
وثلثون وقد مر ذكره وفيما ركب من الاعداد نحو خمسة عشر رجلا وانما نصب لان فيه الثلثة عشر
تقدير التنوين اذ الاصل خمسة وعشرة على ما سيجيء في موضعه وحق المنصوب ان يكون
مفردا لان الغرض الدلالة على الجنس والنكرة المفردة تكفي ذلك فاختاروها لانها اخف
واما مائة فانها تضاف الى ما يبينها كما تضاف عشرة الا ان المبين مفرد في مائة درهم
وذلك لان مائة قد تجيء بها تشبيها لاحدها مع عشرة لا تها عشرة عشر مرات ومع

تسعين من حيث انها جمع كثرة مثلها ولانها يليها فجعل ما بينهما مجرورا للكثرة كعشرة و
ولم يجمع لتكون كتسعين توفرا على الشبهين صغرها ثم قالوا ماءتا درهم فاضافوه مثنى الى العاقلة
الى المؤدى ولم يمتنع الاضافة وعلى هذا حكم الف وانما عدلا الاعداد المركبة من العوامل
السماعية لان الاسماء المركبة التي تنصب ما بعدها على التمييز تختص في هذه الاسماء اعني
من احد عشر الى تسعة عشر واذا كانت تختص في عدد معلوم غير متجاوز الى غيرها فاولى
فباولى ان تعد من السماعية فان قلت الاعداد التي فيها النون ايضا من السماعية بيان
ما ذكرتم وقد عدتها في القياسية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل القياسية
لان كل اسم مبهم قد امتنع من الاضافة فهو ينصب ما بعده على التمييز فيصح تعديته من تعديد
جملة القياسية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم يختص في عدد مخصوص فذلك لا يقدح
في ذكره على ان الشبهة قائمة بعد اذ يمكن لك ان يقول الاعداد المركبة داخلة تحت
الاسم التام المبهم الممتنع من الاضافة فباولى ان تعد من القياسية كالذي قبله

فصل

والثاني كم في الاستفهام عن العدد واعلم ان كم اسم موضوع للكناية عن الاعداد وهي
للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام فنحو كم رجلا عندك
فتنصب المميز بجره بها على تمييز اذا المعنى اعشرون رجلا عندك ام ثلثون والتنوين
مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق التنوين وهو قد سقط للبناء واما الخبرية
فانها تتميز بالاضافة الى الواحد نحو كم رجل وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال
فاضافوه الى الواحد على القياس لانه عدد كثير فهو كمائة درهم واما الى الجمع فلانها
تميز بالاضافة الى الشبهين باب عشرة واقتصروا التمييز بالنكرة المنصوبة بالاستفهام
وبالاضافة بالخبر فيهما والى اولى بالخبرية من النصب لما انها تقيدت دب فتح ما
بعدها عملا على رب وجرها على وتميزها في عمل الشيء على ما يقابله وقد يجيء النصب في الخبرية
حيث يتعذر الاضافة وذلك عند ما يفصل بينها وبين مميزها نحو كم في الدار رجلا وبعضهم

على الابتدا بالخبر وهو مبتدا في التقدير وانما بنيت لانها استفهامية متضمن خبر لان

معنى الحرف وخبرية تشبه الحرف الا في رب وعلى السكون لانه اصل في البناء ثم

انها تقع في قبيلها مبتدا ومفعولا ومضافا اليها نحو كم رجل اوبرجلا عندك

بعض كثير او اثنين من الدراهم عندك وكم رجل اوبرجلا لقيت اي كثير او عشرين

ورزقكم رجل او رجلا طلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها صدر الكلام

لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية في هذا المعنى لانها اخبر وما هي

واحد في الحالين ولانها لما كانت تقابل رب ولرب صدر الكلام فكذلك

يقابلها ثم ان كم لما كان اسما موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ

مرة وعلى المعنى اخرى نحو كم رجل لقيته ولقيتهم فصل والثالث كاي وكاين

كلمة ركبت مع كاف التشبيه واي جعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا او الى كاي

مميزها لانها لمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها خمس لغات كاي بوزن

كعي وكاين بوزن كاع وكي بوزن كيع وكاء بوزن كع والكثير ما تستعمل مع من وكذا كم

الخبرية فصل والرابع كذا كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا

التي في نحو ذلك هذا الا ان كم لما ركبتا تغير حكم الكاف وفتح منها

وذا ايضا تغير حكمها ولذلك يستوي فيها المذكر والانثى لا يقال في كذا كذه كما يقال

في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم مضاف فتنصب

ما بعدها في عندي كذا درهما كانه قيل كالعدد درهما وانما قصد ان يبين مكونها عليه

عن عدد مبهم فاذا قلت عندي كذا درهما كانك قلت عدد ما درهما فصل

ومن السماعية العامة في الاسماء كلمات تسمى اسماء الافعال اولها رويدا الى اخره واعلم ان هذه الاسماء

قد يؤتى بها لضرب من الايجاز حيث يضعون الاسماء موضع الافعال ويسدون
بها مسدها ونوع من المبالغة والتوكيد لا يكون في لفظ الفعل على حاسبك فاذا قلت
رويدا فانه اقيم مقام امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان والجمع وهذا
نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء قد تكون امرا او قد تكون اخبارا فالاول
قد تكون منقوليا كرويد زيدا وغير منقول كصه بمعنى اسكت وهو بمعنى اكفف وذكر بعض الاعلام
هذا النوع من حيث انه لا يعمل في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل واما اسماء
الافعال فهي مايات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد
وهو مصدر ارود في الامر اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوايد و
بني الفعل وجعل هذا الحرف والتصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية وبني كما فعل الامر
مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل
مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد
يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا او على الحال ايضا نحو ساروا
رويدا اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو اسم فعل كان الكاف حرف الخطاب ولا محل لها
من الاعراب مثلها في ذلك والتي نحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم مجرور
المحل على انه مضاف اليه ومنها بله وهو اسم لدع نحو بله زيدا اي دعه واتركه وقد يكون مصدرا
فيضاف الى المفعول نحو بله زيدا اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا تركا ومنها دونك وهو
اسم نحو عليك وهو اسم لازم وعلى هذا اليك بمعنى تنح وعليك من الظروف المضافة
في الاصل وقد جعل هنا اسما للفعل لان الظرف ينوب مناب الافعال وتقع غناءها
فجعلت هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات وهو اسم لبعد نحو هيهات الامر اي

اي بعد وقيل اصلها بيهيهة فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز فيها الحكاية

التثنية وقرئ بين ومنها شتان وهو اسم لافترق كقولهم شتان زيد وعمرو اي افترقا

وتباينا وقد يراد بعد تاما يؤكد الاشتان كقولهم شتان زيد وعمرو والمستعمل الاكثر قولهم شتان

ما بين زيد وعمرو لان ما يوكانت موصولة لكان فاعل شتان شيئا واحدا وهو

يقتضي شيئين ولو جعلت مزيدة لاسند شتان الى بين وهو اسم منصوب لازم للظرفية

ولم يستعمله بعضهم عن القياس لكونها مبهما صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان

وهو اسم لسرع وقد جاء في المثل سرعان ذا اهالة فذا فاعل سرعان وانتصب اهالة

على التمييز كقولك سرع ذا اهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله اهرايا اشترى شاة

بجفاء واخذ يسمنها فراى رعاء يسيل من انفها فظنه هزالا فقال لامه وقد سمنت

الشاة فقالت امه ذلك فارسلته مثلا يضرب لمن يخبر بشيء قبل وقته

فصل وهذه الثلثة مبالغة ليست في مسمياتها ارادة بهيهات وشتان وسرعان

وذلك لانا وان تصورنا بهيهات ببعد فان فيه زيادة معنى ليست في بعد اي ان

المتكلم يخبر عن المقصود بانه بعيد لا ان يعلم اي طلب مكان ذلك الشيء فحسب بل

يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد بعدا او ما ابعده من جهة

المعنى وعلى هذا شتان وسرعان **فصل** ومن السماعية انواع اربعة من الافعال

منها الافعال الناقصة اعلم ان هذه العوامل داخلة في المبتدا والخبر كظننت واخواته

الا تراك تقول كان زيد اخاك ثم تسقطها كان فيكون ما بقي مبتدا وخبرا نحو زيد اخوك

ولا يتنقض هذا بضربت زيدا فانه لا ان المنصوب هناك ليس بلازم بل لو

تركت على ما وراءه كان كلاما مستقيما ولو تركت على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا

قيل ان بهيهات بفتح التاء منقول من المفرد وبكسر التاء منقول عن الجملة واصله بهيهات فابدلت الياء الفا فاجتمع الالفات فحذف احدها فصارت بهيهات مبنيا على الكسر

جعل الكلام ان بعد زيد اخبار عن بعد زيد بدون اظهار المتكلم اعتقاده واستبعاده له وهو اخبار عن بعد زيد مع اظهار اعتقاده وتعجبه له وكذا اخبار عن وجود الافتراق بين زيد وعمرو في الاتحاد والمعاني بدون اظهار الاعتقاد كما في شتان زيد وعمرو اخبار عن وجود الافتراق بينهما واظهار الاعتقاد في الافتراق وكذا من جهة الاهالة اخبار عن سرعة زيد من جهة الاهالة بدون اظهار الاعتقاد وسرعان زيد اهالة اخبار عن سرعة زيد من جهة الاهالة مع اظهار اعتقاد سرعته رحمه الله عليه

نقطت بالمبتدا وحده وانما رفعت هذه الافعال المبتدا ونصبت الخبر لما
جاءتها الافعال المتعدية في اقتضاء معانيها شيئين وانما سميت ناقصة لسلبت لانها مع
عن الدلالة على الحدث وانما يدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قايما اي فلعت الحديث
كان بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث بقي
الخبر لتكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث ولم يسكت على مرفوعها
قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو صار زيد
غنيا والطين خزفا وهذا معنى قوله يدل على وجه معنى الخبر في زمان ثان مرتب على زمان
سابق لم يوجد فيه ذلك المعنى واما كان فانه يدل على الزمان الماضي من غير تعرض لزواله
في الحال او لا زواله وقد يستعمل صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو وفي هذه
المعنى تامة قوله وكان يجيء تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا و
تامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا تفتقر الى المنصوب وتتم بالمرفوع ومنه قوله
تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي وجد في المهد صبيا وصبيا منصوب على الحال دون
الخبرية اذ لا يجب من تكلم من كان في المهد صبيا والثالث التي فيها ضمير الشان نحو كان
خير من زيد اي كان الشان انت خير من زيد وكان هذه هي الناقصة بعينها لان خبر ان
اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها قسما مفردا رغبة في التعميم والتقريب
والرابع ان تكون مزيدة نحو ما حكي من قولهم ان من افضلهم كان زيد قوله وكذا اصبح
واخواته اعلم ان اصبح وامسى واضحى يجيء على ثلثة معان الاول ان يقترن مضمون الجملة
بالاوقات التي هي الصباح والمساء والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو اصبح زيد قايما
وعلى هذا امسى واضحى والثاني ان يجيء الدخول في هذه الاوقات بمعنى الدخول في الصباح والمساء والضحى
فيكون

وانما العجب من تكلم من هو موجود في حال الصبي صح

اي لم يلتبس في التفهيم هذا القسم من الناقصة بالمبتدين وتقريبهم لا فهمهم اذ لو لم يفرد ولم يعد قسما على حدة وبقي في الخال قسم الناقصة لم يتضح حاله فتق الاتصال بعد ذلك

فيكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل فى وقت الصباح والثالث ان يكون بمعنى صار
من غير ان يقصد به الدخول فى الاوقات المعينة ويكون لها اسم وخبر كما كان
لصار نحو اصبح زيد غنيا وصبح زيد اميرا او عاذلا وبات فعل مغنيين اما الحرفية
افتراق مضمون الجملة ما بوقتين الى حينين او كينونتها بمعنى صار ولا يكون ان ما
ناقصتين ويظهر من هذا ان المراد بقوله وكذا اصبح واخواته هو اصبح واضحى دون
ظل وبات وكان ينبغى ان يقول اصبح واضحاه او اخواته الا انه تساهل
فى العبارة **فعله** وما فى ما زال واخواته نافية اعلم ان ما فى اول ما من هذه
الافعال بمعنى واحد وهو استمرار الفعل بما عليه فى زمانه وما فى ما عدا ما دام نافية وقلت
على ما فيه معنى النفى اعنى زال واخواته فيجرى مجرى الايجاب بمنزلة كان ولهذا لم
يجز ما زال زيد الا مقيما كما لا يجوز الا كان زيد الا مقيما لما ان كلمة الا انما تأتى
قبل تمام الكلام فى النفى دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما انفك مبنى بالحركة
ومعناه ايضا ما زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع حرف النفى وقد يحذف فى اللفظ
للدلالة والمعنى مراد نحو قوله تعالى تفتؤ تذكر واما فى ما دام فى الف لما فى ما
زال لانها فيه مصدرية وهى مع ما فى حيزها فى تأويل المصدر والمصدر سادس
الزمان كما فى انيك خفوق النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى مدة
دوام جلوسه اى مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان تشفع بكلام
قبله لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه **فعله** وليس لنفى الحال اعلم انك تقول
ليس زيد منطلقا الآن ولا تقول غدا فتنفى انطلاق زيد فى الحال فكانه فى التقدير ما
ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف على المذهب الصحيح بدليل لحوق الضمائر

وتاء التانيث الساكنة به وقيل ان اصله ليس كصيد البعير ولكنه لما لم يتصرف التزم
في عينه الاسكان ليدل دليلا على جموده وكونه غير متصرف نحو ليست ولو كان متصرفا لقيل
كهاب او ترك على الاصل كصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
مطلقا وعليه ايضا الا ما كان في اول ما فانه لا يتقدم الخبر عليه نحو قائما ما
زال زيد لان ما صدر الكلام فلا يتقدم ما شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فمذهب
المتقدمين من البصريين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة
الكوفيين انه ملحق بما في اول ما هو اختيار اكثر المتاخرين منهم البصريين واما قول ليس زيد
لاختصاصه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير متصرف فيه فجاز ان لا يجوز تقدمه
انحطاطا له رتبة عن رتبة الافعال المتصرفة **قوله** والنوع الثاني افعال المقاربة اعلم ان
عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمير وتاء تانيث الى كنه به واما سلب
التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع فاشبه بذلك لعل ثم ان
فاعلها على نوعين احدهما ان يكون اسما نحو عسى زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية
وان يخرج في موضع النصب لانه بمنزلة قارب زيد الخروج الا انهم التزموا ان مع
الفعل لكونها لتقريب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك دليلا على
مقتضاها واوضح لفرق المقصود منها لان ان لا يكون الا للاستقبال والثاني ان يكون
ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب
ان يخرج اي خروجه الا ان المصدر لم يستعمل ما ذكرنا ان مقصودهم ان لا يتجرد اللفظ
عن علم الاستقبال ولم يفتقر في هذا الوجه الى خبر اقتصارا في الاول لانه ما ذكر
اولا وجرى ذكر الاسم في صلته نحو عسى ان يخرج ابو فلان الناس بعده ويجوز اسقاط ان في

الوجه

في الوجه الاول تشبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه

يكون وراء ذلك فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان يكون

اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة وعلى ان ان مع صلته في الوجه الاول في محل

النصب على الخبرية دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه هلك واحد

ولكن بنيان قوم قد تهدما

واذا نجي المنصب صريحا في قولهم عسى الغوير ابؤسا **قول** وكاد هو فعل

ايضا وخبره الفعل المضارع وكاد ايضا من افعال المقاربة وهي ترفع الاسم وخبره

الفعل المضارع بغير ان مثل ان الاسم الفاعل كما زيد يخرج اي خارجا الا انهم

تركوا استعماله لان كاد موضوع للتقريب من الحال فالتزم بعده ما يدل بصيغته

على الحال اعني المضارع ليكون اول على مقتضاه وقد استعمل للاصل المرفوض من

فان رجعت الى قومي وما كدت آيبا واما حذف ان مع كاد واثبت مع عسى

لان كاد ابلغ في تقريب الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كادت

الشمس تغرب كان المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال

الا ترى انك تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وان لم يكن هذا شديد القرب من

الحال فلما كان الامر على هذا حذف علم الاستقبال مع كاد واثبت مع عسى

وقد شبهوا بعسى من قارب كاد من طول البلى ان يمحى وفرق بينهما وهو ان كاد

لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه منه

على سبيل الرجاء والطمع ولذلك جرى التصديق والتكذيب في كاد ولم يجر في عسى ولكون كاد ادل على التقريب استعملته العرب لقرب الشبه من الشيء

كما جاء في المثل كاد العروس يكون امير افانك لا ترى ان قربه من الامارة

قد حصل بل تريد اثبات المشابهة الأكيدة والمناسبة الشديدة بين الحالتين كأن

هذا ذاك **قوله** وكرب يستعمل استعمال كاد اعلم ان ام الباب ان عسى وكاد وقد

يجيء كرب نحو كاد نحو كرب زيد يفعل كذا وكذا اخذ وطفق واوشك

يستعمل استعمال عسى في مذهبين نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد

كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء **قوله** والنوع الثالث فعل المدح والذم اجمع البصريون

على ان نعم وبئس فعلان ما فيان ووافقهم الكسائي وذهب الفراء الى انهما اسمان

والدليل على صحة المذهب الاول لحوق الفي بهما وتاء تانيث ان كنة بهما والمثبتة

طويلة الذيل والى حصل انهم كما ارادوا المدح العام والذم العام واستمر الحال

في نفس الممدوح والمذموم ابدا بحيث لا يوجد انتقالهما وحصولهما في زمان والذم العام

دون زمان فجعلوا نعم وبئس دليلين على هذا المعنى والتزموا فيهما لفظ الماضي لان

الماضي اول على هذا المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال والاستقبال

دل على شرف الزوال والانتقال فلا يصلح للدلالة على الثبوت والاستمرار دائما

الماضي فهو ماض ابدا فهو يصلح للاستمرار اصلح وعلى معنى الثبوت اول فهما فعلان ما

ضيان ولا بد لهما من اسم مرفوع هو فاعلهما ومن اسم اخر هو المخصوص المخصوص بالمدح

والذم فاعلا على اذا كان مظهرا وجب ان يكون اسما معرفا باللام الجنسية او مضافا الى

ما فيه لام الجنس نحو قولك نعم الرجل زيد لا تريد رجلا دون رجل وانما تقصد الرجل على

الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل الذي تعلم تريد واحدا

معهودا فاذا اولا كان اللام فيه للعهد جاز وقوع سائر المعارف هنا نحو نعم زيد انت

او نعم هو او هذا وذلك لا يقول احد وكذلك نحو نعم غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه لام الجنس

او نعم زيد او هذا

الا يرى ان هذا افاد كل غلام رجل كما افاد نعم رجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم
الرجلان زيد وعمرو فقد قصدت كل الرجلين ولا تقول نعم الرجل زيد وعمرو وان كان المراد
لانك اردت ان يكون في اللفظ دليل على انك تريد اثنين فكانك
باللام الجنس
قلت رجلان ثم اردفت عليه اللام فاستغرق الجنس بجمعه على ذلك الجمع في قولك
نعم الرجال اخوتك قالوا انما اثر وان يكون فاعلها معرفا بلام الجنس او مضافا اليه لما
انها موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما لام الجنس ايذانا بانه في الحد
والمذموم انما مثل عالج الجنس من المناقب والمثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل
فهو المسمى بالمخصوص بالمدح او الذم وارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدأ
مقدما خبره كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدأ ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل
في موضع الخبر وقد انثنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدأ
العائد اليه ونظير ذلك قول الله عز وما القتال لديكم ولكن سيرا في عراض
الكواكب لان القتال في قوله انما القتال مبتدأ ولا قتال لديكم جملة واقعة خبرا له ولا ضمير فيها
الا ان اشتمال القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العائد اليه والمذهب
الثاني ان يكون خبر مبتدأ محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل كانه قيل من هذا الذي
مدحته فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلامين والاول على كلام واحد **قوله** وضمير الفاعل
انما يضمر فاعلها قبل الذكر سلوكا بطريق المبالغة والتوكيد لان الف مع اذا وزن عليه
مثلا يعرفه تحرك لطلبه ووجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه او للبيان الذي يأتي به
فكان ذلك بمنزلة الخبر ذهنية للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ من ان يبتدأ بالبيان
وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا ثم ترك الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه

ورجلاً نصب على التمييز كما في عشرون رجلاً والمميز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا
الاضمار بباب نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك الذم الذي هو ضده وهذا
الاضمار يشعر بالمبالغة والتفخيم **قوله** ويلحق هذا بنعم اعلم ان هذه الكلمة مركبة من فعل
وفاعل ومفعول فصار محبوباً واصله حبب بالضم فاسند الى اسم الاشارة وجرى بعد
التركيب مجرى نعم في المدح نحو هذا الرجل زيد وهذه المرأة هند ويستوي فيه المذكر
والمؤنث والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها مسلك الامثال والامثال لا تتغير عن
حالها بل تلزم وتيرة واحدة وقد اختلفوا في اسم هي ام فعل فذهب اكثرهم الى ان المغلب
عليها الاسمية لان الاسم اقوى من الفعل ولما ركب احدهما مع الاخر كان الغالب هو
الاقوى وذهب اخرون الى ان المغلب عليها الفعلية لتصدرها به وذهب اخرون
الى انه لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول هذا الرجل زيد محبب
فعل وذا فاعل له والرجل صفة لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول هذا رجلاً زيد فيكون
رجلاً تفسيراً لاسم الاشارة وهو في الابهام نظير الضمير في نعم رجلاً ولكنك تقول هذا زيد
ولا تقول نعم زيد تفضيلاً للظاهر على المظمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوهاً الاول
ان يكون هذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى على قول من يغلب عليها الاسمية
والثاني ان يكون ذا مرفوعاً بحب لارتفاع الفاعل بفعله وزيد بدل منه كانه قيل حب زيد
والثالث ان يكون خبر مبتدأ محذوف كانه قيل لما قيل هذا من المحبوب فقيل زيد
والرابع ان يكون زيد مبتدأ وهذا خبر مقدم عليه وقد امتنع اسم الاشارة عنا
الضمير فيمن جعله جملة وفيمن جعله اسماً مفرداً فلا اشكال وفيمن جعله فعلاً كان متضمناً لضمير
والخامس ان يرتفع زيد بغلبة هذا وهذا لا يكون الا فيمن يغلب عليها الفعلية **قوله** وساء

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان اسم الاشارة
ليس بمقدر تحقيق تقول ان رجلاً تفسير
اسم الاشارة فاجاب بانه وان كان
مذكراً الا انه في الابهام نظير الضمير في نعم رجلاً
زيد

جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال ان الجملة
اذا وقعت خبراً يجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدأ
وهذه الجملة وقعت خبراً وليس فيه ضمير عليه
فاجاب بقوله وقد امتنع م م م م م

بئس

وساء بئس اي ليحق ساء بئس كما يلحق هذا بنعم لاتفاقهما في المعنى وذلك نحو قوله تعالى
ساء مثلاً القوم الذين كذبوا فساء فعل ماض جار مجرى بئس وفيه ضمير مبهم كما في نعم رجلاً
ومثلاً تمييزه والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف والتقدير ساء مثلاً
مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل
والمخصوص لان المخصوص كالمبين له والمبين لابد فيه من تجانس المبين قوله والنوع
الرابع افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها للشك واليقين
وكلاهما من افعال القلوب قوله اذا كانت هذه الافعال بمعنى معرفة الشيء بصفة يريد
بمعنى معرفة المبتدا على كونه مخبراً عنه بشيء وذلك نحو علمت اخاك لبيباً ورأيته جواداً
ووجدت زيداً ذا الخلق فهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدا والخبر فكان وان اذا
قصد بها معنى الشك او اليقين كظننت زيداً عالماً او علمت الا ان هذه الافعال
تغير المبتدا والخبر لفظاً ومعنى فتنصب كل واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان مبتدأ
مفعولاً اولاً والذي كان خبراً مفعولاً ثانياً ويعتبر صحة الكلام بان تسقط الفعل فان استقام
ما بعده مبتدأ وخبراً كان الكلام سديداً والا فلا وحكم ثاني المفعولين حكم خبر المبتدا ثم ان
هذه الافعال قد تثبت وتحذف معان اخر لا تتعدى الى عليها مفعولاً واحداً اما ظننت فهي
اذا كانت بمعنى ترجيح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما في قوله تعالى وظنوا انهم ملاقوا ربهم
كان من افعال القلوب واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض المفعول الثاني نحو ظننته
اي اتهمته واما علمت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى القول
من غير تهمة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك علمت
قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رأيت قد يكون من رؤية

البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الا مفعولا واحدا ووجدت الضالة اى صادفتها

قوله ومن فعل يعلم امتناع الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار

على احد المفعولين فيهما لانهما داخلة على المبتدا والخبر فكما لا يستغنى المبتدا عن الخبر

والخبر عن المبتدا كذلك لا يستغنى احد المفعولين عن صاحبه بخلاف باب اعطيت واخواتها

المفعول لان معانيها تتم بدونه وتجعلها نسبا نحو قولهم من يسمع يخل كما فى قولهم

فلان يعطى ويمنع قوله وافعال متوسطة ومتاخرة اعلم ان هذه الافعال ثلاث

مراتب احدها التى لا يجوز فيها الا الالغاء ولا يجوز الالغاء والبتة وذلك اذا كانت متقدمة لان

التقديم من اعلام العناية والالغاء يدل على ضعفها فلا يجتمعان والثانية التى يحسن فيها

الالغاء والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلقا او زيد اظننت منطلقا واما

تساويا لان واحدا من المفعولين تقدم والفعل الواقع بينهما فهو متاخر من وجه ومتقدم

من وجه والثالثة التى يكون الالغاء فيها احسن وذلك عند تاخرها لان الفعل لا خطر له

فى التقديم ثم بوجه فضعف امره وحسن الالغاء واما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم يجز

فى غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها يفيد معنى الكلام لانك اذا قلت زيد

ظننت مقيم كان بمنزلة قولك زيد مقيم فى ظنى ولو قلت زيدا اعطيت درهما وزيدا

انك تريد زيدا درهما فى اعطائى اقلت قوله والتعليق بالاستفهام والنفى انما علقت

عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضى صدر الكلام وكذلك النفى فتجعلان الفعل لا يعمل

لفظا فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت لزيد منطلق كان الجزءان

فى موضع نصب لان العلم واقع عليهما وقد تعدى الى الابتداء محفوظة على اللفظ

ولا يجوز التعليق فى غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك لا يؤدى المعنى

وبعد الكلام

ويفيد الكلام وانما سمي هذا التعليق لان هذه الافعال لما كانت واقعة على الاذهان
في الحقيقة كانت معلقة من هذه الجهة وهي غير معلقة لفظا فكانت معلقة من
جهة وغير معلقة من جهة فشبهت بالمرأة المعلقة وهي التي ليست بذات بعل ولا
مطلقة **الباب الرابع في العوامل المعنوية** قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية
والسماعية وبقي الضرب المعنوي وهو شيئان عند سيبويه وثلثة عند ابي الحسن
الاخفش الاول الابتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون له لفظ وانما هو معنى يعرف
بالقلب وعامل المبتدأ والخبر هكذا عند الجمهور لان رافعهما هو التعري عن العوا
اللفظية لاجل الاسناد وانما قيد بقيد الاسناد ايذانا بان الاسم تعرى عن العوامل
ولم يسند اليه شيء فلفظ زيد مثلا من غير خبر لفظا او تقديرا لم يكن المبتدأ بل كان بمنزلة
الاصوات التي صح ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد العقد والتر
كيب وانما وجب ان يجعل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا تجردا عن العوامل لا جل
اسناد الثاني الى الاول استحقا لخروجهما بالاسناد عن حكم التعليق واكتسبا المعنى الموجب
للاعراب اصل الاعراب وشبه الاول بالفاعل لكونه مسندا اليه والثاني بمفعول لكونه جزءا
ثانيا من الجملة اوجب لهما الرفع من بين سائر وجوه الاعراب وقد عرفت فيما
تقدم ان كل ما يقوم المعنى المقتضي عامل اذ العامل عبارة عنه فهذا المعنى
الذي نحن بصدده بهذه المثابة فوجب ان يكون عاملا والمكوفيون على انهما اعني المبتدأ
والخبر ترافعا وحجة الفريقين مذكورة في الاصل **قوله** وهذا المعنى عامل فيهما يشير الى
المذهب الجديد وهو كون هذا المعنى لاقتضاء الجزءين عاملا فيهما جميعا لا ما ذهب اليه

بعضهم من ان هذا المعنى عامل في المبتدا والمبتدا عامل في الخبر **قوله** وحق الاصل
ان يكون معرفة والاصل ان يكون المبتدا معرفة والخبر نكرة لان وضع الكلام على ان تخبر بما
هو معلوم عندك وعند مخاطبك بما هو غير معلوم عند مخاطبك لتحصل الفائدة هذا
هو القياس ثم انهم يبتدؤن بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
وانما حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة شهادة تاويل الآية وهو هذا الجنس
من العبد خير من ذلك الجنس وعلى هذا كل موضع يبتدا فيه بالنكرة انما يقع لضرب من التاويل
كما في الاستفهام والنفي وما جرى مجراهما نحو ما احد خير منك لان المنفي عموم التحقق بالمعرفة
وارجل في الدار ام امراة ان كان يا هذا في الدار رجل وقد خص لانهم الاتيان بالنكرة
فيه اعني التباس الصفة بالخبر ولهذا التزم **قوله** وقد يجيئان معرفتين اذا كان
بينهما عند ما يخاطب مقصود لشيئين ولم يعرف النسبة بينهما فافادة بذلك المجهول عنده
كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصا قد انطلق فقلت له زيد المنطلق اي زيد
هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق والمعتبر في ذلك حصول الفائدة حيث وقد تنزل مقام
الكلام وقولهم الله اله هنا ومحمد نبينا على وجهين احدهما ان يدل ذلك تقريرا وتعبدا والثاني
ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله منزلة من تخبره بشيء ولا يعرفه واعلم انهما
اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم الخبر على المبتدا بخلاف ما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت
المنطلق زيد وزعمت انك قدمت الخبر بل لو ذهبت تقول ذلك لكان المنطلق مبتدا
وزيد خبره لا يقال ان زيدا ابدل على الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدا وقد قدم
او اخر والمنطلق يدل على معنى الشيء فتعين للخبرية مقدما كان او مؤخرا لانا لا نجعل
المنطلق مبتدا الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا نجعل زيدا خبرا الا على تاويل مسمى بهذا

هذا الاسم وكل واحد منها صالح لان يكون مبتدأ او خبرا فايهما تقدم يكون هو المبتدأ
كما ذكرنا هذا على مذهب السيرافي وذكر ابو علي انه يجوز تقديم الخبر وان كانا معرفتين فانك
اذا قلت زيد اخوك ومرادك ان تخبر عن من يعرفه المخاطب بانه اخوه مسمى بزيد
كان اخوك مبتدأ وزيد خبره وان كانا معرفتين لا اختلاف انما هو في موضع التباس اعني
ما اذا كان كل واحد صالحا لان يكون مبتدأ وخبرا واما في غير موضع الالتباس فالتقديم
جائز بالاتفاق نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الا بعيد فهنا لا يلتبس
لان المراد هو الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم بمنزلة
ابناء الابناء **قوله** والمفعول الثاني رافع الفعل المضارع اكثر الكوفيين على ان الفعل المضارع
انما يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع بالحدث به
او اليه من الثلاثة والاربع ومذهب اصحابنا ان رافع الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع
الاسم نحو زيد يكتب فيكتب انما ترتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذا لو قلت زيد كاتب كان اسما
كلام فعامله اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب ان يعمل الرفع لان الفعل لقيامه مقام
الاسم وقع في اقوى احواله من المشابهة بالاسم فعمل اقوى ما كان وهو الرفع ثم ان من الواجب ان
يعلم انه ليس من شرط صحة وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد
وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه ولهذا قال لانك تقدر ان تقول
في زيد ضارب زيد يضرب او يضرب زيد فوقع الفعل موقع الخبر وهو اسم الفاعل حقيقة وموقع المبتدأ
اضربي وهو اسم محض وانما يدل على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان
ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل فيه فانك تقول قائم الزيدان وقائم الزيدون على غير معتمد ولكنه ارتفع بهما
لوقوعه ابتداء والابتداء من مظان صحة وقوع الاسم لا يقال فعلى هذا وجب ان لا يرتفع الفعل في نحو هم

كاد زيد يقوم اذ الفعل حينئذ في خبر كاد ولا يصح الاسم لانا نقول ان ان قلت ان يقال كاد زيد
قائما على ما سبقت اليه الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قوله ايضا بكونه في موقع الاسم
موقعا يصح الاسم قلنا هذا مغالطة تحقيقه لان العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا
يستحق الاعراب فانى يعمل فيه العامل الا ترى انك تقول من اين جئت فتفتح اين وان كان قد دخله الجار
لانه مبني غير مستحق للاعراب **قوله** المعنى الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل
في الصفة هو العامل في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيها معنويا فاذا قلت مررت بالرجل الكريم
الكريم وجاءني الرجل الكريم يجوز ايت الرجل الكريم فالعامل في الصفة كونه صفة مجرور او مرفوع او
منصوب وهو معنى يعرف بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
وتعرى المبتدا من العوامل اللفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي يختار هذا المذهب ويشبه ان
الصفة قد تنزل منزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشمل عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما
الا ترى انك اذا ملأت اناء فيه ماء كنت حاملا للاناء والماء الا ان العامل يصل الى الوصف
الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف **قوله** ويحتج الاول بقولهم يا عمر
الجواد استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما لا يخالف
حال الموصوف نحو قولك يا زيد العاقل ويا عمر الجواد فزيد مفعول وصفة مرتفعة ارتفاعا
صحيحا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما بان كان احدهما
الرا بالاخرى بناء وهذا معنى **قوله** في ان المعنى ثم لو كان فيهما واحدا لما اختلف حكمهما ومن
روى يا عمر الجواد ظن انه على البيت المشهور الذي هو في كعب بن مامة وابن سعدى
يا كرم منك يا عمر الجواد فقد سهل اذ لا اشتباه في الاخفش في النصب اذ يصح ان يقال ان
العامل قد عمل في محل المنادى النصب حيث كان مبنيا وعمل في وصفه النصب لفظا حيث كان معربا

فيكون العامل فيها واحد كما في باب الحال الباب الحادي عشر في فصول من العربية

الفصل الاول في المعرفة والنكرة والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة

الاول المضمر فالاول ان الاصل في الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما سبق في باب

ما لا ينصرف والنكرة ما لم يختص بواحد من جنسه فيكون شائعا في امته نحو رجل وفرس

وما اشبههما والمعرفة ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي خمسة اضرب المضمر فالوا

انه عبارة عن اسم يتضمن الاشارة الى المتكلم او الى مخاطب او غيرهما بعد ما سبق

ذكره اما تحقيقا او تقديرا ولا فرق بين المضمر المعرفة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما نكرة

نحو زيد ضربته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا لزيد وكذا اذا قلت جاءني رجل

فضربته لان رجلا وان كان نكرة في اول كلامك الا انك لما ذكرته فقد عرفته بعض التعريف فصار

اشتراك غيره بالمجيء من الاسباب التي تقدر له عند الاضمار مع معرفة فاذا اضمرته فقلت ضربته

كان معرفة بما وانه زيد في قولك زيد ضربته من حيث انه لا يكون لغيره في هذا الكلام فالوا

واعرف انواع المعارف هو الضمائر لانه يفتقر لوضع اليد اذ الشيء انما يضمر بعد ما عرف

واعرف انواع الضمائر المتكلم ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الخاص كزيد وعمرو

قالوا في تعريف العلم الخاص انه الذي يطلق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد

بالقيد الاخير احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمتنع ان يتناول

بكرا او خالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قيده بقيد الخاص احترازا عما يكون من الاعلام

عموما من زيد لقبيله وغير ذلك فان العلم يطلق على اسمائه بالغلبة وما كان عليه العلم والعلم

كما يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام

التعريف للجنس اللام وحدها لانه سببه للتعريف والهمزة للوصل مجعولة للابتداء الابراهيم

لا تثبت للاربع وعند الخليل ان حرف التعريف ال كهل وبل وانما استمر التخفيف
بالهمزة لكثرة الاستعمال ثم ان الاسم الداخل عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع
قطع النظر عن عوارضها او فردا من افراده فان كان الاول كان التعريف تلك
الحقيقة وتسمى تعريف الجنس وان كان الثاني كان التعريف ذلك الفرد وهو المسمى بتعريف
الاشارة هذا هو الاصل ثم ان الحكم على الحقيقة قد يكون بشيء يمكن ارتباطه بجميع افرادها نحو
ان الانسان لفي خسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون بشيء لا يمكن ذلك فيه
وكالسعي لاستغراق نحو قوله تعالى واخاف ان ياكله الذئب فاللام هنا للجنس دون العهد
والاستغراق **قوله** والرابع المبهم وهو شيء قالوا ان المبهم وهو ما كان متضمنا لاشارة
الى غير جاء المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون بتاء التذكير ثم ان المبهم اما ان يكون
بحيث يستغني عن قصة او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصولات وانما بنيت
المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها وافتقارها الى الصفة او الصلة ولانها
اذا اطلقت لم يفهم فيها عين شيء ولا جنسه كالمضمرات فان قلت ان هذه الاسماء
اذا كانت مبنية فكيف قالوا في تثنيتها هذان في حالة الرفع وهذين في حالة النصب
والجر كما قالوا مسلمان ومسلمين وكذا الاذان والذين قلنا ان هذا جوابان احدهما
انا لا نسلم ان هذان وهذين تثنية هذا على ان مسلم ومسلمين وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كان
لفظ موضوع لتثنية هذا وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس للاعراب بل هي
صيغة الاخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر كما انهم صاغوا الفي بهرا في الاحوال الثلث
اعلم ان المشهور عند الجمهور ان لام التعريف فوضوع اللام فوع خبرا او للمنصوب خبرا كذلك ولا شك ان اختلاف الصيغة لا يكون
ثلثة اقسام لان لكل شيء ماهية وهي مقابلة اما بازاء ما يدل على ان هذان ليس تثنية هذا حذف الالف من هذا اذ الالف في التثنية لا يحذف
للعموم والخصوص فاللام اما ان يدل على الماهية من حيث هي او على الماهية الخاصة او على الماهية العامة فان دل على الماهية من حيث هي هي فهو تعريف الجنس نحو الرجل خير من المرأة
وان دل على الماهية الخاصة فاما ان تكون تلك الماهية مذكورة في ما سبق في اللفظ تحقيقا او تقديرا فهو العهد الخارجي او الى وهو العهد الذهني
كما في ادخل السوق فانه اشارة الى السوق مخصوص وهو سوق البلد وان دل على الماهية العامة فهو تعريف الاستغراق

بل ينقلب اما واوا واما ياء نحو عصوان وزكيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثنيت فالتثنية بيان
تغير بل علة تثنية الحروف وتثنية قدمة في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود معربا وعلى هذا الجواب الثاني
النون بدل من الحركة والتنوين لانه كما صار معربا بالتثنية استحق الحركة والتنوين وان كان
الواحد لا يستحق ذلك **قوله** والموصولات نحو الذي والتي الموصول حالا بدل في تمام اسما نحو ان هذان لساحران
من جملة تقع صلة لها نحو الذي ابوه قائم زيدا انما تعرف بصلاتها ولهذا قيل ان اللام في
الذي زيادة واصلها لذي على وزن علي وانما زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تتصور مررت بالرجل
الذي فعل كذا لم تجد له ذلك الانتظام ويدل على زيادة اللام هنا ان ما ومن عند التعريف
وليس فيهما الف ولام نحو جاءني من عرفته فيكون بمنزلة الذي عرفته فانها لا تتم الا بصلة
وهي الذي الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه منطلق زيد والذي ذهب اخوه عمرو والذي
في الدار او احاسك خالد والذي ان تكرمني يكرمك بكر والجملة التي تقع صلة يجب ان تكون
من الجمل التي تقع صفات اعني انها من الجمل التي يتطرق اليها التصديق والتكذيب فلا يصح وقد
الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا يقال اضرب زيدا لم يضرب اذا لم تكن في الضرب
زيدا بيان لمعنى الذي كما يكون اذا قلت ضربته وكذلك لو قلت جاء الذي يخصه لان الاستفهام
ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاء في الذي
ما اكرمه واكرمه بكر لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان متعجب مما هو
يشبههم عليه فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء جاز لانه يصير اخبارا عن الذي اقول
فيه امر او نهي او تمني او استفهام او تعجب اظهر اذ ثم انه لا بد من الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع
الى الموصول كما في الخبر والصفة وغيرهما بل هو ان اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل منزلة
اسم واحد فلا بد من شيء يصل بينهما ويجوز حذفه لو جاز لعلم به وهذا مستغنى في كلامهم نحو هذا الذي

بعث الله رسولاً ونحو وقلما يجيء في النثر بل يجيء في الشعر بل قيل هذا الجنس إلا وحذف العائد قراءة
فيه إلا في موضعين الأول الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني قوله تعالى وأنزلنا إليك الذي
أنبأناه ثم اعلم أن الذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل لأن الجمل لا تكون إلا نكرات فلا يجوز
أن يوصف المعارف بها لأن المعرفة لا توصف بالنكرة ولما كان كذلك وقد مسّتهم الحاجة إلى
أن يوصف المعارف بالجمل توصلوا إلى وصفها بالجمل كما توصلوا إلى الوصف بالأجناس
بذو وكما يمكنهم أن يقولوا مررت برجل فرس مثلاً قالوا مررت برجل ذي فرس ثم إن
الجملة التي توصل بها وجب أن تكون معلومة للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة يعني بالغة
أن إنساناً قدم من الحضرة إلا أنه لم تعرف عينه فأفدته بذلك أنه ذاك ولو لم تبلغ المخاطب
ذلك فقلت هذا الذي قدم من الحضرة أجهلت ثم إن الفرق بين الذي وما ومن أن الذي
يقع وصفاً وهي لا يقعان وصفين والفرق بينهما أن من يختص بأولي العلم وما بغيرهم وغيرهم
قوله والخامس المضاف إلى أحد هذه الأربعة إضافة معنوية فإن المضاف يكتسي من المضاف إليه
التعريف إذا صرحت في الإبهام بعرف فإن نكرات وإن أضيفت إلى المعارف أعني غيره ومثل
وشبهه وقد سبقت إليه الإشارة فيما تقدم والفصل الثاني في المذكر والمؤنث المذكر ما ليس
فيه تاء تأنيث وهي الموقوف عليها هاء احترز بذلك عن التاء في بنت وأخت ونحو
هي تاء بدل من الواو وليست للتأنيث إلا أن أبدالها جعل مختصاً بحال التأنيث ولو
قف على بنت وأخت بالتاء نحو بنت وأخت وبعضهم يقف على تاء التأنيث بالتاء
يقلبها تاء فظلمت ومنه قول الشاعر بل جوز تيهاء كظهر الجحفت ثم إن هذه التاء أعني
المنقلبة تاء في الوقف كما يجيء للتأنيث يجيء لشبه التأنيث كما يجيء للفرق بين الجنس
والواحد من نحو كمأة وتمرة ومنه ضربة وقتلة وللمبالغة في نحو علامة ونسابة ولتأكيد معنى الجمع

بجارة وللدلالة على النسب والتعريب كمهالبة ومواجرة وغير ذلك وقيل وفاطمة

التاء في علامة ومنه بنت التأنيث فكانه قيل جاءت علامة اي انه ليس بغلام واحد

كان مجاءت من العلماء وغير ذلك مما يطول تعقيبه وشبهها بالتاء نيث كونها

فرد وعلامة قول فرعية التاء نيث لانه كبيرة ولا الف الالف يجي التاء نيث مقصورة

او ممدودة كحبلى وصحراء وان بنية التي يكون فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة كفعلى

بضم الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح

الفاء وكسرها وسكون العين فان الغرض قد يكون للتاء نيث كسلمى وبهمى ورضوى

وقد يكون للالحاق كارطى وعزمى وعلامة كونها للتاء نيث امتناع الصيغة من ما

التاء وورودها غير منصرف في الاستعمال واما مثلة الممدودة فكثيرة ايضا يورث علامة

ساعة وهي على ضربين اعلم ان التاء نيث الحقيقي هو ما بازائه ذكر من الحيوانات كالمرأة مثال الحيوان الناقة

والناقة وغير الحقيقي وهو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع والاصطلاح كالظلمة

والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من غيره فاثبر معه الحاق العلامة

بالفعل المسند اليه نحو جاءت هند ولم يجز الا في الضرورة الشعر واما غير الحقيقي

فقد جاز طلع الشمس جوازا مستويا وان كان الاسن طلعت الشمس فان كان وقع بين

الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي ايضا نحو حضر القاضي اليوم امرأة لان

الفاعل اذا بعد عن الفعل ولم يلزم لم يبق له تلك القوة فيستدعي الحاق العلامة لا

محالة واستحسن ذلك في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بهم خصاصة

لانه اذا كان جائزا بغير الفصل من غير قبح فالفصل يحسن ثم ان تاء نيث البهائم وان

كان حقيقيا الا انه دون تاء نيث الادميين لان البهائم لا تتميز احدها عن نهاية بل تجمعها

ان يكون ذكورا ان عيان وانا نهاية البهائم منصورة

في صورة واحدة كالجبل والناقة فضعف تاء نيث

البهائم من تاء نيث الادميين بذلك

صورة متحدة ولا يقصد تأنيثها وتذكيرها ذلك القصد فالشبه التأنيث لغير الحقيقي فا

فصل

فأجيز في الناقة وان لم يجز جاز هذا واللفظي على ثلثة اضرب التأنيث غير

الحقيقي قد يخلو علامة التأنيث لفظا كالظلمة والبشرى والصحراء وقد لا يخلو ثم انه كان

واحد اللفظا قد فيه التاء نحو ارض وفعل بدليل ارنبة وعقربة نعيلة واما قد رالتاء

دون غيرها من علامات التأنيث لكثرتها ولانها ام العلامات وهذا يسمى موت تسمى طلعا

ثم ان جمع التأنيث لانه يحفظ عن العرب ولا يقاس عليها الاسم المقرون فيه وان كان ثلاثيا فانه يظهر

بتسبيب بالاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت وبالتصغير اذ التاء يظهر فيه وان كان رباعيا

علي فصاعدا اعني ما كان على اربعة احرف سواء كان الجمع اصولا او لم يكن نحو سفارج وعقارب

وسفارج فانه لا يظهر الا بالاسناد اليه فتقول عقرب والتاء لا يظهر في التصغير لتنزل الرباعي

حرف الرابع منزلة التاء التأنيث على ما قد سلف في باب ما لا ينصرف وقد شذ قد يجمع

حيث ووردت التاء في الرباعي وعلة تعريس وتعريس ثم انهم جعلوا الجمع الذي لا يكون بالواو

والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التوحيد كما ان التأنيث فرع

على التذكير والثاني ان جمع التكثير فرع على جمع التصحيح فاجتمع فيه فرعيتان وما كان تاء

تأنيثه لاجل المثنى كان تاء تأنيث غير حقيقي في نحو قولهم الحاق العلامة وتركه نحو قال

الرجال وقالت ولا فرق بين جمع المذكر وجمع المؤنث نحو قوله تعالى اذا جاءك المؤمنات و

وقوله تعالى نسوة قال جار الله العلامة لنسوة اسم مفرد لجمع المرأة وتاء تأنيثه غير حقيقي كتاء تأنيث

الامة هي الجماعة من النساء وقيل انما قال وقال النسوة على تأويل جمع من النساء وقيل

حملت على معنى الجماعة وتاء تأنيث الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون

مؤنثا لانه لم يثبت به التأنيث الا من وجه واحد بخلاف التكثير كما عرفت ولانه محصول

ولانه بيان مطوق لم يجعل

بالذكور

الفرع الواحد

بالمذكر ولم يتغير صيغته على عليه بل الحق بالواحد واو ونون بخلاف جمع التكثير فانه

قوله هذا اذا كان الفعل مسندا الى لفظ الاسم نحو طلع الشمس

اما اذا كان مسندا الى ضميره فلا يسوغ الالحاق العلامة لم يعرف الاسناد الى ضميره

ام الى اسم انه يجي بعده نحو طلع شعاعها او قرنها مثلا وقيل انما امتنع الشمس طلع

لامتناع نحو لكن الشمس طالع ووجه الامتناع هناك ان الخبر المفرد حكمه حكم المخبر عنه في

تذكيره وتانيثه وتثنيته وجمعه من حيث كانه هو المخبر عنه فلما كان حكمه هناك هكذا وهذا

واقع موقعه شيء في ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الالحاق في نحو الرجال

قامت والمسلمات فعلت هذا السند الى ضمير المستكن ولكن ان تسند الى ضميره

الرجال البارد نحو قاما وا والمسلمات فعلن قال ابو علي ان والعرب يقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن

يقال وهكذا نحو فعلون وخمسة عشر خلت وثمانون بغرية لهم لازم

قوله والناس والانام والهبط مذكر الناس اسم جمع ليس بجمع للانسان من لفظه لان

الانسان لا يجمع هكذا واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعل الالف

واللام عوضا من الهمزة والا لم يجتمعا مع في قول ان المنايا يطلعن على الانسان

على الاناس الامنينا وقال غيره الالف واللام فيه كما في الله ولا يقدح اجتماعهما

في ذلك بدليل قول معاذ الا له ان يكون تانيث الناس اسم مذكر لانه ليس

بجمع له واحد من لفظه بل هو اسم مفرد بمعنى الجمع وكذلك الهبط والنفر فانهم لم يستعملا الا

مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة رهط ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهط

واما القوم فهو ايضا اسم مفرد موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين

التين اوردهما المص الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء مقدر فيه والا لوجب ان يكون

الرهط والنفر مثله قال الجوهري القوم للرجال دون النساء لا واحد له من لفظه
قال زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وقال الله تعالى
لا يسخر قوم من قوم ولا نساء من نساء فربما دخل النساء فيه على سبيل التبع قال والقوم
يذكر ويؤنث لان مجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للآدميين مثل قوم ورهط
يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل الهاء وانما يلحق تاء التانيث فعله ويدخل الهاء
في جمعه لغير الآدميين مثل الغنم والابل لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري وما ذكره
فيبت فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق وجمع النخل والتمر على وبين واحده
التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض الاسماء للجنس ثم فصلوا بينه وبين الواحد
منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث واما التذكير فلحكم اللفظ
لان اللفظ واحد معنى الجمع الا انه واحد صورة وذلك نحو الجار نخل واما التانيث
فعلى المعنى اذ معناه معنى الجمع مع ان له واحدا فاشبه بابه الجموع وذلك نحو الجار نخل خاوية
والتي بالسوت وهذا لا يكون له مذكر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع لانك اذا قلت
شاة مثلا واردت الواحد المذكر فقد التبس بجمع لان الجمع شاء ايضا فقال بعض اذا
اردوا ذلك قالوا هذا شاة ذكر وهما شاة ذكر قوله وتانيث العدد من الثلثة الى
الى العشرة عكس تانيث جميع الاشياء وانما انعكس قضية التانيث والتذكير في الثلثة الى
الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة لان رجالا قد صحت في الاعتبار على النسوة
نظرا الى الافراد وقد انتهى التكسير كانت العدد ثم لما انتهى الامر الى الاعتبار النسوة
واستهجن بقاء الفرق عن زيادة تاء اخرى لامتناع الجمع علامتي التانيث لزم حذف
التاء هنا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما سبيل القياس فقالوا

فقالوا المذكر واحدة واثنتان واما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر بغير تاء
الاسم الاول دون الثاني لان الاسمين اعني العشرة مع ما يتركب عليها كما تنزل لا منزلة
اسم واحد كبرة اثبات علامتي التاء نيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول
احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة بتانيث الاحدى ولم تسقط التاء التي سقوطها علامة
التاء نيث من العشرة لئلا يجتمع علامتا تذكير في اسم واحد لان ذلك ممتنع ايضا كاجتماع علامتي التانيث
واثنتا عشرة امراة واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة هكذا
الى تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني وفي
المؤنث بالعكس لتسكنها اهل الحجاز ويكسرها بنو تميم واما الجمع باظهار الواو والنون
من الاعداد نحو عشرون وثلاثون فالمذكر والمؤنث فيه سواء نحو عشرون رجلا
وعشرون امراة **قوله** والاسمان مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة المو
جبة لبناء الاسمين في الاعداد المركبة واما اثنى عشر فانهم اعربوه اعراب
الاسم المثنى نحو هذا اثنى عشر ورايت اثنى عشر ومررت باثنى عشر وذلك
لانهم جعلوا آخره شطرا يعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لا يجوز الجمع بينهما فكما لا يجوز الاضافة مع قيام النون فلا يقال اثناك كذلك
لا يجوز اثنا عشرك كما يقول خمسة عشرك واذا كان بمنزلة النون لم يكن الاسم
مركبا فلا يكون مبنيا **قوله الفصل الثالث في التوابع وهي الكلمات**
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة **قوله** اما التاكيد
فمختص بالمعرفة وقد يجيء بالتنكير وفائدة التوكيد التقرير والتحقيق فازالة التجوز
والسهو لان في كلامهم المجاز نحو مررت بزيد اي بالمكان الذي يقرب منه زيد **وقوله**

لتوابع آخر دربل
سنا غافل اوتمه

قوله الفصل الثالث
في التوابع وهي الكلمات
التي لا يمسها الاعراب
الا على سبيل البدل

فنادته الملائكة فان ذلك يجوز اذ لم يناده الا جبرائيل عليه السلام فان قلت مررت بزيد
نفسه لا زالت التجوز الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه
ولا يسوغ في النكرة لا يقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما انهم قالوا ان النكرة
شايعة غير ثابتة لها معين كالمعرفة فلا يفتقر الى تاكيد لا يعرف فلا فايدة فيه والثاني ان التاكيد
يدل على التخصيص والتعيين والنكرة يدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكوفيون اجازوا
ذلك فيما كان واحدا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة موقتة فيجوز ان يقام في بعضها
فاذا قيل ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز وبهذا قد عرفت
النكرة تعم الجمع وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في الكلام على وجهين تكرير
صريح نحو جاءني زيد زيد وهو الذي عليه علة للص بالتكرير مطلق وانه جائز في كل شيء من الاسم
والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكرير غير صريح نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عليه علة بغير
التكرير فانه وان كان تكريرا معنى الا انه ليس به لفظ ثم ان لفظ النفس ومثله العين
يؤكد به الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث واسند الفعل اليهما اسنادا معنويا نحو جاءني
زيد نفسه وعينه وكلا لا يؤكد به ولا المثنى لما سبق في صدر الكلام انه مثنى المعنى وكل
لا يؤكد به الا جمع او مثنى له اجزاء متصورة نحو قرأت الكتاب كله ولا اسند اليه الفعل
الا نادرا وكذلك جمعون ولا يسند اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو التابع
له لا يجيء الا على اثره لو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وابصعون
بالصاد غير المعجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن كيسان
تبدأ بايهم شئت من هذه الثلاثة بعد كل اي بعد اجمعين وعن بعضهم جاءني القوم
اكتعون وليس بالاعراب واذا جمع بين كل واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون

مررت بزيد نفسه

لان تاكيد صح

لان التاكيد

مستعملا بيان

لانه

لانه اذا قال كلهم افاد ذلك الاحاطة بالجنس فانه لم يبق منهم واحد الا وقد سجد الا
انه لو ترك غير مضموم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت واحد او في
اوقات مختلفة فقرن به اجمعون ليفيد الاجتماع ويدل على انهم سجدوا عن اخرهم
وصفة واحدة هكذا ذكره ابو العباس **قوله** الصفة هي الاسم الدال على بعض
احوال الذات ذكر بعضهم ان الصفة هي ما يذكر بعد شيء من الدال على بعض احوال ذاته
تخصيصا له في النكرات نحو جاءني رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو جاءني الرجل
العالم وقيل التفرقة بين المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل
بين شخصين مشتركين في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
على القديم سبحانه وتعالى او لما يفاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد كقولهم
ويلب امس الذاهب ثم اعلم ان الصفة اما ان تكون بحال الموصوف او بحال شيء هو من
سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل كثير عدده فالكثرة
ليست بحال الرجل وانما هو حال العدد وهو من سببه والغرض بالسبب ان يصلح ضمير
راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء يوصف بخمسة اشياء الاول ما كان
فعلا للموصوف او شيء من سببه نحو مررت برجل قايم وامراة قاعدة فان هذا
فعل يزول ويتجدد وفي الوصف بها ضمير عايد الى الموصوف وكذلك مررت برجل
قايم ابوه ويرفع الاب باسم الفاعل وهو صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعل
ما هو من سببه بمنزلة فعل نفسه فلو قلت مررت برجل قايم غلامه لم يجز لان الفاعل
ليس من سبب الرجل فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان جبلة من الموصوف او شيء
او من شيء هو من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه والثالث ما كان غريزة كالفهم

ويلزم المجموعين على السجود وهذه من جهة ان
من الاجتماع والاجتماع في السجود انما يكون في زمان
واحد لكن

صفة صب على غير من يعي له نقر عن ابن مالك

الالة ج

اي ج

اي الصفة

اي المدح

اي المدح

بالجارية بمعنى الواقعة

اي الموصوف

اي الصفة من حال الموصوف او حال شيء هو من سببه

مثل ج

صفة

اي الموصوف

اي الفاعل

اي الموصوف

اي الفعل الذي صدر من الفاعل
في صدره ش

اي الفعل الذي صدر من الفاعل ولا اختيار له

والكريم والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين هو ان الصفات قد يكون علاجا
وقد يكون تخلية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهاب والقيام والقعود وغير ذلك
واما التخلية فعلى ضربين احدهما ما يعرف بالعين كالطويل والقصير والحمرة والدرة
والثاني ما لم يكن للعين فيه نصيب بل كان يعرف بالجبلة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم
والجهل والظرافة والكرم وهذا هو المعنى بالغريزة اصطلاحا ولها شبه فيه والدابة
النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المحض اذا نسب اليه صار وصفا تقول هاشم وبصرة
فلا يصلح الوصف بهما فاذا نسبت قلت هاشمي او بصري الخطاب في سلك الصفات فتقول
مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية وتقول رجل هندي وغلام فيه فرق به الفاعل لانه لما صار
صفة بالنسب صرفي مجرى سائر الصفات في لحاق علامة التانيث والتثنية والجمع والعمل
وينتزل منزلة الحسن والشديد يدخل من هذا الاسم الفاعل والاجناس ما وصف باسماء الاجناس نحو هاشميون
بتوس ذو نحو مررت برجل ذي مال بامرأة ذات سوار فانهم اذا اجازوا ان يصفوا
بالاجناس لم يتاءت لهم ان تقول لرجل مال وامرأة سوار فاجتنبوا هذه الكلمة
فجعلوا ابدا الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال وامرأة ذات
سوار فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصاحبة سوار الا ان صاحبا
لا يلزم هذا المعنى لانك تقول مررت بزيد صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف
الى اسماء الاجناس فقط ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء يتصف
بالاجناس ولا يتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امرأة
ذات سوار لان القصد الجنس فهي يتصف به حتى كانه قيل امرأة متحلية او متميزة واما بلفظ الاسم
الذوات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها الشيء الا ترى ان زيدا لا يكون صفة في الشيء كما

كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف بالملابسة كما يوجب السواد فلهذا لم يجز
اضافة ذو الى مضمر ذو وانما جاز ان يضاف الى المعرف باللام نحو مررت برجل ذي
المال كان نكرة في الاصل وكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
ليس باول احواله فالجنسية موجودة فيه بخلاف المضمر والعلم ثم ان الاعراب هذا الاسم
دال على الانفراد والتذكير كاعراب ابوه واخوه على ما سيجيء في صدر الكتاب واما
في المؤنث فانما يلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامرأة ذات مال وكذا الجمع
نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بنسوة ذوات مال ورأيت ذوات مال بالرفع والكسر حال
النصب وفي مسلمات واما في التثنية والجمع فكمسلمان ومسلمون **فصل** وكل صفة تتبع
موصوفها اعلم ان الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي توافقه الموصوف في جميع الاحوال
من التعريف والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة لما كانت
هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل الموصوف من
من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا
ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا حكم التنكير والتعريف لان الشيء الواحد كما لا يجوز ان
ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون معينا مخصوصا فلا يجوز ان يقول جاءني الرجل
ظريف لان الرجل اذا كان يدل على واحد مخصوص وظريف على الشياع والعموم لم يكن احدهما
احدهما موافقا لصاحبه وكان بمنزلة الرجل الظرفاء هكذا ذكره ابو علي وكذلك حكم الاعراب
فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب على العامل عليها جميعا فتوافقه
لا محالة في الاعراب هذا اذا كانت الصفة فعلا للموصوف اما اذا كانت فعلا لسببه فانها
توافقه في الاعراب والتعريف والتنكير دون ما سواها فلك ان تقول مررت برجل شتمه

جاريتهم بامراة قايم غلامها وبرجلين وانت غلامهم وهو برجل قايم اخوهم وذلك لان
الصفة التي هي فعل السبب لم يكن في الحقيقة فجوز ان لا تطابقه تذكيرا وتانيثا
وافرادا وجمعا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث مذكرا ابوها او غلامها كما يمتنع ان يكون
المؤنث مذكرا غير انا الان هذه الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف تنزل
منزلة الصفة كانت من فعل الموصوف اذا الرجل كما يوصف بكريم لفعل يوصف بكريم
ابيه فاذا قيل رجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة فعلا له اعني كرم الاب بدليل
اتصال ضميره وتانيثه في امراة كريمة الاب يدل على ذلك واذا تنزل الصفة بفعل سبب الشيء
منزلة الصفة بفعل ذلك الشيء وجب ان تطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب
كما ذكرنا قوله والبدل على اربعة اوجه المقصود من البدل التبيين والايضاح ورفع الالتباس
والبدل على اربعة اوجه المقصود من الكلام الاول كالبسط لانه كره وهو في حكم تكرير العامل
فاذا قلت مررت بقومك تنبيهم كان تنبيهم مجرورا بحرف الجر آخر حتى كانك قلت مررت
بقومك تنبيهم بدليل مجيء ذلك صريحا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم وقوله
تجعلون لمن يكفر بالرحمن بيوتهم سقفا من فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان
البدل منزلة المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه فوق بعض كان المعنى جعلت
بعض متاعك على بعضه ولهذا قالوا انه في حكم تنحية الاول ليدل منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته
فتة التاكيد والصفة في كونها تتبعان بما يشبهانه لا ان يعود الضمير الى الاول واظهر اجه الاتراك
يقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو جيء بهو الاول لم يبد كلاما مفيدا لا يجوز
ان يقول زيد رايت رجلا صالحا اذ لا ضمير عايد من الخبر الى المبتدا ثم ان البدل يجيء على اربعة
اضرب احدها بدل الكل من الكل نحو رايت زيدا اخاك اذ لا يخ هو زيد وعلى هذا قول تعالى اهدنا الصراط

المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه اذا لم يكن
بعض زيد ولا بد فيه من ضمير يرجع الى المبدل منه والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه
فثوبه بدل من زيد لانه لا ينفك به واشتمال عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه والرابع بدل الغلط
نحو قولك مررت برجل اردت ان تقول بحمار سبق لسانك الى رجل فتداركته بان اتبعته المقصود
ولا يتأتى الا في بدل الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل بحمار فهذا
انواع البدل الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المحققين هو ان البدل لا يخلو من ان يكون
غير المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل
تعلق او لم يكن فالاول بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع بدل
الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان الاول قسم خاص وهو بدل الكل من البعض نحو
نظرت الى القمر فلكه لان هذا بدل الاشتمال ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه
كانه ليس من التوابع الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه
تعريفا وتنكيرا كما اشترط في الصفة بل لك ان تبدل اي النوعين شئت من الآخر نحو قوله تعالى
الى صراط المستقيم صراط الله وقول بالناصية ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الا ان يكون موصوفة لتخصص وتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف البيان هو اسم غير صفة
اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين والكشف عن المراد كشف الصفة
نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله الرجل
الذي يعرف بزيد اي تقول جاءني زيد ابو عبد الله اذ الكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك
تريد ممن يسمى بزيد هو الذي يكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين الصفة ان الصفة مشتق غالبا
من معنى يقصد لوجوده في الموصوف وانه لا يكون مشتقا وان عطف البيان يدل على المقصود

ولان البدل مقصود والمبدل منه في حكم الساقط فاذا كان هذا نكرة وذاك معرفة
عزم منزلته علية في الدلالة فلزم الوصف
بجنس هذا النقصان ولا فائدة معنى لا دلالة
عليه في نفس المبدل منه

لو افرد طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل ولم يقدر خبر عليه لم يدل عليه
وانما تدل على شيء اما من صفة الطويل على الجملة وان العطف والمعطوف
لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادة خصوص بل هما اسمان كان احدهما
عنوان مع اعرف من الاخر وان الصفة والموصوف فيما اسمان جريا مجرى واحد والفرق
بينه وبين البدل ان البدل هو المقصود بالكلام ورود الاول كالبط الذكره وليس كذلك عطف
البيان اذ المعتمد بالحديث هو الاول ورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في
تكرير العامل بخلاف عطف ويوضح ذلك قوله المرء انا ابن التارك البكر بشر عليه الطير
ترقبه وقوعا فبشر عطف البيان من البكر ويمتنع ان يكون بدلا لولا لكان التارك دخيلا
عليه في التقدير نحو التارك لبشر وهذا لا يجوز وقد ذكر الكتاب في باب الاضافة قوله
والعطف بالحروف وحروف العطف ستة الواو للجمع المطلق اعلم ان الواو والفاء وثم وحتى
من حروف العطف تشترك في جمع المعطوف والمعطوف عليه على الحكم واحد الا انها بعد
اشتراكها في هذا المعنى تفترق فالواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على محض الاشتراك في المعنى بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى اخر فيكون هي اصلا
والدلائل على انها تفيد الجمع المطلق عن غيره ترتيب وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها
بهذا الكتاب وما نزى الى الشافعي رضي الله عنه من ان الواو يفيد الترتيب فمن هو افقه او
عليه فانه ارفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا واما الفاء وثم فانهما
يفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة وتراخ وثم توجبه مع المهلة التي
ومن ثم لم يجز ضربت زيدا يوم الجمعة فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر وقوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا

ثم اهتدى

ثم ابتدئ فتح اول باذ عا اهلكنا لكم بان العابس قد ابدها وبثبات الابتداء وواصلوا ما
حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية وقد ذكر في حروف ولهذا لم يذكره المص هنا قوله
واولا هو الشيئين او الاشياء او يجيء على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرا
اردت ان تخبر بضربك زيدا فاعترضك شك جوزت له ان يكون ضربت عمرا فاثبت
باو او قدرت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ويدل
على انك تستفهم المخاطب عن احدهما واثنانه التخيير نحو اضرب زيدا او عمرا فقد امرته بضرب
احدهما لا بعينه ولم تجز ان يضربهما فليس في ذلك شك وانما هو تخيير اذ لم يكن هناك شيء
موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين والفرق
بين هذا وبين التخيير فان الامتثال لا يكون الا بالاقدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المثال
نحو جالس زيدا او اعمرا او جالس اما الحسن واما ابن سيرين فالجمهور على انها ايضا
من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها لوقوعها قبل المعطوف عليه
ولدخول العاطف عليها وواقفه المص حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة
قوله وام للاستفهام متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون
ذلك الا في الاستفهام ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك اضربت زيدا ام عمرا
واما حيث انها اذا وقعت بين مفردين فهي متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال
ايهما والاتصال ان يكون معادلة لهمزة الاستفهام وقرينة لها حتى يكونا جميعا بمعنى اي و
لا تفصل بينها وبين اوانك مع ام تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر
احدهما نحو زيد ان كان عنده زيد او عمرو ان كان عنده عمرو والجواب مع اولا او لم تعلم
والثاني ان تكون منقطعة ويقع في الاستفهام والخبر اما الاول فنحو ذلك ازيد عندك ام عندك
عمرو كانك استفهمت عن وجود زيد عنده ثم بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستأنفت
سؤالا اخر فقلت ام عندك عمرو والمعنى بل عندك عمرا فام منقطعة في معنى بل مع الهمزة

ولا بد معها من اعادة الخبر فرقا بينها وبين المتصلة واما الثالث فكقولك انها لابل ام شاء
كانك رأيت شيئا من بعيد وظننته ابلا فاخبرت بانه ابل على حسب اعتقادك ثم اعتبر
فعلمت شكك جوزت صورت ان يكون شاء فاخبرت عن الاخبار اتخذ في السؤال عن
كونه شاء فقلت ام شاء اي بل هي شاء **قوله** ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان لا وبل ولكن
تشترك في ان المعطوف بها تغاير المعطوف عليه اما لا فهي للنفي بعد الاثبات جاءني
زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء صدر من زيد لا من عمرو ولا لا يجيء الا بعد الاثبات لا تقول جاءني
زيد لا عمرو واقبل فهي للاضراب والاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت ضربت
زيدا بل عمرا وكنت قاصدا الاخبار بضرب زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك
فاضربت عنه الى عمرو وقالوا بل تقتضي لا لان لا ينفي الثاني عن ما وجب للاول وبل يثبت
للثاني ما وجب للاول وينفيه عنه وقد يقع بعد المنفي كما يقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد
بل عمرو فابطلت نفي المجيء عن زيد واخبرت ان الذي لم يجيء عمرو دون زيد ونقل عن عبد
القاهر ان هذا على وجهين احدهما ان يكون التقدير ما جاءني زيد بل ما جاءني عمرو فكانك
قصدت ان تثبت نفي المجيء لزيد ثم استدركت فاثبت لعمرو والثاني ان يكون المعنى ما
جاءني زيد بل عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون
الفعل وحرف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك بعد النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو
فهي اقتضت من بل لاختصاصها للاستدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن
عمرا وهذا في عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرها بل في جواز
الاستدراك بها لكن في الايجاب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء والفرق بين الاستدراك
والاضراب مذكور في المنتقى **قوله** الرابع في الاعراب الاصلي وغير الاصلي الكلام مدار
على ثلثة معان وانما جعل الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة
لان الفاعل اقوى من المفعول لكونه غير مستغنى عنه والمفعول فضلة تتم الكلام بدونه فاختص

بالرفع

بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشقين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين واخص
المفعول الذي هو اضعف بالنصب الذي هو اخف واضعف لكونه من اقصى الحلق
والمضاف اليه وهو ما بينهما لكونه تارة فاعلا من المعنى وتارة مفعولا بالجر هو
المتوسط بين الرفع والنصب لكونه من وسط الحنك سلوكا لطريق التواضع والتنكل
ويقال ان الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وبكون المفعول واحدا فصاعدا
الى التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف اخراجا للخارج التوزيعي والتعادل
قوله والملحق بالفاعل خمسة بجمهور النحويين على ان الفاعل اصل والمبتدا فرع عليه
فلذا لابن فضال لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع وما شبه به المفعول
نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه فخفض وما جرى مجراه وايضا ان الفعل مقدم على
الاسم في باب الاسناد لما تقوم فتكون الجملة الفعلية مقدمة على الاسمية فتكون الفاعل
مقدما على المبتدا وايضا ان الفاعل ابدا وفي الغالب ثاني اثنين لانه لا يحتاج الى
الثاني شيء واحد وهو المفعول والمبتدا ابدا وفي الغالب الثالث ثلثة لافتقاره الى الثاني
الخبر والى العايد منه اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلثة وقد ذكرنا في سبق من جملة
هذه الملحقات بالفاعل فلا نعيدها قوله والمفعول خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا
لانه مفعول على الاطلاق الا ترى اذا قلت ضربت ضربا كالك قلت اوجدت ضربا واحدا
ثم فتكون مفعول مطلقا لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك
ليست بفاعل زيد على الاطلاق وانما اوقعت عليه فعلا وعلى هذا سائر الفاعل
وانما الحق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول المجتمعين فضلة في الكلام
فلذا وسمي مشبه فاعل بالظرف لكون مفعول فيها وللمستثنى بالمفعول معه لان العامل فيه
بواسطة الواو قوله والجر الاصلي للمضاف اليه بالاضافة المعنوية انما كان الجر في كفى بالله
ولا تتقوا بايديكم عليه اصل لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب معنى اذ المعنى كفى الله ولا تتقوا

والمفعول

ايديكم

على احد التاء وبدين فكذلك المضاف اليه في الاضافة اللفظية لانه فاعل او مفعول
على ما سبق **قوله** واعراب الفعل غير تحقيق كله اذ ليس فيه فاعلية ولا مفعولية وقد ذكرنا
فيما سبق ان الحق الاعراب للاسم في الاصل لان وضع الاعراب على ان تميز بين المعاني
المختلفة وهل تتوارد هذا المعنى في الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
تدل على صيغها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل فاعرابه
غير اصلي وانما هو بسبب المضارعة الذي سبق ذكرها في صدر الكتاب **قوله** وقد يقال
الاعراب صريح وغير صريح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون اعرابا وانما هو اعراب باختلاف
الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو مبني لانه كناية عن اسم مرفوع
ولهذا سمي ضمير مرفوع وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني لانه كناية عن اسم
منصوب وما كانت هذه الاسماء ينوب مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى
تمييز ما كان كناية عن مرفوع مما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة
اوجبت بناءها صيغ لكل واحد من هذه الاحوال صيغة ليكونوا بمطلوبها بناءها ويحصل
لهم الغرض المقصود من التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما
يدل عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر باختلاف العوامل
لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح **قوله** وهي على ضربين متصل وهو لا ينفك
عن اتصاله بشيء فان قلت كيف عرف المتصل بالاتصال وهل هو الا تعريف الشيء
بنفسه قلنا عرف المتصل المصطلح عليه بالاتصال الذي في اللغوي وهذا غير ذلك فلا يلزم
ما ذكرت ثم ان الضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما المرفوع فقد
يكون بارزا وهو ما لفظا به نحو ضربت وضربا وضربوا او مستكنا وهو ما نوي فيه نحو زيد ضرب
اي ضرب هو ثم المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل الا اليه وذلك في اربعة افعال
وهي افعل وتفعل وافعل وتفعل اذا التمس طلب المذكر دون الغائب المؤنث فهذه الافعال

ابدا

البارز المسند الى ما استكن فيها من انا ونحن وانت او غيره لازم وهو ما يسند الفعل اليه تارة
والى غيره اخرى كما يسند اليه بسبب المعنى الظاهر والبارز من الضمائر نحو ضرب زيد وما ضرب الا
هو ومنه المستكن في الصفات نحو زيد ضارب لانك تسنده الى المظهر ايضا نحو زيد ضارب
غلامه والى البارز اذا جرى على غير ما هي له نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا
له وهي اسند فابرزت ضميرها وذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل نحو هند زيد ضربته لخطاطا لرتبة
الصفات عن رتبة الافعال واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار من
خواص المرفوع لانه ضمير اذ الفعل تدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف المنصوب والمجرور فانهما
لا يضمران بل يحذفان لبحثهما فضلة يتم الكلام بدونهما واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر
في استعماله والتلفظ به وقصده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا ومنصوبا نحو اياك اكرمت
ولا مجرورا لبتة اذ لا يمكن انفصاله للمجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد
منهما ان ينفصل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيد وما ضربت الا زيدا وان يصدر به الكلام نحو زيد
فعل كذا او ايانا اكرمت بخلاف المجرور **قوله** والالفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا
انا موضوع لتكلم كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى نحو انه وقد الحق
الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قوله انا سيف العشيرة فاعرفوني واما
نحن فهو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا المرأة والنساء والطلحة والطلحات وكذا قيل
التثنية نحن وانا باثنين ولم يجمع على لفظه لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم اخر وانما يقترن اليه
الغائب او المخاطب الا ترى انك اذا فصلت في قولك نحن فعلنا فقلت انا وزيد فعلنا او انت
وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا فلهذا استوفت للتثنية لفظ يدل على الاثنين نحو فوقه وبني على الضم
لانه يشبه بنيتي عن مضيين قبوي وعلى فظ وقيل واما انت فهو ضمير الخطاب والاسم باتفاق منهم
ان والتاء للخطاب ولا محل لهما من الاعراب بخلافهما في ضربت وانما حركوا التاء لئلا يجتمع ساكنان
وقالوا انت وانت ولم يعدلوا انت بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب الحاضرة وهو المتكلم وحركوا

فيه النون اظهار المخرج اذ لو سكنت لكانت غنة في الخيشوم فاذن فتحت اثر واو الفتحة
لتخرج ثم زادوا التاء للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا في ضمير المذكر لزم حذف
التاء من المتكلم وهو بين الف وانما اختص الفتحة بالمذكر والكسرة بالمؤنث تفديا لجانب
المذكر على جانب المؤنث والفتحة خير من الكسرة لخفته ثم قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم و
في الغائب هما وهم فكان القياس انتما انتوا لان علم التثنية هو الالف وعلم الجمع هو الواو
الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتا لالتبس بالوقف فيمن يقول انتا كما قال ان عمرو حياك
الا انه كيف انتا ولا انهم لو قالوا انتا وانتوا لزم ان يقولوا هو هو او كان يفضي
الى اجتماع المعتلين في آخر المتكلم فلم يفعلوا لما كانوا ابدلوا عن الواو في هما لان الميم تخرج
الواو وهي اجدر على الحركة التزموا الميم في جميع الباب قالوا في الجمع انتم والاصل انتمو ابدلوا الميم من الجمعة
في الفرق والاختصار ووجوبه في مثل زيد حكمهما وهو نفرهما وانما حذفوا الواو تخفيفا حين وامن
اللبس ولم يحذف الف التثنية لالتباس التثنية بالجمع ولم يعكس ان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف
اولا وانما ضم ما قبل الميم فيهما وانما في المذكر والمؤنث لان الميم شفوية فجعلوا حركة ما قبلها
من جنسها وهو الضم الشفوي اتباعا ولانهم جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنسها والمظهر
مضطرين فيه لخوف ان يجعلوا اتباعا حركة ما قبل الميم الشفوية من جنسها واشتركوا بين المذكر والمؤنث
في التثنية ولم يشتركوا في الجمع جريا على منوال المظهر وقالوا في جمع المؤنث هن وانتن ولم يجمعوا
بينهما بالالف والتاء اتباعا للمخالفة بين الفرع والاصل اعني المظهر والمضمر وحقفوا النون لانها
علم الجمع في ضربنا وضربن وشددوها لان الاصل هن وانتن فقلبت الميم واوا وغمت وما المنفصل
المنصوب فهو اياي عند الجمهور اصحابنا وما يتصل به من الكاف ونونها لواحق للدلالة على احوال
المرجوع اليه ولا محل لهذه الحواق عن الاعراب واي نظير الياء في انت عند الخليل بجورة
المحل باضافة اياي اليها لانه اسم مبهم فهو فلحظ امره بالاضافة واستدل عاجلا عن الزوب
اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياي الثواب حيث الضيفة اياي اذ لا اسم المظهر واما
الضمير

واما الضمير المنفصل فما كان للمرفوع منها وهو التاء في ضربت وهو مضموما للمتكلم ومفتوحا
للمخاطب المذكر ومكسورا للمخاطب المؤنث وقد استاء ثم المتكلم بالضم الحركات وانما فتحت
المذكر وكسرت في خطاب المؤنث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربنا لانهم قالوا
في المنفصل انا نحن ثم جميع ما ذكرنا في انتي وانتم وانتن جاز في ضربتما وضربتم وضربتن ثم
ضمير الواو لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب اي هو وهؤلاء ضربت اي هي ولم يبين ذلك الفعل بدل عليه
واما في التثنية والجمع فتقول ضربا وضربوا وضربتا وضربن ولم يزيد الميم فرقا بين المستكن والبارز اذ قولك
ضربا تثنية لا للمستكن في زيد ضرب وضربتما للبارز في ضربت ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم
الفرق هنا باقحام التاء نحو ضربتا ولم يمكنهم هناك لانه قد دخلت هناك التاء للخطاب فزيادة التاء
مرة ثانية تفضي الى اجتماع التاءين فهو مستبشع جدا وقالوا في الجمع ضربن بنون واحدة بخلاف
ضربتن لان احدى النونين هناك بدل من الميم في الواحد ولا ميم هنا فتبدل منها فهذا حكم
الضمير اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير الواحد الغائب المستكن في نحو زيد يضرب
وكذا ضمير الغائبة نحو هند تضرب وكذا ضمير المخاطب الواحد المتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل
وانا افعل ونحن نفعل وتتميز هذه الاحوال بالزوايد التي اعتقبت في صدره وتقول في الغائبين
يضربان ويضربون كما قالوا ضربا ضربوا الا ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركة الاعرابية
النون وتقول في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا اخره التاء لان التاء في اول يغني عن ذلك
وفي الجمع يضربن كما قالوا في الماضي ضربن وتقول في التثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون
ولا يزيدوا الميم لما ذكرنا فرقا بين المستكن والبارز وتقول في المؤنث المخاطب تضربين فيلحق الياء
في اخره علما للضمير المؤنث لان التاء في اول علامة المخاطب تمنع عن زيادة التاء اخرى فجاءوا
بالياء لانها تسلم للمؤنث ايضا في هندي وتقول في التثنية تضربان ولم يفرق بينها وبين المذكر كما لا يفرق
في الماضي ضرورة وتقول في الجمع تضربن كما قالوا يضربن في الغائب وفي المتكلم لا تبرز الضمير لان حرف
المضارعة في اول يغني عن ابرازه وبوء من الالتباس وحكم الامر حكم مخاطب المضارع الا في اتصال

نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وهذا النون تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب
فهو الكاف في اكرمتك والياء في اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ الجر وكلفظ المنصوب
على ما تقدم **قوله** الا ان ياء المتكلم في المنصوب له نون ما واعلم ان ياء المتكلم اذا كان
ضمير المنصوب يعمل بنون قبلها نحو فهو يبني ويصير يبني صيانة للفعل من اثر الجر من الكسر فلا يكون في بنائه
كسر كما لم يمكن في اعرابه جر ثم حمل على الفعلان واخواتها في ذلك فقيل انني وكذا اخواتها واجاز
حذفها للتضعيف مع كثرة الاستعمال كما عدا ليت نحو انني وكاني ولكن لا يقال لعلني الا في الضرورة الشعر
واما اذا كان ضمير جر وفلا يعمل نحو غلامي وبلي وليي لان الاسم والحرف لا يجب صونهما عن الكسر الا في
من وعن قط لانها كانت مبنية على السكون لعدم الياء معها البقاء على السكون وتفاديا من ان يشبه
الكسرة **قوله** وتاء للمتكلم اذا كان معه غيره وبنحو ما قبله ساكنا في المرفوع انما اسكن اخر
الفعل مع ضمير الفاعل لما سبقت اليه الاشارة عن تحرز من توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة نحو ضربنا وعلى هذا دعونا ورمينا فلم يقلب الواو والياء الفا لسكونهما ولم يفعل هذا
مع الضمير المفعول نحو ضربنا واكرمناه ودعانا ورماني لان الضمير المنصوب ليس كالجزء من الفعل
بل هو في حكم الانفصال وان اتصل بالفعل لفظا فاتحة الكتاب وكما يضمر المعمول يضمر العامل
اعلم ان اضمار الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا كما تبين ان الجار تنزل الجر ومنزلة
الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو ونحو قوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب
مهمة مسودة الجوانب خالي الطريق والكوفيون الكوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزلها منزلة
رب والبصريون على ان رب مضمرة اضمرت بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو قوله فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تميم محوي اي فرب امرأة مثلك وسياق الكلام يدل على
ذلك ومرضع بمعنى ذات الرضاع ولهذا لم يؤنثه ومعنى الهيتها اي شغلتها وقوله
عن ذي تميم اي عن ابن ذي تميم وهي جمع تميمة وهي المعاذة وتحول هي التي عليه الحول وبعد بل
نحو قوله بل بلدة ذي صدى واليها اي بل رب بلدة وهي الناقة بمعنى المفازة والاصداء جمع صدى وهو صدى

الصدى

الصعود قوله ومن ذلك كان في قولهم الناس مجزيون باعمالهم ذكر سيبويه في اعراب هذا المثل اربعة
اوجه احدها وهو الجود ان يقال ان خيرا فخير بنصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير باضمار كان مع اسمها لدلالة حرف الشرط عليها وحذف المبتدا من الثاني لدلالة الجزاء
عليه لاقتضائها في الاغلب جملة اسمية والثاني ان ترفعهما معا على ان الاول اسم كان مضمرة فالخبر
محذوف والثاني مبتدا محذوف والتقدير ان كان عمله في عمله خيرا فجزاؤه خير وهذا الوجه دون
الاول لقلة خبر كان والثالث ان ينصبهما جميعا نحو ان خيرا فخيرا فالاول على ما ذكرنا في الوجه
الاول والثاني على انه مفعول به والتقدير ان كان عمله خيرا فهو يجزى خيرا والرابع ان يرفع الاول
على ما ذكرنا في الوجه الثاني وينصب الثاني على ما ذكرنا في الوجه الثالث قوله وهذه السماعية
لا تضمر الا مع شيء اثر العامل السماعي اذا اضمر فلا بد من قرينة في اللفظ تدل عليه مثل ما ترى
في اضمار ان مع التاء التي يدل عليه وفي اضمار الجازم من الاشياء الخمسة وفي اضمار رب من الحروف
وفي اضمار كان من حروف الشرط وقد حكم على قولهم والله لافعلن بالنون اذ لا شيء في اللفظ يدل
عليه قوله والقياسية لا تضمر الا بدليل اطرادا علم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث
يكون عليه دليل من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رأيت من يتهيأ للسفر مكة بريد مكة فاضمرت
اذ الحال تدل على ذلك ولنا وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت الهلال باضمار ابصروا
وقوله للمتهيأ المخاطب ولهذا كان المضمر يريدون بعدوا على الغيبة دون تريدون ابصرتم واما الثاني
نحو قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا فملة منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الكلام
عليه فهو قوله تعالى كونوا هودا الا انك لما اخرجت عن قولهم كونوا هودا ونصب الاسم بعده
دل على ذلك انك تريد نتبع ومنه قولك لمن يقول لك من فعل هذا فقلت زيدا باضمار فعل
اي فعل زيدا ورفعه بالفاعلية اولى من رفعه بالابتداء وذلك لان الجواب من فعل فعل زيد
لا زيد فعل المطابق للسؤال كما ان جواب من ضربت زيدا باضمار ضربت زيدا لا زيد بالرفع قوله وقريب
من هذا الاضمار على شريطة التفسير الاضمار على شريطة التفسير من قبيل الاشتغال وهو ما يكون الفعل

عليه من الالفاظ الا ان الدليل على اضمار الفعل في قوله تعالى بل ملة ابراهيم متقدم عليه
وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى بضمير على شريطة التفسير متاخر عنه فهذا معنى قول الا انه
يعقبه في الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر يفسره لفظ وقد يكون
منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم اهل زيد خرج واراد اهل زيد بفعل مضمر يفسره
لفظ اهل خرج زيد خرج الا انه اضمر استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان
يقتضي الفعل فلا يليه الاسم الا نادرا وهكذا في الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا و
الا ونحو ذلك لما فهمت من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك عبد الله ضربته فعبد
الله منصوب باضمار فعل يفسره لفظ المعنى ضربت عبد الله ضربته لان انتصابه بالفعل
المؤخر عنه لكونه مشغولا عنه بضميره غير ممكن فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر
اما ان يكون غير المظهر نحو ما ذكرنا او فعلا في معناه نحو
زيدا مررت به او جزءه ولا يصح اضمار مررت لانه ينصب
المفعول لانه لازم او ما هو لازم معناه نحو زيدا
ضربت غلامه او اهنت زيدا ضربت غلامه لان
اهانة المولى من لوازم ضرب الغلام وهذا باب
الاطناب فيه محال لكونه بعض الاطناب
فاختصرت على هذا التقدير فليس الا
عن الكشاف تم
الكتاب بعون الله
الملك الوهاب
تاريخ سنة ١٠٨٠

اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونؤمن بك
ونتوب اليك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ~~ولا نكفرك~~
ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسعى ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك بالكفار
ملحق بالكفر

اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفرك
ونؤمن بك ونتوب اليك ونتوكل عليك

آحاد	عشرات	ما	الوف
١	١	١	١
٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩

احد عشرات ماية الوف

باب لقلم
بالقلم العلم

علم بالقلم علم الانسان

ايله فريادى فغان بلبل كبى
اولاسين بنى اصلطان علمده عالم ليق

الكريم باللطف على

امرى رض
امرى رض معطى

اللهم
اللهم

اللهم انا نستعينك ونستهديك ونستغفر
ونؤمن بك ونتوب اليك

اللهم انا نستعـ

بسم الله الرحمن الرحيم
وبه ارغبه من كل شئ
بوزبلك واشتغلك ٦٩١٤١٩٩٨١٩٥

صاحبه ومالک عبدول جمیل افندی

صاحبه ومالک عبدول جمیل افندی

صاحبه ومالک حنان منلا افندی
بن کنان افندی

صاحب ومالک قورتمان
افندی بن ارسلان افندی

صاحبه ومالک محمود افندی بن عبد المعبود

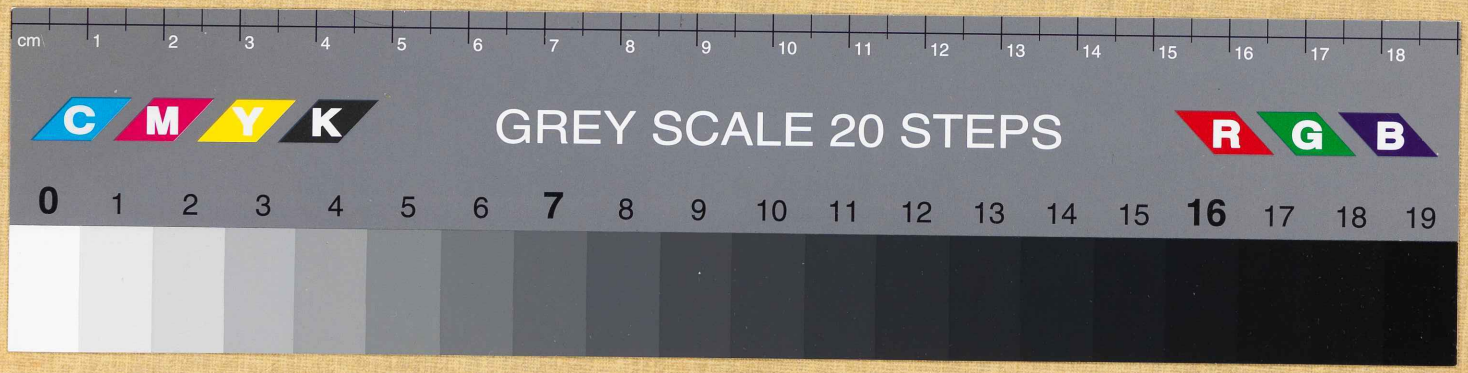
cm 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18
C M Y K
GREY SCALE 20 STEPS
R G B
0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19